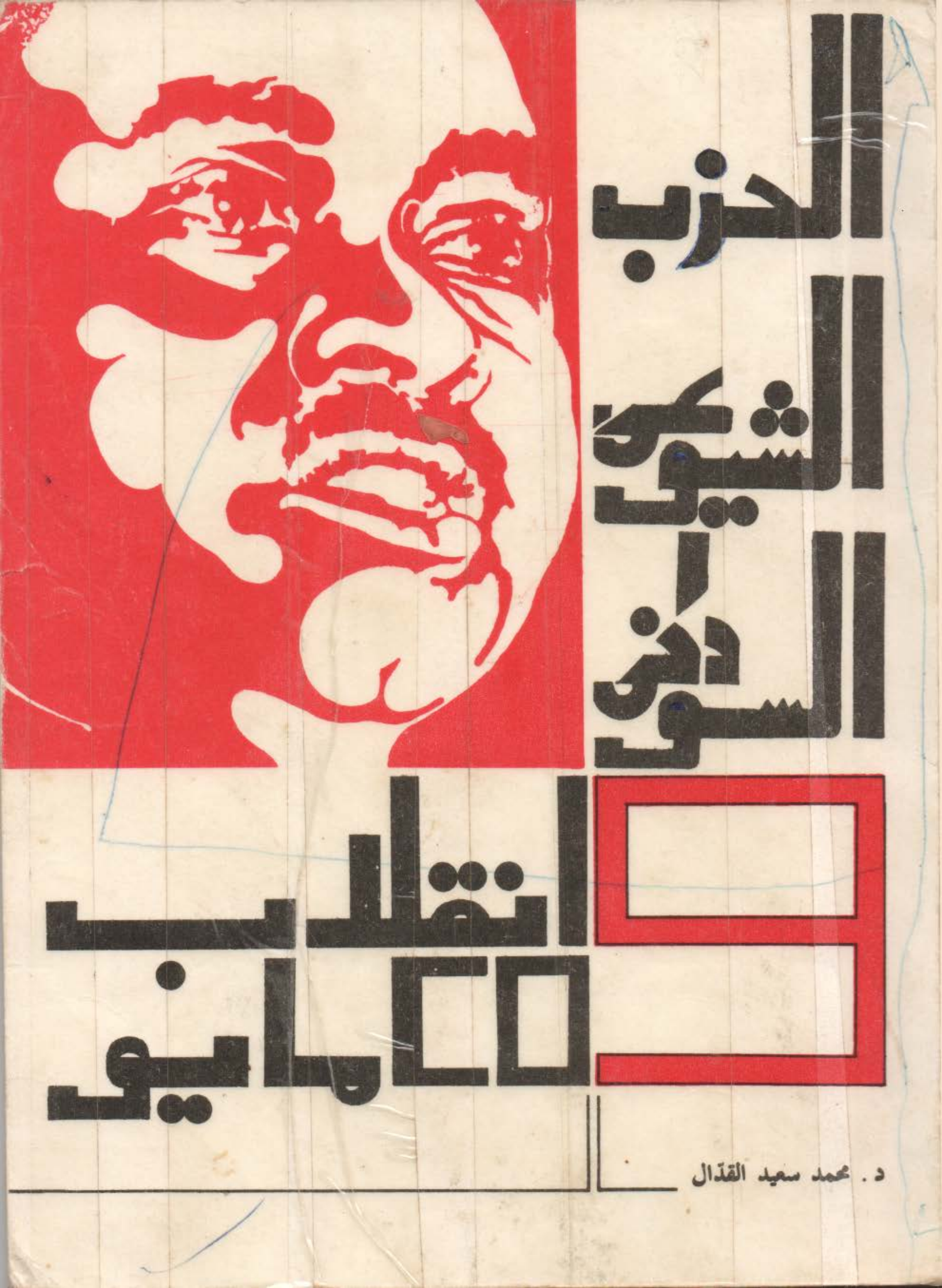
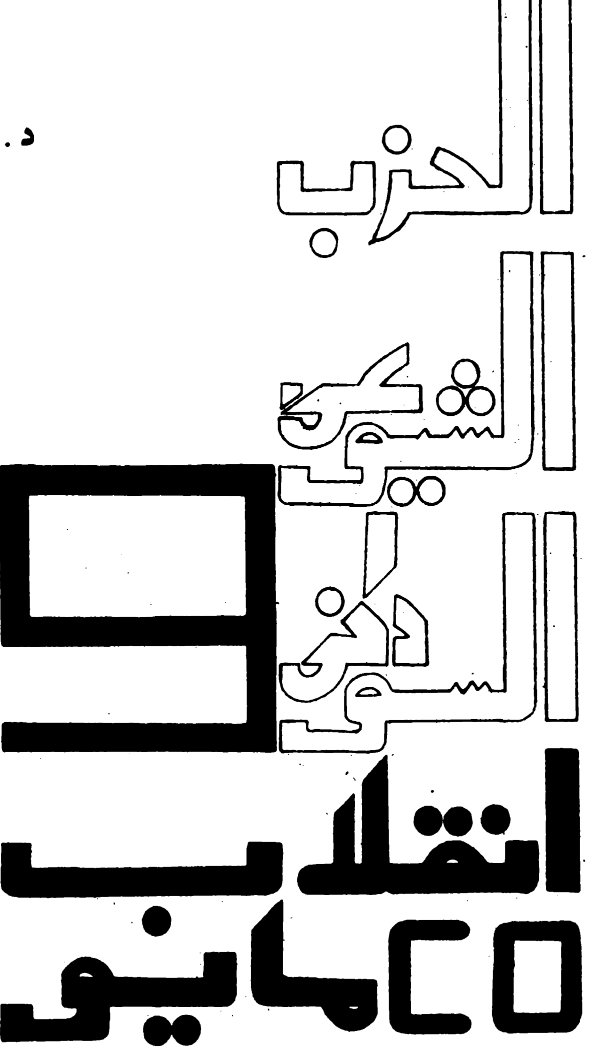


الحزب
الشيوعي
السوداني
و
انقلاب
٢٥ مايو
د. محمد سعيد القدّال

د . محمد سعيد القدّال



معالم فى تاريخ الحركة السياسية بين اكتوبر ١٩٦٤ ويوليو ١٩٧١

١٩٨٦

محتويات

الاهـــداء

إلى ذلك النفر من الرجال الشجعان الذين صمدوا فى سجون النظام الدكتاتورى المايوى حتى ذوى عودهم وعصف بهم الموت وبقى عذابهم يضيء كلما أظلم أفق الحياة . إلى ذكرى قاسم وشكاك ومبارك بشرى وأحمد فضل المولى وغيرهم وغيرهم .

محمد سعيد



قائمة الملاحق

ملحق (١) :

من برنامج الحزب الشيوعى السودانى : الاشتراكية والدين .

ملحق (٢) :

نص استقالة رئيس القضاء بابكر عوض الله .

ملحق (٣) :

مقالة عبد الخالق محجوب فى الرد على أحمد سليمان .

ملحق (٤) :

بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعى فى ٢٥ مايو ١٩٦٩ .

ملحق (٥) :

بيان ٩ يونيو ١٩٦٩ عن الجنوب .

ملحق (٦) :

رسالة عبد الخالق محجوب التى بعثها من مصر فى مايو ١٩٧٠ إلى النجاتى الطيب

ملحق (٧) :

مقالة عبد الخالق محجوب حول التأميم والمصادرة .

ملحق (٨) :

قرارات المؤتمر التداولى لكادر الحزب ١٩٧٠/٨/٢١ .

تقـــديم :

ظلت علاقة بين الحزب الشيوعى وانقلاب مايو تثار منذ أمد . والأسئلة التى تطرح حول هذه العلاقة أسئلة مشروعة ومناقشتها واجبة . ويتعرض الحزب الشيوعى لاتهام قاطع بأنه هو الذى ساند ذلك الانقلاب ، وأن مساندته كانت العامل الحاسم فى بقائه . فلولا تلك المساندة لبقى الانقلاب معزولاً ولتم القضاء عليه .

ولكن تبرز بجانب هذه الاتهامات أسئلة أخرى :

كيف تمكنت حفنة من الضباط المغمورين من أن يستولوا على السلطة صباح ٢٥ مايو ١٩٦٩ ، وأن يعتقلوا أهم الشخصيات السياسية ذات التاريخ الوطنى ، وأن يزيحوا عن المسرح السياسى أكبر الأحزاب السياسية فى البلاد ؟ كيف استطاعوا أن يفعلوا ذلك دون أن تتحرك جماهير تلك الأحزاب أو النقابات أو أية قوة داخل الجيش ؟ كيف تم القضاء على التجربة الديمقراطية اللبرالية بذلك اليسر . وهل كان للانقلاب رنة ارتياح فى الشارع ؟ وهل كان الحزب الشيوعى أكثر الأحزاب نفوذاً وقوة ومنعة بحيث تصبح مساندته هى العامل الحاسم ، بينما تتبدد معارضة الأحزاب الأخرى ؟ ومن أين له كل هذا النفوذ وهو حزب يمثله نائبان فى البرلمان ؟ وهو حزب متهم بالإلحاد ويصارع من أجل بقائه ؟

إن مناقشة هذه الأسئلة يتطلب تحديد معالم الأوضاع السياسية فى البلاد منذ ثورة اكتوبر ١٩٦٤ والوضع فى الحزب الشيوعى . ذلك أن علاقة الحزب الشيوعى بانقلاب مايو لا تفهم بوضوح خارج إطار تلك الأوضاع ، فهى جزء من مجمل الصراع السياسى الذى شهدته البلاد خلال خمس سنوات وليست مجرد علاقة ثنائية بين حزب وفئة عسكرية حاكمة .

ولهذه الخلفية أهميتها فى فهم جذور الانقلاب ودوافعه وهويته وتوجهاته . فالانقلابات العسكرية لا تتم فى فراغ وبدون مقدمات وإرهاصات تنبىء بقدومها ، والانقلاب العسكرى هو أحد مظاهر الصراع السياسى فى البلاد . فعندما تتصاعد الأزمة السياسية وتتعقد يبرز الانقلاب العسكرى كأحد الحلول للخروج من تلك الأزمة . ومهما كانت طبيعة الانقلاب فهو يعبر عن الضيق والعجز فى العمل السياسى ، مما يدفع ببعض القوى الاجتماعية للجوء للجيش .

وقد يأتى الانقلاب ضد الحركة الشعبية الصاعدة ، وقد يكون دافعاً لها . وفى كل الحالات فهو عمل عسكرى فوقى ، وقدراته محدودة فى إحداث تغيير اجتماعى عميق ، ولن يكون بديلاً للعمل السياسى الديمقراطى . ولعل اسطع مثال انقلاب ١٧ نوفمبر

١٩٥٨ . فقد وقع ذلك الانقلاب فى قمة أزمة سياسية عجزت فيها الفئة الحاكمة عن احتوائها . فقام رئيس الوزراء فى ذلك الحين المرحوم عبد الله خليل بتسليم السلطة إلى جنرالات الجيش لإيقاف المد السياسى المتصاعد . وقد برزت الطبيعة الرجعية لذلك الانقلاب منذ يومه الأول . ولكنه وجد التأييد من بعض القوى الاجتماعية . فقد أصدر السيدان على الميرغنى وعبد الرحمن المهدى رحمهما الله بيانين فى تأييده . وهذا أحد مظاهر العمل السياسى .

تتناول هذه الدراسة الأوضاع السياسية فى السودان منذ اكتوبر ١٩٦٤ وحتى يوليو ١٩٧١ ، بتركيز خاص على دور الحزب الشيوعى السودانى فى تلك الأحداث ، لعل ذلك يساعدنا على فهم علاقته بانقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ .

وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول وخاتمة . يتناول الفصل الأول الأوضاع السياسية عامة فى البلاد بين ١٩٦٤ ــ ١٩٦٩ . ويتعرض الفصل الثانى إلى دور الحزب الشيوعى فى النشاط السياسى بين أكتوبر ١٩٦٤ حتى مايو ١٩٦٩ ، حيث يتناول صراع الحزب الشيوعى مع القوى السياسية ، والصراع الذى بدأ يطل فى داخل الحزب . أما الفصل الثالث فيحاول أن يلقى بعض الضوء على جوانب من العلاقة المعقدة بين الحزب الشيوعى وسلطة مايو ، وبين الأجنحة المصطرعة فى الحزب ، والمعالم الهامة فى درب ذلك الصراع . وتنتهى الدارسة بخاتمة .

وزودت هذه الدراسة فى نهايتها بهوامش البحث التى ضمت أهم المراجع . كما زودت بسبعة ملاحق لأهم الوثائق التى صدرت فى هذه الفترة .

وأود أن أعبر عن شكرى لجريدة الميدان التى تفضلت بنشر هذه الدراسة فى خمس عشرة حلقة . وشكرى وتقديرى لرئيس تحريرها الأستاذ التجانى الطيب الذى قام بمراجعة المسودة مراجعة حاذقة رغم ظروف عمله القاسى . وأخيراً فإن أى قصور فى هذه الدراسة هو مسئوليتى الشخصية .

محمد سعيد القدال

الخرطوم يناير ١٩٨٦

الفصـــل الأول

(١) الأوضاع السياسية بين ١٩٦٤ ــ ١٩٦٩

اضطراب الخريطة السياسية

شهدت الفترة بين اكتوبر ١٩٦٤ ومايو ١٩٦٩ خمس حكومات مدنية وبرلمانية هى : حكومة سر الختم الخليفة الأولى ٣٠/١٠/٦٤ ، وحكومة سر الختم الخليفة الثانية ٦٥/٢/٢٣ ، وحكومة محمد أحمد محجوب الأولى بالتحالف مع اسماعيل الأزهرى مايو ١٩٦٥ ، وحكومة الصادق المهدى بالتحالف مع الأزهرى يوليو ١٩٦٦ ، وحكومة محمد أحمد محجوب الثانية بالتحالف مع أزهرى مايو ١٩٦٧ .

وهذا يعنى أن البلاد كانت تشهد فى المتوسط حكومة جديدة كل أحد عشر شهراً . وكان أغلب تلك الحكومات يتغير بأسلوب سلمى ديمقراطى ومن داخل البرلمان . ولكن تلك التغييرات لم تكن نتيجة لتغيير فى سياسات الأحزاب وبرامجها ، وإنما كانت تتم على أساس اللعبة السياسية وتغيير التحالفات بين الأحزاب الحاكمة ، بدون تغيير فى المحتوى الاجتماعى لأسلوب الحكم .

وشهدت البلاد خلال هذه الفترة عدداً من التحالفات والانقسامات بين الأحزاب الحاكمة . فبعد ثورة اكتوبر استمر الحزب الوطنى الاتحادى بزعامة الأزهرى منفصلاً عن الشعب الديمقراطى بزعامة الشيخ على عبد الرحمن . وانقسم حزب الأمة إلى جناح الإمام الهادى وجناح الصادق المهدى . وتم تحالف الوطنى الاتحادى مع جناح الصادق واسقط حكومة محجوب الأولى . ثم تحالف الوطنى الاتحادى مع جناح الإمام وأسقط حكومة الصادق . ثم اندمج الوطنى الاتحادى مع الشعب الديمقراطى وكونا الحزب الاتحادى الديمقراطى . وتحالف الاتحادى الديمقراطى مع جناح الإمام . ثم بدأت المحاولات لرأب الصدع فى حزب الأمة بين الجناحين . هذه خلاصة لأهم معالم الائتلافات والتحالفات فى المسرح السياسى . وقد كتب عبد الخالق محجوب فى جريدة الضياء مهاجماً الائتلاف لأنه لا يقوم على المبادىء وإنما من أجل الاستمرار فى الحكم . وقد فشلت الائتلافات السابقة لأنها لا تقوم على مبدا ولا تهدف إلا للسيطرة على السلطة[1] .

وكان لهذا الاضطراب فى الخريطة السياسية آثاره السلبية على بعض الفئات الاجتماعية . فقد أدى إلى بروز الدعوة لقيام حكم عسكرى صارم يضع حداً للعبث اللبرالى . وكانت هذه الدعوة تأتى من بعض اليسار واليمين على السواء . فهناك عناصر

من اليسار يئست من العمل المثابر طويل النفس ، وأصابها القنوط من الوصول إلى السلطة عن طريق البرلمان الذى تحتكره المؤسسات التقليدية وتحكمه الولاءات القبلية والطائفية . فلم تر أمامها من سبيل إلى السلطة سوى التدخل العسكرى . كما أتت الدعوة من مواقع اليمين الذى كان يسعى إلى تجديد المؤسسة التقليدية . فسعى إلى المؤسسة العسكرية ، فهى مؤسسة حديثة قوامها المتعلمون الذين لا تجمعهم ارتباطات طائفية أو قبلية فى إطار مؤسستهم العسكرية تلك .

(٢)الضيق بالديمقراطية

على أن تلك الفئات لم تر فى التغيير المتكرر فى الحكومات إلا جانبها السلبى ، ولم تلتفت إلى المغزى العميق للممارسة الديمقراطية . فتلك الحكومات كانت تأتى وتذهب من داخل البرلمان بالتصويت ، وبدون الحاجة إلى ثورة وتضحيات وشهداء . أما سقوط الأنظمة العسكرية فأمره عصى ويحتاج إلى ثورة وتضحيات وشهداء . إن تغيير الحكومة المدنية بذاك اليسر هو أحد الجوانب الإيجابية فى النظام البرلمانى . وإذا كانت الأحزاب السياسية قد مارست اللعبة السياسية على أساس الممارسات الفوقية والمناورات والاهتمامات الذاتية ، فليس هذا إدانة للنظام الديمقراطى اللبرالى وإنما إدانة لتلك الممارسات . فنحن بحاجة لبذل المزيد من الجهد لرفع قدراتنا فى الممارسة ، حتى يأتى الوقت الذى تستطيع فيه الجماهير أن تستعمل تلك المؤسسات البرلمانية والمناخ الديمقراطى ، لتحدث التغيير الذى يخدم مصالحها بعيداً عن الصراعات والمناورات الفوقية .

إن النظام الديمقراطى اللبرالى هو أفضل أسلوب للحكم توصلت إليه التجربة السياسية فى البلاد حتى الآن ، وتطوير هذا المنهج الديمقراطى يتم عن طريق ممارسته وتصحيح الأخطاء التى تطرأ أثناء الممارسة . كما يتم برفع قدرات الناس الاقتصادية والثقافية حتى يسهموا بوعى ونشاط فى اثراء ذلك النهج . وكل هذا يحتاج إلى جهد ومثابرة ونفس طويل . ولكن هناك فئات اجتماعية ترتكز إلى قواعد اقتصادية هشة وبالتالى لا تملك برنامجاً ولا نهجاً سياسياً يمنحها نفوذاً قوياً بين الجماهير الشعبية يكون لها بمثابة السند السياسى فى جولات الصراع السياسى . ومن ثم فهى ليس لها الصبر ، ولا تحتمل الهزائم ولا تستطيع أن تستقى منها دروساً للمستقبل ، وإنما تريد الوصول إلى النتائج السريعة بأقصر السبل . لذلك أدانت التجربة البرلمانية وبدأت تسعى إلى الانقلاب باعتباره أقصر السبل لحسم الصراع الاجتماعى .

وليس هذا الضيق بالنظام البرلمانى وليد الفترة التى أعقبت ثورة اكتوبر ، بل

صاحب التجربة منذ ميلادها بعد الاستقلال . وقد تحدثت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى فى دورتها بتاريخ ١٩٦٥/٥/٢٧ عن ضيق القوى الرجعية بالنظام البرلمانى ، ذلك الضيق الذى قاد إلى انقلاب ١٩٥٨ وأشارت إلى أنه فى « عام ١٩٥٨ ، والحركة الشعبية الديمقراطية فى البلاد ما زالت ضعيفة ، هاجم الرجعيون النظام البرلمانى وأدانوه كنظام لا يؤدى إلى الاستقرار ولجأوا للحكم الديكتاتورى السافر .. وبهذا يمكننا القول بأن الرجعيين وهم يجمعون قواهم تحت راية البرلمانية يستهدفون فى الأصل تهديمها ومصادرة الحقوق الديمقراطية » . ثم يخلص التقرير إلى أن « القضية لم تعد ديمقراطية أو لا ديمقراطية بل أصبحت تسير كل يوم لتكون كالآتى : أى نوع من الديمقراطية ؟ »[٢] .

وتعرض الحزب الشيوعى فى مؤتمره الرابع فى أكتوبر ١٩٦٧ إلى التجربة البرلمانية بعد ثورة اكتوبر . فقد جاء فى تقرير المؤتمر أن « ضيق قوى اليمين بالنظام البرلمانى (الديمقراطية البرجوازية) قضية تستحق الاعتبار من قبل الشيوعيين وكل الحركة الثورية ، لقد كشفت التكتيكات المرنة التى اتخذها حزبنا منذ الانتصار الأول لقوى الثورة المضادة فى الانتخابات العامة والرجوع إلى البرلمانية الغربية وخلال الاعتداءات على حزبنا إلخ . كشفت ضيق قوى اليمين بالنظام البرلمانى وعدم قدرتها على حكم البلاد بواسطته ومصادرة النشاط المتزايد للجماهير الثورية . وهذا الضيق والفشل ترجع أصولهما إلى حقيقة تزايد حدة النضال الاجتماعى فى البلاد والحاح المهام الديمقراطية للثورة فى التنفيذ والتعبير عن ذاتها . وهذا لم يدفع اليمين التقليدى (وحده) إلى اتخاذ مواقف ثابتة ضد الحقوق الديمقراطية ، بل أن القيادات التقليدية المتصدية للتحدث باسم البرجوازية الوطنية أصبحت (أيضاً) أقرب للمصالحة مع هذه القوى والاستعمار الأجنبى

(٣) اللجوء للمؤسسة العسكرية

ويمكننا أن نلخص إلى إن التجربة البرلمانية التى شهدتها البلاد بعد اكتوبر ١٩٦٤ كانت تمر بمحنة وقد أخذت تضيق بها بعض القوى الاجتماعية . وأخذ التناقض فى داخل المؤسسة يحتدم . فالبرلمان مؤسسة ديمقراطية حديثة ، ولكن الوصول إليه يحكمه فى الغالب الولاء التقليدى . من الجانب الآخر فإن التجربة الديمقراطية اللبرالية فتحت منابر علنية أخرى للصراع الاجتماعى . ولم تعد السيطرة على البرلمان وحدها تكفى لإدارة الصراع والسيطرة على البرلمان وحسمه . فالقوى الحديثة أخذت تطرح رأيها من فوق تلك المنابر . وكان الصراع الاجتماعى يشتد أواره .

واتجهت بعض القوى الاجتماعية إلى الجيش . ولم تكن المؤسسة العسكرية محصنة من ذلك الصراع ، إذ نفذ إليها مؤثراً فيها سلباً وإيجاباً . وأخذت فئات الجيش تنحاز إلى محاور الصراع السياسى الدائرة فى حلبة الصراع الاجتماعى . ولم يكن غائباً عن أفراد الجيش ذلك الضيق الذى عبرت عنه بعض القوى الاجتماعية بالتجربة الديمقراطية . وهكذا فتحت الأزمة السياسية المنافذ لتدخل الجيش لحسم الصراع الاجتماعى للمرة الثانية . بعد أن اعتقد الناس خطأ أن اكتوبر قد وضعت حداً نهائياً لمثل ذلك التدخل .

(٤) الأزمة الاقتصادية

شهدت البلاد فى عهد مايو أزمة اقتصادية طاحنة وصلت مرحلة الكارثة . ولكن البلاد شهدت أيضاً أزمة اقتصادية قبل مايو بلغت ذروتها فى عامى ٦٩/٦٨ . والأزمة أمر نسبى وليست شيئاً مطلقاً بحيث تنتفى الأزمات السابقة لبروز أزمة أكثر حدة بعد عقد من الزمان .

ومما ساعد على كبح استشراء الأزمة الاقتصادية قبل مايو وجود المناخ الديمقراطى والمنظمات الديمقراطية ، التى كانت تقف بالمرصاد للدفع الرأسمالى والنهب الطفيلى ، الذين انفتح الباب على مصرعيه أمامهما عندما بطشت مايو بالديمقراطية والمنظمات .

وقد أفرد الحزب الشيوعى فى تقرير مؤتمره الرابع عام ١٩٦٧ باباً خاصاً للوضع الاقتصادى باعتباره الميدان الذى يدور فيه الصراع الاجتماعى وتتبلور فيه الاتجاهات الطبقية المختلفة ، فأشار إلى أن السياسة الاقتصادية المبنية على التطلعات الرأسمالية قادت إلى طريق مسدود . وكان حصاد هذه السياسة هو الآتى :

١ ــ تزايد الاستغلال وانسياب أجزاء من الدخل القومى لمراكز الاستغلال فى الخارج وإلى هبوط الدخل القومى للفرد .

٢ ــ بقاء البلاد سوقاً للسلع الصناعية المستوردة ومنتجة للسلع الأولية المصدرة أدى إلى هبوط مستمر فى قدرة البلاد على التنمية ، وإلى انخفاض مداخيل الجماهير الكادحة .

٣ ــ انفتاح الطريق لتوغل الاستعمار الحديث وتسارع سير البلاد فى طريق التنمية الرأسمالية .

٤ ـــ بروز ضعف الرأسمالية المحلية وفشلها فى الاسهام بصورة جادة فى التنمية رغم التسهيلات المختلفة على حساب قوت الجماهير وظلت البلاد تعتمد على القطاع العام فى استثماراتها الثابتة ، حيث تحمّل ٦٠٪ من هذه الاستثمارات .

٥ ـــ بقاء السودان قطراً يعانى من التخلف ولا يدخل فعلاً مرحلة الثورة الاقتصادية . فالقطاع التقليدى يخط بثقله على الاقتصاد وينتج أكثر من ٥٠٪ من الدخل القومى[٤] .

لنأخذ بعض النماذج على تلك الأزمة . ارتفعت مديونية الحكومة من ٣٠٩ مليون جنيه عام ١٩٦٥ إلى ٤٦٠ مليوناً عام ١٩٦٩ فى الوقت الذى ارتفع فيه دخل الدولة فى نفس الفترة من ٧٣ مليوناً إلى ٩٢ مليوناً فقط . وبلغت الضرائب المباشرة ٤,٤٪ من دخل الدولة مما القى العبء الأكبر على الكادحين . وظهرت فى هذه الفترة أزمة العاطلين وبند العطالة . وأخذت الصحف تتحدث عن أزمة المواد التموينية الضرورية مثل الجاز والملح والظهرة . وهاجم الصادق المهدى سياسة الحكومة المالية ووصفها بالتخبط المالى . وقال أن الشريف الهندى عاد إلى سياسات التدهور التى سار عليها من قبل[٥] .

وانتقد الحزب الشيوعى ميزانية ٦٨/٦٩ مؤكداً أن السمة الظاهرة لكل ميزانياتنا هى : تزايد فى إيرادات الدولة مصدره الرئيسى الضرائب غير المباشرة التى يقع عبؤها على جماهير الشعب الكادحة ، وتزايد فى الصرف فى مجالات أبعد ما تكون عن رفع مستوى الشعب ، وفائض متناقص باستمرار تمتص الجزء الأكبر منه فوائد وأقساط القروض الأجنبية . ويستمر نقد الحزب فيقول أن الخروج من الأزمة الاقتصادية يتطلب سياسة متحررة من التبعية للاقتصاد الأجنبى ، وإصلاحات جذرية وتصفية المؤسسات الأجنبية وتمكين القطاع العام من القيام بالدور الرئيسى فى تنمية اقتصادية مخططة على أسس علمية[٦] .

(٥) مشـكلة الجنـوب

انفجرت مشكلة الجنوب بشكل دموى عام ١٩٥٥ . وتفاقمت على أيام الحكم العسكرى الأول (١٩٥٨ ــ ١٩٦٤) حيث جنحت السلطة إلى حسمها عن طريق القوة ، فكانت من أهم الأسباب التى أدت إلى انهياره . وبعد ثورة اكتوبر عقد مؤتمر المائدة المستديرة لمعالجة المشكلة . ولكنه وصل إلى طريق مسدود . فتفاقمت المشكلة ثانية بين عامى ١٩٦٥ و ١٩٦٩ ، إذ لم يكن بين الأحزاب الكبرى فى الشمال من يرى أن مشكلة الجنوب يمكن أن تحل فى إطار الوطن الديمقراطى الموحد وليس بقوة السلاح . وهكذا بقى الجنوب مشكلة تؤرق الوطن ، وبقيت بلا أفق قريب ينبىء بحلها . وكانت هناك أزمات أخرى .

ويمكننا أن نخلص إلى أن الفترة بين ١٩٦٤ و ١٩٦٩ كان يسودها مناخ ملبد بالمشاكل السياسية والاقتصادية والقومية . وفى مثل هذا المناخ تولد وتترعرع بذرة الانقلاب والحل العسكرى . وقد عبرت بعض الصحف عن خوفها من وقوع انقلاب عسكرى فى ذلك الجو السياسى الملبد بالأزمة ولعل قراء الصحف من ذلك الجيل يذكر تلك المقالات ، ومنها باب « جمرات » الذى كان يحرره الأستاذ محمد توفيق ، والذى حذر فيه من وقوع انقلاب عسكرى نتيجة طمس الديمقراطية والتجنى عليها .

الفصــل الثــانى

الحزب الشيوعى فى الصراع السياسى

اكتوبر ١٩٦٤ ــ ابريل ١٩٦٩

(١) الحزب الشيوعى ينتزع العلنية

أصبح الحزب الشيوعي بعد ثورة اكتوبر حزباً علنياً بعد ثمانية عشر عاماً فى السرية المطلقة وشبه السرية . فمنذ تأسيسه عام ١٩٤٦ على أيام الاستعمار والحزب الشيوعى يعيش فى السرية . ولم ينعم بعد الاستقلال بالعلنية ولكنه مارس نشاطه من خلال « الجبهة المعادية للاستعمار » . ثم عاد إلى السرية المطلقة فى عهد الدكتاتورية العسكرية الأولى . وأصبح حزباً علنياً للمرة الأولى بعد أكتوبر . ولم تكن تلك العلنية منحة أو هبة ، بل انتزعها الحزب بمواقفه الصلبة ضد الدكتاتورية العسكرية . فمنذ نوفمبر ١٩٥٨ وهو يعارض ذلك الحكم وتتعرض كوادره أكثر من غيرها للسجن والتشريد . وطرح الحزب فى عام ١٩٦١ شعار الاضراب السياسى سلاحاً لاسقاط الدكتاتورية العسكرية ، فدخل الشعار قاموس الحياة السياسية . وشارك مع الأحزاب الأخرى فى تكوين جبهة المعارضة وتمتينها ، وهكذا خرج الحزب الشيوعى بعد ثورة اكتوبر أحد النجوم اللامعة فى المسرح السياسى .

وكان من التعديلات التى ادخلت على دستور البلاد ١٩٥٦ بعد اكتوبر اعطاء الخريجين خمس عشرة دائرة تقديراً لدور الفئات الحديثة فى اسقاط الدكتاتورية وفى قيادة النشاط السياسى . وفاز الشيوعيون والديمقراطيون بإحدى عشرة دائرة (ثمانى للشيوعيين وثلاث للديمقراطيين الذين أيد الحزب ترشيحهم) وفاز الوطنى الاتحادى بدائرتين والاخوان بدائرتين .

وكان ذلك الانتصار الكاسح تقديراً لدور الحزب ولمواقف كوادره ضد الدكتاتورية . وتعتبر تلك النتيجة أيضاً مؤشراً إلى أن الفئات الحديثة أخذت فى الانفلات من التبعية الطائفية والقبلية ، وأنها بدأت تتجه نحو اليسار الذى يعمل على إحداث تغيير عميق فى الحياة الاجتماعية . كما بينت النتيجة أن العلنية مكنت الحزب الشيوعى من نشر وتوضيح أهدافه ، مما ساعد بعض الفئات الاجتماعية على التعرف على تلك الأهداف عن قرب وفى روّية . كما وضحت انتخابات الخريجين أن الفئات

الحديثة قد صوتت أولاً للحزب الشيوعى ثم صوتت ثانياً لبعض الشخصيات من الأحزاب الأخرى لمواقفها ضد الدكتاتورية . وهذا يوضح أن الفئات الحديثة تزن صوتها الانتخابى بدقة ولا ترمى به دون وعى .

ودخل الشيوعيون والديمقراطيون البرلمان وكانت مواقفهم متميزة ونقدهم مدروساً وأداؤهم رفيعاً . ولعل تلك الفترة من المعالم البارزة فى الممارسة الديمقراطية لما تميزت به من حيوية .

(٢) الشيوعيون والانتخابات

ولم يحصل الحزب الشيوعى على أى دائرة إقليمية فى تلك الانتخابات . لكن مرشحيه حصلوا على أصوات لا يستهان بوزنها . وقد شهدت دائرة أم درمان الجنوبية صراعاً حاداً ، حيث ترشح فيها السيد اسماعيل الأزهرى فهى دائرته التقليدية ونفوذه فيها راسخ . ورشح فيها الحزب الشيوعى عبد الخالق محجوب الذى كان يخوض الانتخابات العامة للمرة الأولى . هل كان الحزب يرمى من وراء ذلك الترشيح إلى اكتساح الدائرة ، أم إلى الوقوف على قوته فى دائرة اقليمية لها وزنها لما يتمتع به ناخبوها من وعى ؟

لم يكن الهدف الأول مستحيلاً ولكن الاحتمال الثانى أقرب إلى التقدير الواقعى . وكانت النتيجة فوز الأزهرى بالدائرة بأصوات تقارب الألف . ولم ترتح القوى السياسية الأخرى لتلك النتيجة . فقد وضحت أن الحزب الشيوعى منافس خطير ، وفى دائرة يعتبرها الحزب الاتحادى حكراً له .

ثم استقال أزهرى من البرلمان ليصبح رئيساً لمجلس السيادة ، فانفتح الصراع فى الدائرة الجنوبية للمرة الثانية ، وكان هذه المرة بين أحمد زين العابدين وعبد الخالق محجوب . وفاز أحمد زين العابدين بفارق ٨٨ صوتاً . ويذهب أحد الباحثين فى جامعة هارفرد إلى أن تزايد نفوذ الحزب فى مناطق الوعى هو الذى عجل بحله ، وضرب مثلاً بدائرة أم درمان الجنوبية .

وكان نشاط الحرب فى المجال الصحفى بارزاً ، فقد أصدر الحزب بعد اكتوبر جريدة الميدان مرتين فى الأسبوع ، ثم تحولت إلى يومية . وأخد توزيعها يتصاعد حتى تراوح بين ٢٠ و ٢٥ ألف نسخة متخطية كل الجرائد الحزبية بل نافست الجرائد اليومية المسقلة (الأيام والرأى العام والصحافة) .

وأقام الحزب ندوات سياسية كانت أشهرها « ندوة الأربعاء » التى اعتاد أن يتحدث فيها عبد الخالق ، فى واحد من دور الحزب فى العاصمة المثلثة . وكان يؤمها نفر غفير من الناس أخذ يتزايد يوماً بعد يوم . وكانت ندوات الحزب الأخرى تجذب أيضاً أعداداً كبيرة من الناس .

لقد كان الحزب يتنسم عَبير الديمقراطية ويستغل كل المنابر المتاحة فى ظلها : البرلمان والصحافة والندوات إلخ . وطرح من فوق تلك المنابر أهدافه وبرنامجه فى حدود قدراته . وحقق الحزب نجاحات ملموسة فى ظل الديمقراطية . وهذا ما هدد مصالح قوى اجتماعية أخرى لا تملك التأهيل التاريخى والحس الاجتماعى لاستغلال نفس المنابر لتوسيع دائرة نفوذها فى مناطق الوعى . فهى كانت تريد معارضة برلمانية شكلية ومنابر سياسية متقاربة .

(٣) مهزلة معهد المعلمين وحل الحزب الشيوعى

فى ديسمبر ١٩٦٥ حل الحزب الشيوعى وطرد نوابه من البرلمان فكيف حدث هذا ؟

فى نوفمبر من ذلك العام تحدث أحد الطلبة فى ندوة فى معهد المعلمين العالى بأم درمان (كلية التربية حالياً) عن السيدة عائشة بنت أبى بكر رضى الله عنهما ، وردد افتراءات حادثة الأفك المعروفة ولم يكن ذلك الطالب مكلفاً بالتحدث باسم الحزب الشيوعى السودانى ولا حتى كان عضواً فيه .

ولا أعتقد أن الناس يذكرون اليوم ما قاله ذلك الطالب . واعتبر الأخوان المسلمون أنها الفرصة الذهبية لحل الحزب الشيوعى . فادعوا أن حديث الطالب يعبر عن سياسة الحزب الشيوعى . وقفزوا منها إلى اتهام الحزب بالإلحاد والكفر . وقفزوا أكبر فنادوا بحل الحزب وطرد نوابه من البرلمان . وتابعتهم الأحزاب الكبيرة . وهكذا تتابعت الأحداث واختلط أمر الدين بالسياسة .

لم يعد لبرنامج الحزب وزن . ولم يعد لما قاله نوابه فى البرلمان وصحافته وحديث قادته فى النداوات وزن . ولم يتلفت أحداً لما قاله الحزب من أن ذلك الطالب ليس عضواً فيه (يقال أن الطالب يعيش فى أمريكا الآن) . وصور حديث ذلك الطالب وكأنه برنامج الحزب وسياسته . ولم يهتم أحد بتاريخ الحزب الطويل الذى لم يصدر

خلاله ما يمس عقيدة أهل البلاد والتراث والسلف الصالح . بل العكس تماماً . فكل ما صدر عنه كان يعبر عن أصالته فى فهم الدين كسلاح فى يد القوى المقهورة . غاب العقل وغاب المنطق فى تلك الأيام الحالكة السواد والتى لا توازيها حُلكة إلا أيام قوانين الطوارىء وسبتمبر ١٩٨٣ . وأخذ بعض الناس يسألون : هل اكتشفت الأحزاب الحاد الحزب الشيوعى وعبثه بتراث الأمة فجأة ، أم هو جزء من مكونات برنامجه ؟ فكيف إذن تحالفت معه على أيام الدكتاتورية العسكرية ؟ وكيف صوت له الخريجون وبعض الفئات فى مناطق الوعى ؟ وهل كان الحزب يناضل ويتحمل المشاق ليحارب معتقدات الناس ، ويتعرض للسيدة عائشة وحديث الأفك الذى مضى عليه أربعة عشر قرناً ؟ لقد كانت مسرحية خاوية فجة وضعيفة الإخراج تلك التى اتخذت منها الأحزاب تكأة لحل الحزب الشيوعى .

وعن طريق الأغلبية الميكانيكية اتخذ البرلمان قراراً بحل الحزب الشيوعى وطرد نوابه . وفوراً برز سؤالان . الأول عن جدوى الديمقراطية اللبرالية ذاتها ، إذا كانت الأحزاب السياسية صاحبة الأغلبية تستغل أغلبيتها الميكانيكية لتتغول على حقوق الأحزاب الصغيرة . وكان السؤال الثانى حول دخول الدين حلبة الصراع السياسى ، فحل الحزب الشيوعى كان يعبر عن ابتزال سياسى ملتحفاً بثوب الدين . فالتفكير كان سياسياً والعقوبة سياسية رغم ارتفاع بعض الأصوات التى طالبت بعقوبة دينية وهى إهدار دم الشيوعيين . وكان ذلك كله ملهاة عبثية .

لم تعرف الحركة الوطنية الحديثة منذ انبثاقها فى العشرينات ، ثم بروزها المنظم بعد الحرب العالمية الثانية أى طرح دينى أو شعارات تلتحف بالدين . وعندما نادى أحدهم بتكوين حزب سياسى فى الخمسينات باسم « حزب الله » تجاهلته الحركة السياسية ومات فى الرحم ، وكانت الزعامات الدينية التقليدية تتعامل فى السياسة خلف واجهة علمانية . وكانت الأحزاب السياسية تنمو وتثبت أقدامها فى الصراع ضد الاستعمار البريطانى . وصمدت فى صراعها ضد الدكتاتورية العسكرية . ولكن بعد ثورة اكتوبر انتهى الصراع ضد الدكتاتورية كما انتهت من قبله معركة الاستقلال . وبرز الصراع الاجتماعى وبرزت الحاجة إلى سلاح يقهر الحركة الجماهيرية المتنامية ، فوجدت الأحزاب ضالتها فى إشهار سلاح الدين وتكفير المخالفين وهو سلاح تستله بعض القوى الاجتماعية فى لحظات الضعف والعجز . وقد لخص الحزب الشيوعى فى مؤتمره الرابع تلك التجربة فيما يلى :

« تحت راية الدعوة للإسلام شنت الثورة المضادة معاركها ضد قوى التقدم والحزب الشيوعى ، وهى تستظل بهذه الراية فى محاولاتها الرامية لمنع تلاحم الحزب الشيوعى بالحركة الجماهيرية ، وتحوله إلى قوة اجتماعية مؤثرة فى سير الأحداث بوطننا . إن لجوء الثورة المضادة إلى هذا السلاح يؤكد افلاسها السياسى . لقد ظلت الحركة السياسية تعمل فى إطار الحركة العقلانية على الرغم من استنادها بين جماهيرها على التستر بلباس الدين . ولكن تصاعد نشاط الجماهير حتى بين قواعدها بعد اكتوبر أشهر إفلاسها ودفع بها إلى ترك الحياة السياسية العلمانية ، ونشر نوع من الدجل الدينى اليمينى مسّ كل أوجه الحياة فى بلادنا ، هدفه النهائى قيام سلطة رجعية باسم الدين .. إن السلاح الفكرى للثورة المضادة واتجاهه الدائم لفرض العنف على حركة الثورة يسير دائماً تحت مظلة التهريج والدجل باسم الدين . ولهذا فلا يكفى فى مواجهة هذا الموقف الاقتناع بالدفاع عن الحياة السياسية العلمانية وشعار فصل الدين عن السياسة وكشف الدجل الطبقى الذى تحاول القوى الرجعية الباسه مسوح الدين . هذا وحده لا يكفى لمواجهة خطر مستمر من الهجوم باسم الدين . اصبح لزاماً على حزبنا أن ينمى خطه الدعائى حول قضية الدين الإسلامى وعلاقته بحركة التقدم الاجتماعى .. لمواجهة هذا الوضع الخطير أصبح لزاماً على حزبنا أن يدخل بين الأقسام التى تتأثر بهذه الحملات لا بصفته داعية للنضال بل كقوة فكرية تتصدى لهذا الخطر وتواجهه بخط يضع الدين فى مكانه من حركة الشعوب[٧] .

واعتقدت القوى السياسية التى أقدمت على حل الحزب الشيوعى بأنها حققت نصراً كبيراً ، ولكنها فى الواقع ارتكبت خطأ جد جسيم . لقد كان قرار الحل خنجراً انغرس فى قلب التجربة الديمقراطية ، إذا انفتح الباب أمام كل طامع ومغامر ليتجرأ على الدستور ويعبث به كما عبثت به الأحزاب السياسية .

ورغم نجاحها فى حل الحزب الشيوعى برلمانياً وبلا سند دستورى ، إلا أنها فشلت فى القضاء على نفوذه الجماهيرى والاجتماعى والفكرى . ولم يسكت الحزب على قرار الحل بل رفضه وقاومه بكل الأشكال الممكنة وفرض وجوده فى الساحة السياسية ، ثم لجأ إلى القضاء ورفع قضية دستورية ، فكانت الأزمة الثالثة .

(٤) محنة القضاء

نص دستور السودان المؤقت لعام ١٩٥٦ على أن « الهيئة القضائية مستقلة وليس لأى سلطة حكومية تنفيذية كانت أو تشريعية حق التدخل فى أعمالها أو الرقابة عليها » وحرصاً على هذا الاستقلال فقد قرر الدستور أن مرتبات الهيئة القضائية مستثناة من العرض على البرلمان وتدفع من الإيرادات رأساً كما لا يجوز بعد تعيين أى عضو فى الهيئة القضائية تعديل مرتبه أو حقه فى المعاش بما يعود عليه بالضرر . ونص الدستور على أن « يخضع جميع الأشخاص والجمعيات التى تتكون من الأشخاص رسمية كانت أو غير رسمية لحكم القانون كما تطبقه محاكم القضاء » . على أن « تسود أحكام هذا الدستور على جميع القوانين القائمة أو المستقبلية . وتلغى من أحكام هذه القوانين ما يتعارض مع أحكام هذا الدستور بالقدر الذى لا يزيل ذلك التعارض » . وينيط الدستور بالهيئة القضائية حراسة الدستور ويجعل تفسيره من اختصاص المحكمة العليا . « وتعتمد الهيئات الحاكمة اختصاصاتها من الدستور الذى يحدد لكل منها سلطاتها . ومن الواضح أن تحديد الدستور لاختصاصات الهيئات المختلفة يفرض حتماً سمو الدستور على هذه الهيئات . والهيئات أو الحاكم الذى لا يخضع للدستور الذى يستمد منه اختصاصاته يهدم أساس وجوده وتفقد تصرفاته سندها الشرعى . والتحدى الصارخ للسلطة القضائية يعمل على تقويض مبدأ المشروعية ويهدر مبدأ السمو الموضوعى للدستور[٨] .

والهيئة القضائية مستقلة عن التنظيمات السياسية والهيئات والمؤسسات ونائية عن خلافاتها . وإذا نشب خلاف بين أى منها تلجأ للقضاء تطلب حكمه الذى يكون ملزماً للطرفين . فاستقلال القضاء أحد المقومات الأساسية للنظام الديمقراطى . وبدونه يختل مبدأ فصل السلطات وينفتح المجال لتسلط حزب على حزب ومؤسسة على أخرى . والاعتراف بهذا الاستقلال لا يعنى كتابته على الورق وإراحة الضمير دون الالتزام الصارم به حتى فى أكثر المنعطفات حدة .

ويضرب المؤرخون المثل بصراع المحكمة العليا فى أمريكا مع الرئيس فرانكلين روزفلت . فقد كان ثلاثة من أعضاء المحكمة الخمسة ضد التغييرات التى كان يريد أن يدخلها روزفلت والمعروفة باسم THE NEW DEAL فلم يلجأ روزفلت إلى تخطى المحكمة أو تسفيهها ، وما كان بإمكانه أن يفعل ذلك . فلجأ إلى أسلوب آخر دون أن يمس جوهر النظام القائم . ادخل تعديلاً على الدستور زاد بمقتضاه عضوية المحكمة من

خمسة إلى سبعة ، وعين الاثنين الجدد من القضاة الذين معه . فأصبحت الأغلبية أربعة لثلاثة لصالحه . فالحفاظ على استقلال القضاء أساسى والتلاعب به يقود إلى هدم كل النظام السياسى اللبرالى .

لجأ الحزب الشيوعى إلى المحكمة العليا مطالباً ببطلان التعديلات التى أدخلها البرلمان والتى أدت إلى حله . وفى ١٩٦٦/١٢/٢٢ أصدرت المحكمة العليا حكمها فى القضية الدستورية الأولى والذى قضى ببطلان تعديل المادة الخامسة من الدستور وعدم شرعية حل الحزب الشيوعى . وفى ٦٧/٢/٢١ أصدر قاضى مديرية الخرطوم بالإنابة حكماً ببطلان سقوط عضوية نواب الحزب الشيوعى .

وفجرت الحكومة والأحزاب الحاكمة أزمة ، فقد كان على الحكومة أن تستأنف قرار المحكمة العليا إلى محكمة الاستئناف المدنية العليا . ولكن الذى حدث أن مجلس الوزراء اجتمع فى نفس اليوم الذى صدر فيه قرار المحكمة العليا وتحدى قرار المحكمة . واجتمعت الجمعية التأسيسية (البرلمان) فى اليوم التالى وقررت عدم السماح لنواب الحزب الشيوعى بحضور جلساتها ، وإنها لن تسمح بحضورهم مستقبلاً حتى ولو أيدت محكمة الاستئناف المدنية العليا قرار المحكمة العليا وكانت تلك بلطجة سياسية وتعدياً صارخاً على السلطة القضائية .

وازدادت الأزمة حدة إذ دخل مجلس السيادة طرفا فيها ، وتقدمت الهيئة القضائية بمذكرة . وبرزت لجنة للوساطة . وتعقد الأمر مما أدى إلى استقالة رئيس القضاة استقالة مسببة ، أعلن فيها أنه لا يريد أن يبقى على رأس الجهاز القضائى ليشهد عملية تصفيته وتقطيع أوصاله وكتابة الفصل المحزن من فصول تاريخه[٩] .

وتواصلت محنة القضاء بانفجار أزمة أخرى عام ١٩٦٨ كان قطباها حزب الأمة جناح الصادق ضد ائتلاف جناح الإمام والأزهرى . وكان أخطر ما فى الأمر تصريح السيد خضر حمد عضو مجلس السيادة الذى قال فيه « ليست هناك محكمة لها الحق فى محاكمة مجلس السيادة باعتباره رأس الدولة وليست هناك محكمة فوق رأس الدولة » . واستمر ليقول أن « حكم المحكمة حكم تقريرى » ، وإن القضية التى رفعها السيد الصادق لا معنى لها . ومضى ليفسر ما قاله بأن المعارضة كانت تنوى اسقاط الحكومة ثم حل الجمعية . فبادر مجلس الوزراء ومجلس السيادة واتخذوا الخطوات التى كانت تنوى المعارضة اتخاذها . واجتمعت محكمة الاستئناف العليا فى اليوم التالى ووصفت تصريحات خضر حمد بالخطورة كما هاجمه نقيب المحامين . وادلى اسماعيل الأزهرى بتصريحات حول الأزمة مما فاقم من شأنها . ثم اجتمع قضاة الخرطوم وتقدموا بتوصية لمحكمة الاستئناف العليا لتقديم استقالات جماعية[١٠] .

كانت محنة القضاء هى الكارثة الثانية التى ألمت بالتجربة الديمقراطية . لقد تعاملت الأحزاب مع أحكام الهيئة القضائية باستخفاف ورعونة وكأنما تلك الهيئة جمعية أدبية فى مدرسة غير محترمة ، بل مجرد « جوقة للونسة » ، وإن أحكامها يمكن أن ترفض إذا تعارضت مع مصالح تلك الأحزاب . فإذا كان الأمر كذلك فما هو الهدف من تكوين هيئة للقضاء والنص فى الدستور على استقلالها ؟ إن التجربة الديمقراطية لا تستقر وتتطور وتتأصل لمجرد النص عليها ، لكن بالممارسة الصحيحة وإرساء التقاليد المجيدة . فكانت محنة القضاء الطعنة الثانية للديمقراطية .

إن تقويض الدستور بدأ بحل الحزب الشيوعى ثم التغول على القضاء . لقد بدأت الأحزاب الحاكمة باستعمال العنف المتمثل فى أغلبيتها الميكانيكية وأخذت تهدم التجربة الديمقراطية ، وفتحت بذلك الطريق للجيش ليستعمل العنف المسلح ويقضى على ما بقى من أنقاضها . أليست كلها أفعال تخرق الدستور ؟ أم أن الأحزاب الحاكمة تريد أن تستبيح لنفسها حق خرق الدستور وتحرمه على المؤسسات الأخرى ؟ إن الانقلاب على الدستور فى ٢٥ مايو ١٩٦٩ بدأ عام ١٩٦٥ وتواصل فى الأعوام التالية .

(٥) الانقلاب على الديمقراطية
الدستور الإسلامى والجمهورية الرئاسية

هناك نظامان برلمانيان : الجمهورية البرلمانية والجمهورية الرئاسية . فى الجمهورية الرئاسية يكون رئيس الجمهورية هو السلطة التنفيذية وهو رمز السيادة أيضاً ، وتبقى السلطة التشريعية فى يد البرلمان . أما فى الجمهورية البرلمانية فإن رئيس الجمهورية هو رمز السيادة ، ويمارس مجلس الوزراء السلطة التنفيذية والبرلمان السلطة التشريعية . وقد عرف السودان فى تجربته الديمقراطية على قصرها (سبع سنوات) نظام الجمهورية البرلمانية . وكان هناك مجلس سيادة خماسى رئاسته دورية . ولكن بعد عام ١٩٦٥ أصبحت رئاسة المجلس دائمة فى شخص السيد اسماعيل الأزهرى وذلك لظروف التوازنات والتحالفات السياسية .

ولقد لقى نظام مجلس السيادة الدورى قبولاً . فنحن بلد القوميات المتعددة والديانات المختلفة واللغات العديدة والتكوينات التى تمر بمراحل مختلفة من التطور الاجتماعى ، والتى انتمت إلى هذا الكيان فى فترات تاريخية مختلفة . فكان مجلس السيادة أحد الأشكال التى تعترف بهذه الفوارق ، وهو محاولة للوصول لنوع من

التراضى بحيث تحس كل مجموعة إنها جزء من سيادة الأمة .

ونحن منذ تكويننا السياسى الحديث ما فتئنا نقاوم التسلط المركزى . ولقد برزت كينونتنا السياسية منذ عام ١٨٢١ وهى تقاوم التسلط المركزى الاجنبى الذى فرض بالقهر . وما اتفقنا إلا تحت مظلة المهدى على أيام الثورة المسلحة . وكانت فترة الدولة المهدية صراعاً مستمراً ضد سلطة الدولة المركزية . ولم يهدأ للاستعمار بال طوال سنوات حكمه . وبرزت التكوينات الإقليمية بعد الاستقلال فى الجنوب والبجه ودارفور وجبال النوبة معبرة عن الطموح الإقليمى . وما ثورة اكتوبر وانتفاضة مارس فى أحد جوانبها إلا امتداداً لهذا التاريخ الرافض للتسلط المركزى .

إن استقرار هذا البلد لا يتحقق بالتسلط المركزى ، وإنما بالاعتراف بالتكوينات المختلفة ومنحها الحق فى ترتيب أمورها وباشراكها فى قمة السيادة . فلم تهدأ مشكلة الجنوب نسبياً إلا بعد الاعتراف له بحقه الإقليمى ، ولم تنفجر ثانية إلا عندما سلب هذا الحق بالتسلط المركزى ، فالدعوة إلى الجمهورية الرئاسية وإن كانت ستتم بالطريق البرلمانى إلا أنها دعوة ستؤدى إلى تركيز السلطة المركزية ، وكانت ستكون جمهورية رئاسية بدستور إسلامى .

والدعوة للدستور الإسلامى ظهرت بعد ثورة اكتوبر عندما أخذ الصراع الاجتماعى يشتد . لقد كانت السياسة السودانية الحديثة حركة علمانية . والعلمانية ليست ضد الدين . « ليس فى الإسلام سلطة دينية سوى سلطة الموعظة الحسنة والدعوة إلى الخير والتنفير من الشر » . هكذا يقول الإمام محمد عبده . والحاكم عند الإمام محمد عبده « هو حاكم مدنى من جميع الوجوه » وإن اختياره وعزله أمران خاضعان لرأى البشر ويرى أن علمانية السلطة السياسية لا تتنافى بأى حال من الأحوال مع وجود الشرع[11] وقد توصل البشر إلى فصل الدين عن السياسة بعد شق الأنفس . وانتقل إلينا هذا الارث البشرى وأصبح جزءاً من حركتنا السياسية . ولم يكن رواد الحركة الوطنية السودانية وإبطال الاستقلال منكرين لدينهم عندما كانوا علمانيين . ولم يكونوا فى غفلة من أمر دينهم ثم ذكروا أمره فجأة بعد ثورة اكتوبر ، فثابوا إلى رشدهم ، فأخذوا يرفعون راية الدستور الإسلامى . لقد جاءت بدعة الدستور الاسلامى امتداداً لاستغلال الدين فى السياسة الذى بدأ بحل الحزب الشيوعى وجاءت هذه الدعوة انقلاباً على الديمقراطية اللبرالية التى ضاقت بها القوى التقليدية ذرعاً لأنها فتحت منابر متعددة للصراع الاجماعى يدار منها ويرفع صوته من فوقها .

وقد تناول عبد الخالق محجوب مسالة الدستور الإسلامى فى مقالين بجريدة أخبار الأسبوع . وتساءل فى أحد المقالين عن بروز هذه الدعوة بعد ثورة اكتوبر حيث قال أن اكتوبر كانت تعبيراً عن رغبات شعبية أصيلة فى التغيير الاجتماعى . ولأنها كذلك فقد نمت بين أحشائها قوى ثورية ذات نظرية كاملة فى العمل السياسى ، ولأنها ثورة من أجل التغيير الاجتماعى فإنها دفعت للمقدمة نظريات التغيير الاجتماعى وخاصة الاشتراكية . وكان لا بد لكل القوى الاجتماعية المتصارعة أن تواجه هذا الواقع وأن تتفاعل معه سلباً وإيجاباً .

وعند هذه النقطة والزاوية الحادة للتقدم حكمت خطى الفئات الاجتماعية الحاكمة ، وبان عجزها وإفلاسها فى ملاحقة السير . وما كان لها من الأدوات ما تستطيع به مواجهة تلك الظروف . كما أن مصالحها أثقل من أى رغبة فى التغيير . وتعانى العناصر الرأسمالية من قحط وجفاف فكرى قاتل . وما كان من الممكن لها الدفاع عن الاستغلال الرأسمالى وفق نظرية صريحة تبرر التخلف فى وجه التقدم . وما كان من الممكن الدفاع عن الرأسمالية وقدراتها .

ويستمر عبد الخالق ليقول أن الفئات الحاكمة فى بلادنا تعجز عن ابتداع غطاء علمانى أو اشتراكى مزيف من النظريات التبريرية . وعجزها ناتج عن ضعف كياناتها الثقافية والاقتصادية مما ظهر جلياً فى شح كادرها المتنور الذى له الرغبة فى التحصيل والقدرة على البيان المقنع . أن الاحتماء بالدين وفق المفاهيم السائدة كان الطريق المريح والممكن للفئات الاجتماعية التى عجزت عن التفاعل الإيجابى مع حركة التغيير الاجتماعى التى تفجرت بعد ثورة اكتوبر(١٢) .

ولم تدر الأحزاب الحاكمة أنها بدعوتها للجمهورية الرئاسية والدستور الإسلامى قد أطلقت شراً من عقاله . فجاء نميرى ليطبق كلا الشرين . فأصبح الرئيس القائد ، وجعلت منه قوانين سبتمبر اماماً . وباسمهما بطش بهذا الشعب . ولكن رغم السلطات الواسعة التى تجمعت فى يده من مدنية ودينية ، والتى لم يعرفها حاكم فى السودان الحديث ، إلا أنه لم ينعم بالاستقرار ولم يهنأ له جنب . فقد ظلت الأزمات تلاحقه حتى عصفت به .

يمكننا أن نخلص إلى أن الفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٩ شهدت أزمة سياسية واقتصادية وقومية ودستورية ودجلا باسم الدين ونذير دكتاتورية وتسلط . وأن هذه الأزمة الشاملة هى أخصب تربة لنمو الاتجاهات الانقلابية . فالبحث عن أسباب انقلاب ٢٥ مايو يتم فى هذه الأرضية وليس فى الاجتماعات المغلقة والمؤامرات . هذه

كانت مجرد مظاهر . أما الأسباب فهى أعمق من ذلك . وما كان لتلك الاجتماعات النبرية والمناورات أن تتم لولا أن تهيأ لها الجو الصالح فى ظل الأزمة الاجتماعية الشاملة . ولا تكتمل الصورة دون التعرض للوضع فى الحزب الشيوعى والصراع فى داخله .

(٦) الحزب الشيوعى يقاوم الهجمة اليمينية

بقى الحزب الشيوعى رغم قرار الحل ورغم التغول على القضاء والهستيريا الدينية . فلم يكن قرار الحل إلا قراراً سلطوياً فوقياً ، لذلك لم يكن له أثر على واقع الحياة السياسية . وبقى الحزب الشيوعى لأن الأحزاب تعبر عن قوى اجتماعية موجودة موضوعياً ، ولا يمكن حل الحزب السياسى إلا بإلغاء ذلك الوجود الموضوعى . وتتأصل الأحزاب فى الحياة السياسية بما تخوضه من معارك دفاعاً عن مصالح القوى الاجتماعية التى تمثلها ، ودفاعاً عن الوطن الذى تعيش وتنمو فيه . فالأحزاب لا توجد بقرار حتى يتم حلها بقرار ، إلا إذا كانت من أحزاب السلطة الفوقية مثل الاتحاد الاشتراكى والذى لم يكلف حله إلا جملة واحدة أعلنت من المذياع . أما الأحزاب السياسية فقد بقيت وقاومت التسلط والبطش والملاحقة المايوية . وها هى تعود من جديد إلى مسرح الحياة السياسية . صحيح إن ذلك البطش قد أرهقها ولكنه لم ينه وجودها .

وهكذا بقى الحزب الشيوعى رغم قرار الحل وواصل نشاطه ضد التيارات الداعية للتسلط ، ويمكننا أن نلخص أهم مجالات نشاطه فى الآتى :

١ ــ واصل الحزب نشاطه السياسى فى الندوات وأصدر فوراً صحيفة أخبار الأسبوع بالتعاون مع عوض برير .

٢ ــ رشح الحزب أحد قادته فى الانتخابات الفرعية لدائرة الخرطوم الشمالية باسم الحزب الشيوعى ، وكانت هذه أول دائرة إقليمية يفوز فيها الحزب الشيوعى ، ويومها خطب عبد الخالق فى الجموع التى خرجت تبتهج بالنصر ، وقال جملته المشهورة « إن الاشتراكية الوضاءة هى إسلام القرن العشرين » ، أى أن الورثة الحقيقيين للتراث الإسلامى فى هذا القرن هم الاشتراكيون الذين يرفعون رايات العدالة الاجتماعية .

وكان لفوز مرشح الحزب الشيوعى دلالات عميقة . هو انتصار للحزب وليس للفرد . هذا التأكيد مهم ، لأن احتلال بعض قادة الحزب لمناصب وزارية وبرلمانية

بعد اكتوبر قد دفع بعضهم للاعتقاد بأنهم يحتلون هذه المناصب لقدراتهم الخاصة .
وقد اضطر عبد الخالق لتوضيح هذا الأمر فى إحدى دورات اللجنة المركزية قائلاً :

« ظهرت روح الزعامة البرجوازية القائمة على تصور أن ما يتمتع به الكادر من احترام الجماهير يرجع إلى صفات خاصة به ولا يرجع إلى مجموع عمل الحزب الشيوعى الثورى ، وإلى التضحيات المذهلة من قبل الشيوعيين عبر سنوات النضال الصابر الصامد .. فمن المهم دائماً أن يناضل حزبنا بثبات ، وفى الوقت المناسب ضد روح الزعامة البرجوازية ومن أجل تثبيت الحقيقة الجوهرية فى علاقة الأفراد بمجموع العمل الثورى : **لانفوذ للأفراد فوق الأرض التى يمهد لها النضال المتشعب الصابر للحزب الشيوعى** »[١٣] .

وقد أكد ذلك الفوز أنه بالرغم من حل الحزب الشيوعى بالأغلبية الميكانيكية البرلمانية ، إلا أن الجماهير وفى مناطق الوعى بالذات رفضت ذلك التسلط ، وعبرت عن رفضها بالتصويت لانجاح مرشح الحزب الشيوعى . فأصبح هناك منبران للتعبير : منبر السلطة داخل البرلمان ، ومنبر الشارع المستنير ، وإذا كانت الأحزاب التقليدية قد احتلت البرلمان ـــ تلك المؤسسة الحديثة للحكم ـــ بنفوذها التقليدى ، فإن نفوذها فى الشارع كان ضعيفاً . ودخل النائب الشيوعى البرلمان ولم تستطع الأحزاب طرده واضطرت لأن « تلحس » قرارها الذى أصدرته بالحل عام ١٩٦٥ . لقد كان ذلك الفوز انتصاراً للديمقراطية وصفعة لمن يريد التغول عليها .

٣ ـــ وفى انتخابات الجمعية التأسيسية الثانية رشح الحزب بعض قادته فى عدد من الدوائر الإقليمية منها : أم درمان الجنوبية والخرطوم الشمالية والخرطوم بحرى وعطبرة وبور تسودان إلخ .. وفاز عبد الخالق فى أم درمان الجنوبية والحاج عبد الرحمن فى عطبرة . وحصل مرشحوه على أصوات لا يستهان بها فى الدوائر الأخرى . وبلغ عدد الأصوات التى حصلت عليها القوى الاشتراكية فى العاصمة ٣٦ ألف صوت .

ودخل النائبان الشيوعيان البرلمان وهما يدوسان على قرار الحل . لقد جعلت الحركة الشعبية من ذلك القرار مجرد ورقة عديمة الجدوى . ولكن جرح الديمقراطية الغائر لم يبرأ . وما زالت الجروح التى أصابت الهيئة القضائية حية . صحيح أن القرار عطل من قدرات الحزب كثيراً ، ولكن المغزى العميق لذلك الانتصار بيّن .

٤ ـــ عقد الحزب الشيوعى مؤتمره الرابع فى اكتوبر ١٩٦٧ بعد أحد عشر عاماً من المؤتمر الثالث الذى عقد عام ١٩٥٦ ، ونشر التقرير الرئيسى الذى قدمه

عبد الخالق للمؤتمر فى كتاب باسم (الماركسية وقضايا الثورة السودانية) . وسيبقى هذا المؤتمر معلماً أساسياً فى تاريخ الحركة الثورية السودانية .

إن التحضير للمؤتمر وعقده فى ظروف الردة تلك يعد فى حد ذاته انجازاً ، وإن كان هذا هو الجانب الشكلى . غير أن المؤتمر كان له مغزى أعمق . فهو كما وصفه عبد الخالق : « حقيقة يمثل محصول حزبنا فيما يختص بنظرية الثورة ومشاكل الثورة بما فى ذلك مشاكل النشاط القيادى . لقد جنح المؤتمر فى اتجاهه العام للتفهم النظرى لقضايا الثورة السودانية ، وقد مس بعضها وعالج البعض الآخر من زاوية تقدمية تنظر إلى الأمام . وخلافاً للمؤتمر الثالث للحزب الشيوعى السودانى والذى كان طابعه الرئيسى مناقشة تاكتيكات الحزب ، فإن المؤتمر الرابع تطرق إلى قضية استراتيجية الحزب وإلى تكتيكاته فى وقت واحد ، وقد احتلت الأولى حيزاً كبيراً من نشاطه . قدم المؤتمر الرابع أفكارنا النظرية فيما يختص بحركة الثورة العالمية المعاصرة ، فيما يختص بحركة الثورة العربية والأفريقية ، وقدم فوق كل هذا هيكلاً لاستراتيجية الثورة السودانية وهذا الهيكل هو لب انجازات المؤتمر الرابع .. المهم أن المؤتمر الرابع دفع حزبنا للخروج من حيز الشعارات العامة إلى حيز الدراسات الباطنية للطبقات ، وهو أنه وضع منهاجاً للعمل النظرى فى حزبنا طالما تكلمنا عنه سنوات طويلة تحت الدعوة لتطبيق الماركسية باستقلال على ظروف بلادنا .. وبمنهجية لمناقشة الطبقات من الباطن ولدراسة الاستراتيجية للثورة بناء على دراسة الطبقات فى بلادنا (أعلن المؤتمر أن) :

(أ) الماركسية منهج وليست شعارات جامدة .

(ب) من المستحيل أن نرسم استراتيجيتنا اعتماداً على المنقول من الكتب وتكييف الواقع بما يرضى تجارب الحركة الثورية فى هذا البلد أو ذاك[١٤] .

لقد استطاع الحزب الشيوعى رغم كل الظروف الشاقة لا أن يعقد مؤتمراً فحسب ، بل وأن يصبح المؤتمر مؤتمراً حقيقياً لحزب شيوعى .

(٥) وبينما كانت الأحزاب تنقلب على الديمقراطية الليبرالية فى خطوات منتظمة ومتتالية (حل الحزب الشيوعى ومحنة القضاء والجمهورية الرئاسية والدستور الإسلامى إلخ) ، وبينما كانت أزمة البلاد تحتد وتتفاقم وتضيق بها بعض القوى الاجتماعية ولا ترى أفقاً أمامها سوى الانقلاب فتتدافع نحو الجيش ، بينما كان يحدث كل هذا كان الحزب الشيوعى يعمل على بناء وتوسيع الجبهة الديمقراطية . فقد شهد عام ١٩٦٨ سلسلة من الاجتماعات لتكوين جبهة ديمقراطية عريضة ضد المد اليمينى الملتحف بالدين وضد الأفكار الانقلابية المغامرة . فتكونت لجنة من اثنى عشر شخصاً هم :

بابكر عوض الله ، خلف الله بابكر ، ابراهيم يوسف سليمان ، حسن أحمد عثمان ، عابدين اسماعيل ، أمين الشبلى ، محجوب محمد صالح ، مكاوى مصطفى ، طه بعشر ، عز الدين على عامر ، الشفيع أحمد الشيخ وعبد الخالق محجوب . وكان الهدف من تكوينها صياغة ميثاق لقوى اليسار ليصبح برنامجاً للعمل ومنبراً مشتركاً لتوحيد كل اليسار ليخوض انتخابات رئاسة الجمهورية المقبلة . ولم يكن الهدف من تكوين اللجنة انشاء حزب سياسى وإنما إقامة قيادة جبهوية عريضة .

وانبثقت من تلك اللجنة لجنتان فرعيتان . أولاهما اللجنة السياسية وتتكون من بابكر عوض الله وعابدين اسماعيل وعبد الخالق محجوب ، والثانية كانت اللجنة التنظيمية وتتكون من أمين الشبلى ومحجوب محمد صالح وعز الدين على عامر ومكاوى مصطفى . وقامت اللجنة السياسية بصياغة الهيكل العامة للميثاق . ورأت اللجنة التنظيمية تكوين قيادة للتنظيم من مائة عضو منهم عشرون من الجنوب .

وقد ذكر عز الدين على عامر أن بابكر عوض الله بدأ يضعف عمل اللجنة السياسية خلال إبريل ومايو ١٩٦٩ لأنه كما يبدو أخذ يكثف صلاته بالضباط الأحرار فى هذه الفترة .

ومن المهم أن ننبه إلى أن بابكر عوض الله الذى كانت الجبهة تنوى ترشيحه لانتخابات رئاسة الجمهورية أصبح رئيساً لوزراء انقلاب مايو . كما أنه حصل على نسخة من ميثاق الجبهة ومنها صاغ بيانى الانقلاب الأول والثانى صباح الخامس والعشرين من مايو .

ويبدو أن بابكر عوض الله أخذ يبتعد عن نشاط تلك اللجنة ، ويوثق صلاته ببعض الضباط الأحرار وبمصر . ولم تكن مصر بعيدة عن التطورات السياسية فى السودان ، وكانت تؤثر فيها سلباً وإيجاباً . وبعد بروز عبد الناصر كأبرز قادة حركة التحرر الوطنى ، أصبح يمثل لكثير من جيل الضباط الشباب نموذجاً يسعون لاقتفاء أثره . ولذلك ليس بمستبعد أن تقوى صلة بابكر عوض الله بمصر وبالضباط . على أن تلك الصلة تحتاج للمزيد من البحث والدراسة .

هذه بعض معالم النشاط السياسى للحزب الشيوعى فى هذه الفترة . ولكن هذا النشاط لم يكن يتم خارج اطار الصراع داخل الحزب نفسه .

(٧) الصراع داخل الحزب الشيوعى

عندما وقع الانقلاب كان هناك صراع يدور داخل الحزب الشيوعى لم يحسم أمره بعد . والصراع الأيديولوجى لا يحسم بفصل الأعضاء الذين يحملون فكراً مغايراً بقرار وينتهى الأمر عند ذلك الحد . فهو ليس صراعاً بين زعامات حول منصب ، ولا تعبيراً عن نوازع ذاتية ولا تسوية لخلافات شخصية مما يعالج بالوسائل الإدارية ، وإن كنا نجد من يصور الصراع الذى دار داخل الحزب الشيوعى وكأنه معركة حول المناصب . على الرغم من أن المنصب فى الحزب الشيوعى لا يجر على صاحبه إلا مسئوليات بلا مغنم ، وتتعرض قيادته قبل قاعدته للملاحقة والبطش . على أننا نجد فى كل صراع جانباً شخصياً بدرجة أو أخرى .

إن الصراع فى جوهره صراع أيديولوجى ولذلك تتم مواجهته عبر صراع فكرى . لا بد أولاً من إعطاء الأفكار فرصتها كاملة لتعبر عن نفسها حتى تتكشف أبعادها ويبرز أساسه الطبقى . إن الصراع الفكرى هو الذى يقود إلى وحدة الحزب الفكرية . وقد تطول فترة الصراع وهذا لا يهم ، المهم أن يقود فى النهاية إلى نقاء الحزب فكرياً .

والصراعات داخل الحزب الشيوعى السودانى ليست بالأمر الجديد . فالحزب الذى نشأ فى بلد تقوم قاعدته الانتاجية على المنتج الصغير ، يستقبل ضمن الوافدين إليه مجموعات من هذه الفئة أكثر مما يستقبل من طبقة البروليتاريا ضعيفة التكوين . وهو لهذا معرض دوماً إلى تسرب أيديولوجية البرجوازية الصغيرة إلى داخله ، وإلى بروزها فى كل منعطف من منعطفات التطور الاجتماعى والسياسى ، معلنة عن ضيقها بالنضال الصبور الذى لا تستبين له أفقاً من موقعها الملهوف المتعجل . ولقد خبر الحزب هذه الصراعات منذ تأسيسه وكان يخرج منها أكثر تماسكاً فى بنائه الطبقى فيزداد صلابة أيديولوجية وتنظيمية . أما الفئات التى خرجت عليه فكانت تغيبها أمواج الصراع الاجتماعى الذى أحنت له قامتها .

وقد كانت الصراعات فى الماضى تتم داخل الحزب وحول تاكتيكات الثورة السودانية ومسالكها ، دون التدخل المباشر السافر من عناصر خارج الحزب . أما الصراع الذى أخذ يتفجر فى أخريات الستينيات وامتد إلى ما بعد انقلاب مايو فقد ظهر بعد أن أخذ الحزب يلامس السلطة مشاركاً فيها بهذا القدر أو ذاك .

وبمقدار الأثر الذى كان للحزب فى الحياة السياسية والاجتماعية السودانية ، أصبحت مختلف الدوائر تهتم أكثر وأكثر بصراعاته الداخلية ، وتحاول أن تؤثر فيها فى

اتجاه مصلحتها الدائرية لاضعاف الطابع الطبقى للحزب ومنع تحوله إلى قوة مستقلة . وبعد انقلاب ٢٥ مايو تدخلت سلطة الدولة بشكل سافر فى الصراع الداخلى للحزب الشيوعى . فكيف بدأ الصراع وكيف تطور ؟

لم يكن الحزب الشيوعى قلعة محصنة ضد ما كان يجرى على المسرح السياسى . فالهجوم على الحزب ، والتعثر فى إحراز نجاحات سياسية فى إطار الديمقراطية البرلمانية ، وتحصن اليمين بالقوى التقليدية إلخ ، كلها كانت صعوبات أحاطت بالحزب وانعكست آثارها داخله . فبرزت اتجاهات تعبر عن الضيق بالعمل الجماهيرى الصبور ، وتدعو إلى عمل انقلابى حاسم يختصر الطريق إلى الاشتراكية . وقد وضح المؤتمر الرابع فى تقريره ابعاد هذا الاتجاه حيث ذكر :

« إن روح الاستسلام الناتجة عن انتصار الثورة المضادة تعلن أن الطريق للحركة الثورية أصبح مقفولاً . ونحن نشهد أثر هذا فى سلبية أقسام من البرجوازية الصغيرة وفى انغماس بعضها فى الفساد واللامبالاة . وهذه حقاً من مظاهر النكسة وليست مستغربة . والنضال اليومى لحزبنا والجماهير الثورية والعمل الفكرى الدائب لنقاء صفوف الثوريين وضد روح الاستسلام ـــ هذه الحركة من شأنها حسر هذه الموجة التى نشهدها اليوم . ومن نفس المواقع تنمو الاتجاهات الانتهازية اليسارية التى تبشر بأنه لا مكان للنضال الجماهيرى ولا أمل من ورائه . وكل ما بقى للحركة الثورية هو أن تنكفىء على نفسها وتقوم بعمل مسلح ، لأن هذا العمل هو الذى يحضر الجيش السياسى الجماهيرى . مثل هذا الخط يمكن أن يستهوى ، وهو يستهوى فى الواقع ، العناصر السياسية اليائسة والتى لم تتمرس بعد بالنضال الثورى الذى يتعرض دائماً للصعود والهبوط ، للمد وللجذر . وهذا الاتجاه خطير فى ظروف الثورة المضادة . وعلى حزبنا التصدى للنضال ضده بحزم وبفكر عميق وبفتح الطريق باستمرار للنضال الجماهيرى الذى وحده ولا سواه يعبىء قوى الشعب ويهيىء الظروف الملائمة لإنضاج الأزمة الثورية »[١٦] .

وقد برز هذا الاتجاه بشكل جلى فى مقالات أحمد سليمان عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى فى ذلك الحين والتى نشرها فى جريدة الأيام . وقد أثار نشر المقالات فى الأيام بدلاً من « أخبار الأسبوع » بعض التساؤلات . وحملت المقالات عنواناً كبيراً يقول « أحمد سليمان يخرج عن صمته » ، وهذا أيضاً أثار التساؤل . عم كان يصمت ؟ ومنذ متى صمت ؟. ولأهمية هذه المقالات سنتعرض لأبرز ماجاء فيها .

يقول الكاتب أن حكومة عبود استلمت السلطة نتيجة أزمة سياسية ، ولكنها لم تكن تمثل إلا طغمة كبار الضباط . وأن الصورة التى حكمت بها القوات المسلحة فى بلاد أخرى تختلف عن الحكم العسكرى الذى مارسه حكم عبود . فهناك تتغلغل السلطة فى كل مرافق الحياة ومؤسساتها ، أما فى السودان فقد كان مظهر الحكم قاصراً على المجلس الأعلى والذى كانت تتركز فيه السلطات ، وكان قاصراً على الحكام العسكريين فى المديريات وكانت المحاولات الانقلابية التى جرت داخل الجيش تؤكد الرغبة فى إصلاح هذا الخطأ . أما حكومة اكتوبر فلم تكن ثورية ، ولكنها بالمقارنة مع بقية الحكومات تمثل تحسناً نسبياً من ناحية الكم وليس الكيف .

ويرى أن المخرج من أزمة الحكم وضع ميثاق شعبى يصحح هنات ميثاق اكتوبر ويصحح ثغراته ليكون اكثر شمولاً وأدق تفصيلاً . فيحدد ويعالج المشاكل الرئيسية . وتنفذ ذلك الميثاق حكومة وحدة وطنية تعبر عن المصالح الرئيسية الحقيقية للمجتمع ، تشبه حكومة اكتوبر من حيث تمثيلها للأفراد والطبقات وتكون حكومة متمتعة بالاستقرار .

وتنتهى المقالات بنتيجة هامة تقول :

« ولا سبيل إلى هذا الاستقرار فى نظرى غير حماية القوات المسلحة التى يجب الاعتراف بها كقوة مؤثرة وكعامل فعال فى حياة البلاد السياسية .. إن الجيش هو القوة الوحيدة التى تستطيع أن تحمى الميثاق المنشود وحكومته ، والتى تقدر على ردع المارقين المغامرين على وحدته العابثين بمكاسبه »(١٧) .

وقد رد عبد الخالق محجوب على تلك المقالات فى جريدة « الأخبار الأسبوع » . فذكر أن الحديث عن القوات المسلحة كثر فى مجالس الناس بوصفها الأمل الوحيد للانقاذ . والحديث بهذا الاجمال خطر ويتجاهل تجربة الشعب فى بلادنا . لقد خبر السودانيون طيلة ست سنوات حكماً عسكريا بعينه هو حكم كبار الجنرالات . ويستمر عبد الخالق فيقول أن حاجة بلادنا التاريخية ليست اليوم فى مستوى بعض الإجراءات مثل « الضبط والربط » والتنفيذ السريع ، كما أنها ترفض قطعاً المسخ الذى سموه حزماً وسياسة فكان وبالاً على حركة الثورة فى بلادنا .

وإن الحديث عن أجهزة الدولة بوصفها قوة اجتماعية منفصلة عن بقية المجتمع ومن ثم اعتبارها شيئاً مميزاً عن الفئات والطبقات الاجتماعية التى جربت فى السلطة وفشلت ، غير سليم ومجاف للحقيقة . والقوات المسلحة لا تخرج من إطار التحليل

الطبقى وتشكل فى مستواها الأعلى وبالتجربة جزءاً من النادى الذى سقط طريقه الاقتصادى وأصبح لا مفر من نظام سياسى جديد .

ويقول أن أحمد سليمان لا يرى فى مقاله أن الشىء الجوهرى هو أن تُحشد الجماهير وتُعد فكرياً وتنظيمياً حتى تصل إلى مستوى استكمال الثورة الوطنية الديمقراطية ، بل أن الحل لأزمة الحكم والطبقات الحاكمة فى نظره هو قيام حكومة الوحدة الوطنية التى تجمع بين القوى الرجعية وقوى التقدم . وهو يعارض فى مقالاته تحليل المؤتمر الرابع للقوات المسلحة ، ذلك التحليل الذى لا يرى فيها جمعاً طبقياً واحداً يدخل ضمن القوى الوطنية الديمقراطية . فالمقالة تقترح دخول القوات المسلحة كجسم واحد بأقسامها الوطنية والرجعية لحل أزمة الحكم . وهو يطرح دخول القوات المسلحة ككل فى العمل السياسى لحماية حكومة الوحدة الوطنية ، ولكن حمايته ممن ، ألا يدل هذا على أن القوات المسلحة مدعوة إلى دعم حكم رجعى به عناصر تقدمية شكلاً ؟ وإيجاد صيغة للتصالح بين تلك القوى الرجعية حتى بين أبسط ميادين الديمقراطية وهى الانتخابات ؟[١٨] .

فالخلاف كما يبدو كان خلافاً أيديولوجياً عميقاً . لذلك فإن مناقشته على صفحات الجرائد لم يكن كافياً . كان لا بد من طرحه داخل الحزب وفتح أبواب الحوار حوله .

وقد بدأ طرح تلك الخلافات فعلاً فى دورة اللجنة المركزية فى يناير ١٩٦٨ ثم دورة يونيو ١٩٦٨ ولكن الدورة الاستثنائية التى عقدت فى مارس ١٩٦٩ كشفت أبعاد ذلك الصراع وفتحت أبواب الحوار حوله وقد صدرت عن تلك الدورة وثيقتان أساسيتان هما : « فى سبيل تحسين العمل القيادى بعد عام على المؤتمر الرابع ، والوضع السياسى الراهن وتاكتيكات الحزب الشيوعى » .

أشارت الوثيقتان لوجود صراع فى الحزب ولكنه صراع من أجل رفع مستوى التكوين اللينينى فيه . وحددتا أن التناقض فى داخل الحزب لا يفسر على ضوء خلافات شخصية أو صراعات شخصية ، ولو كانت المشكلة على هذا المستوى لأصبحت بسيطة لحد بعيد . **أنه التناقض بين الوعى المنتشر لدى أعضاء الحزب وبين القدرات الراهنة للنشاط القيادى فى الحزب** . ولقد أثبتت التجارب والامتحانات المتعددة التى ثبت عليها أعضاء الحزب الشيوعى والثورة تدخل حقاً فترة جديدة من مرحلة تطورها بعد أكتوبر .

ان أعضاء الحزب الشيوعى . لم يعودوا يقنعون بالحلول السطحية والشعارات الانتهازية لحل مشاكل العمل الثورى وعلى رأسها تغيير مستوى قيادة الحزب[١٩] .

ثم تمضى الوثيقة لتقول : « **المهم فى هذا الجزء من تاكتيك الثورة هو : أننا فى الماضى كنا نحفظ قالباً نردده ولكن الآن ومن فوق انجازات المؤتمر الرابع أصبحت المواصلة الواقعية للتاكتيك ، أصبح المنهج ، وهى الأشياء الهامة** » .

وبهذا فإن الحزب الشيوعى يفتح ميدنا جديداً لتطور النشاط القيادى فى صفوفه — وهو يتطلب نوعاً جديداً من الكادر المثقف الذى يهيىء ذاته وقدراته لخدمة الحزب الشيوعى فى ميدان المعرفة ، أنه ليس كادر « العمل السياسى » بالمفهوم الذى دخل به المثقفون فى الماضى صفوف الحركة الشيوعية السودانية[٢٠] .

ثم تعرضت الوثيقة إلى **خطورة التفكير الانقلابى** قائلة « أكد تاكتيك الحزب الشيوعى أنه لا بديل للعمل الجماهيرى ونشاط الجماهير وتنظيمها وإنهاضها لاستكمال الثورة الديمقراطية . وليس هذا موضوعاً سطحياً عابراً . فهو يعنى أن الحزب الشيوعى برفض العمل الانقلابى بديلاً للنضال الجماهيرى الصابر والدؤوب اليومى . وبين النضال الجماهيرى يمكن أن تحسم قضية قيادة الثورة ووضعها بين قوى الطبقة العاملة والشيوعيين . وهذا هو الأمر الحاسم لمستقبل الثورة الديمقراطية فى بلادنا .

ان التخلى عن هذا الطريق واتخاذ تاكتيك الانقلاب هو إجهاض للثورة ونقل لمواقع قيادة الثورة فى مستقبلها وفى حاضرها إلى فئات أخرى من البرجوازية والبرجوازية الصغيرة ، وهذه الفئات يتخذ جزء منها موقفاً معادياً لنمو حركة الثورة ، كما أن جزءاً آخر منها (البرجوازية الصغيرة) مهتز وليس فى استطاعته السير بحركة الثورة الديمقراطية بطريقة متصلة ، بل سيعرضها للآلام ولأضرار واسعة . وهذا الجزء اختبر فى ثورة اكتوبر فأسهم فى انتكاسة العمل الثورى فى بلادنا » .

ثم تؤكد الوثيقة أن « **التاكتيك الانقلابى بديلاً عن العمل الجماهيرى يمثل فى نهاية الأمر وسط قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية مصالح البرجوازية والبرجوازية الصغيرة**[٢١] » .

لقد طرح فى تلك الدورة افكار بالغة الأهمية ، هى فى مجملها استمرار وتطوير لأفكار المؤتمر الرابع . وكان المفروض أن تتم مناقشتها فى كل مستويات الحزب .

إلا أن التطورات السياسية فى البلاد حالت دون ذلك . فما أن طبعت الوثائق ووزعت وقبل التمكن من دراستها ومناقشتها وقع انقلاب ٢٥ مايو . فانتقل الصراع

بكليته من صراع داخل الحزب يدور حول مسار الثورة السودانية إلى صراع يدور حول الموقف من السلطة السياسية الجديدة القائمة فى البلاد ، وأثرها على مستقبل الثورة السودانية .

لقد وقع انقلاب مايو فى الوقت الذى كانت تصطرع فيه أيديولوجيتان داخل الحزب الشيوعى . بمعنى آخر كان هناك حزبان فى تنظيم واحد لم يحسما بعد أمر خلافاتهما . هذه حقيقة جوهرية وأساسية . وكان التغاضى عنها وتجاهلها هو الذى قاد إلى كثير من المغالطات وجعل بعض التحليلات تتسم بالتناقض . ولم يكن ذلك التناقض غائباً عن الذين يقولون به . فالصراع داخل الحزب الشيوعى لم يعد سراً مكنوناً فى حرز بل تداوله الناس فى كثير من مجالسهم . ودخلت طرفاً فى ذلك الصراع بكل ثقل السلطة السلطة وبريقها وإغرائها ، فازداد الصراع حدة .

وقد شهد مايو ١٩٦٩ نشاطاً سياسياً مكثفاً محوره الجيش ، ويبدو أن بعض القوى السياسية أخذت تسعى إلى مجموعات الضباط للقيام بانقلاب عسكرى . فكانت هناك عدة تدابير انقلابية تنظم فى الخفاء وقد اتصل بعض الضباط عن طريق بابكر عوض الله وفاروق حمد الله بالحزب الشيوعى بواسطة عبد الخالق محجوب طالبين مشاركة الحزب الشيوعى فى انقلاب عسكرى . وطرح عبد الخالق الأمر فى اجتماع المكتب السياسى يوم ١٩٦٩/٥/٨م ورفض المكتب السياسى المشاركة . كما أن الضباط الشيوعيين عارضوا القيام بانقلاب وذلك فى اجتماع للضباط الأحرار . ولذلك قررت مجموعة الضباط القوميين القيام بالانقلاب منفردين . وهكذا نخلص إلى أن **التخطيط للانقلاب تم دون موافقة الحزب الشيوعى ، ونفذ دون مشاركة الضباط الشيوعيين** .

الفصل الثالث

الحزب الشيوعى وانقلاب ٢٥ مايو
الصراع المركب

تقـديم :

لا يمكننا الحديث عن مايو باعتبارها برنامجاً سياسياً واحداً . فقد خلعت مايو جلدها وبدلت قناعها مرات . بدأت من مواقع اليسار ترفع شعاراته ويجوب رئيس مجلس الثورة البلدان الاشتراكية ويقف فوق منصة الميدان الأحمر مع القادة السوفيت فى ذكرى ثورة اكتوبر الاشتراكية كأول رئيس من بلدان العالم الثالث ينال ذلك الشرف ، وانتهت بأزقة المشعوذين وتجار الدين ، تقطع الأيدى وتصلب مخالفها فى الرأى وترحل الفلاشا .

وخلال هذه المسيرة الطويلة المخضوبة بدماء المئات من السودانيين اتخذت مايو عدة مواقف . وفى كل موقف كانت تدنو من قوى سياسية أو تقترب منها قوى سياسية بدرجة أو بأخرى . .

ولعل الأهم هنا هو كيف اقتربت منها القوى السياسية وكيف تعاملت معها وكيف حددت طبيعة العلاقة معها ، وفى أية مرحلة من مراحل التأرجح المايوى كانت تلك العلاقة .

ولذلك فإن الحديث عن مايو واحدة بذات الشعارات والبرامج طوال هذه الفترة حديث يجافى الواقع .

هذه المقدمة مهمة نستعين بها ويستعين بها كل من يحاول دراسة وتقييم الظاهرة المايوية .

(١) ما جرى صباح ٢٥ مايو

(أ) فى فجر الخامس والعشرين من مايو وقع الانقلاب وأذاع قائده البيان السياسى الأول ، نوجز هنا أبرز ملامحه لأهميته .

تحدث البيان عن الاستقرار الذى لم تنعم به البلاد منذ ١٩٥٦م بسبب فساد الأحزاب المختلفة.. فتحول الاستقلال على يدها إلى مسخ . فأصبح السودان بعكس الشعوب التى نالت استقلالها يسير إلى الوراء . فالأحزاب عجزت عن إدراك مفهوم الاستقلال واهتمت بمصالحها الخاصة دون اعتبار لمصالح الشعب . ويستمر البيان فى هجومه على الأحزاب فيقول أن الجماهير رفضت تلك الحكومات لأنها حكومات قامت جميعها على الفساد والرشوة والثراء الحرام ، وعبثت بالدستور واستباحت لنفسها سلطة تعديله لسلب الآخرين حريتهم . وتعاونت مع الاستعمار وعجزت عن مناهضة الدول الاستعمارية الواقفة وراء إسرائيل . كما أنها زادت المشاكل الاقتصادية تعقيداً لسوء تصرفها فى الأموال العامة وتبديد الأرصدة الخارجية ، ورفع مستوى الاستهلاك وزيادة حدة الغلاء . ولجأت إلى القروض الأجنبية المشروطة لموازنة ميزانياتها مع إهمال جانب الانماء والتعمير . وشجعت الهجرة للمدن على حساب الريف مما أضعف القوى الانتاجية فى ميدان الزراعة . وقضت على أمن المدن وصحتها ونظامها بسبب الهجرة العفوية وعجزت عن حل مشكلة الجنوب وينتهى البيان إلى أنه وضح جلياً رفض الجماهير لهذه الحكومات المتعاقبة ، وبدأت تتطلع إلى تغيير جذرى فى نظام الحكم . ولم يخل السودان الحديث فى يوم من الأيام من فئة قيادية تعرف أين تكون مصلحة بلدها . فقررت تلك الفئة الاستيلاء على السلطة بالقوة .

ولهذا البيان قصة . فقد صاغه بابكر عوض الله من ميثاق الجبهة الديمقراطية التى أعدته كبرنامج لها لانتخابات رئاسة الجمهورية ، والتى كان بابكر مرشحها لتلك الانتخابات فاستطاع الحصول على نسخة من الميثاق صاغ منه البيان دون علم الأعضاء . بل أن بعضهم اندهش وهو يستمع إلى صيغة البيان وهى تتلى من الإذاعة صباح ٢٥ مايو .

ولكن عند المقارنة بين الميثاق والبيان نجد اختلافات هامة . فقد حذف بيان ٢٥ مايو تكوين جبهة ديمقراطية عريضة . وحذف حريه التنظيم للنقابات والمنظمات الثورية الأخرى . وتركز الحديث فى السياسة الخارجية حول القضية الفلسطينية بينما اعتبرها الميثاق جزءاً من حركة الثورة العربية وحذف كل مشكلة الجنوب »[٢٢]

(ب) كان اثنان من أعضاء مجلس قيادة الثورة العشرة من الشيوعيين وهما بابكر النور وهاشم العطا . وقد عينا رغم أنهما لم يشتركا اشتراكاً فعلياً فى استلام السلطة . فلم يكن تحت تصرف بابكر النور قوات ، وكان هاشم العطا وقتها ملحقاً عسكريا فى ألمانيا الاتحادية . ولكنهما كانا من الأعضاء المؤسسين فى تنظيم الضباط الأحرار .

وأصبح بابكر عوض الله عضواً فى مجلس قيادة الثورة ورئيساً لمجلس الوزراء الجديد . وكان مرشح اليسار لرئاسة الجمهورية . ولكن اليسار لم يستشر فى اختياره ..

ضم مجلس الوزراء أربعة من الشيوعيين وهم : جوزيف قرنق ومحجوب عثمان وفاروق أبو عيسى وموريس سدرة . ولم يتم اختيارهم بالتشاور مع الحزب وأخذ موافقته . فأصبح الحزب مشاركاً فى الوزارة دون أن يكون له رأى فى اختيارالوزراء الذين يمثلونه . وبإعلان الأسماء وضع الحزب أمام الأمر الواقع . فأما أن يقبل تعيين قادة الانقلاب للوزراء الذين يمثلونه أو يرفض . فإذا وضعنا فى اعتبارنا الصراع الذى كان ناشباً فى الحزب نجد أن تلك الخطوة لم تكن اعتباطاً . ولعلها فاقمت من تعقيد الأمور .

(جـ) أعلن قادة الانقلاب حل كل الأحزاب السياسية بما فيها الحزب الشيوعى . وكان هذا هو قرار الحل الثانى بالنسبة للحزب الشيوعى بعد ثورة اكتوبر . ورغم اختلاف الظروف بين ٦٥ و ٦٩ فإن القرار سلب الحزب حقه القانونى فى الوجود ، وإذا كان له أن يمارس أى نشاط سياسي فعليه أن يفعل ذلك برضاء السلطة وفى الحدود التى تسمح بها . ووجود ممثلين للحزب فى أجهزة السلطة العليا لا يعطيه حقاً قانونياً فى الوجود ، وإنما هو على أحسن الفروض اعتراف أدبى . فالانقلاب منذ يومه الأول كان يريد التعامل مع نفوذ اليسار وليس مع الأحزاب اليسارية .

وقد وجد هذا الوضع قبولاً لدى بعض عناصر الحزب . فهى ترى رفع السلطة الجديدة لشعارات اليسار وتبنيها ، ووجود ممثلين للحزب فى مجلس الثورة ومجلس الوزراء مع مجموعة من الديمقراطيين والتقدميين ، ترى أن هذا الوضع أكثر مما كان يحلم به الحزب ، بل أنه انتشله من التيار اليمينى الجارف .

هذه أهم أحداث صباح ٢٥ مايو وفيها مؤشرات لهوية الانقلاب . ولكنها أيضاً وضعت الحزب الشيوعى فى موقف بالغ التعقيد .

(٢) تقيم الحزب للانقلاب

الوضع الذى وجد فيه الحزب الشيوعى نفسه صباح ٢٥ مايو كان يمكن أن يطيش بلبه ، أو بلب أى حزب سياسى آخر . وكان يمكن أن يدفعه دفعاً إلى الارتماء فى أحضان السلطة التى جاءته تسعى دون عناء ، ثم ينادى بتطوير العمل من داخلها . فى هذا المناخ اجتمعت اللجنة المركزية مساء ٢٥ مايو وناقشت الوضع الذى استجد فى البلاد . وقدم عبد الخالق اقتراحاً لذلك الاجتماع ينادى برفض الاشتراك فى الوزارة . ولكن غالبية اللجنة المركزية وقفت ضده . ويرى الأستاذ محمد إبراهيم نقد أن ذلك من الأخطاء الأساسية التى ارتكبها الحزب لأنه قبل المشاركة فى الوزارة دون استشارته وموافقته مما أفقد الحزب استقلاليته لأنه قبل مبدأ التعيين . ويرى الأستاذ نقد أن حكمة عبد الخالق ظهرت فيما بعد[٢٣] .

وأجازت البيان المشهور الذى حدد موقف الحزب من أحداث ذلك الصباح . فما هى أهم معالم ذلك البيان ؟

يقوم البيان على التحليل الماركسى للانقلاب العسكرى فى ضوء تكتيكات الحزب المقرة فى المؤتمر الرابع . فما حدث صباح ذلك اليوم عمل عسكرى وليس عملاً شعبياً مسلحاً قامت به قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية عن طريق قسمها المسلح . وقد أدى الانقلاب إلى تغيير فى القوى الاجتماعية التى كانت بيدها القوات المسلحة ونعنى قوى الثورة المضادة . أما عن طبيعة الانقلاب فنبحث عنها فى التكوين الطبقى لمجلس قيادة الثورة الذى باشر الانقلاب وفى التكوين الجديد للقيادات . ويشير هذا البحث إلى أن السلطة الجديدة تتشكل من فئة البرجوازية الصغيرة . وهى فئة مهتزة وليس فى استطاعتها السير بحركة الثورة الديمقراطية بطريقة متصلة بل ستعرضها للآلام ولأضرار واسعة ولكن السلطة الجديدة بمصالحها النهائية جزء من قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية . ومن المؤكد أن تتأثر بالجو الديمقراطى العام وبالمطالب الثورية للجماهير وليس لها طريق آخر . وستلقى الفشل إذا ما حاولت أن تختط لنفسها طريقاً يعادى قوى الثورة السودانية فتطور الثورة لن يتم إلا بمبادرة الجماهير وبقيادة الجماهير العاملة[٢٤] .

وما كان لمثل هذا الخطاب الداخلى إلا أن يثير جدلاً فى الحزب ، امتداداً للصراع الذى تحدثنا عنه سلفاً ، والذى كان محوره الموقف من دور القوات المسلحة . وقد وصفه أحد أعضاء المكتب السياسى بأنه « وثيقة ملعونة » . وقيم معاوية إبراهيم

الخطاب فى مجلة الشيوعى فاعتبر أن أسلوبه يتميز بالسلبية ولا يساعد على وضوح الرؤية فوصف السلطة الجديدة بأنها برجوازية صغيرة فيه تقليل من قدرتها الثورية مما يؤدى إلى إضعاف دعم الشيوعيين لها ، ويؤدى إلى أخطاء فى تفهم قضية التحالف . ويعترض على استشهاد البيان بدورة اللجنة المركزية فى مارس ١٩٦٩ وأخذه مقطعاً كاملاً منها يصف التكتيك الانقلابى بأنه يمثل وسط قوى الجبهة الوطنية ــ مصالح البرجوازية الصغيرة ، لأن هذه القضية لم توافق عليها اللجنة المركزية كصيغة سليمة بل وافقت على الاتجاه العام للتقرير ، وأن يفتح نقاش حولها ، ويخلص إلى أن وصف عناصر السلطة الجديدة بالديمقراطيين الثوريين وصف علمى صحيح[٢٥] .

وتناول عبد الخالق تقييم اللجنة المركزية للسلطة الجديدة فى نفس مجلة الشيوعى . فيقول أن اللجنة المركزية استبعدت التحليلات السياسية العابرة التى تنطبع بالأحداث الواقعة والتى تقف عن حد وصفها . فما كان هناك ثورى ــ وهو يرى انهيار سلطة الطبقات الرجعية وقيام سلطة جديدة بها عناصر تقدمية ووطنية وشيوعيين ــ يجادل فى أن ما جرى عمل تقدمى . ولكنه يرى أن على الحزب أن يجيب على سؤال ملح : ما هى الطبقة أو الفئة التى خرجت من معركة الصراع الطبقى وانتزعت السلطة ؟ والإجابة على هذا السؤال لا تقع فى نطاق التقييم كما أن التقييم عاجز عن هذه المهمة . الإجابة يمدنا بها التقدير الموضوعى لحقيقة الأوضاع الاجتماعية للفئة القائدة للعمل العسكرى ، وهى فئة تقع فى نطاق البرجوازية الصغيرة .

وكلمة برجوازية صغيرة تعبير علمى عن طبقات وفئات اجتماعية وليست إساءة . وقد حاولت بعض الجماعات التى تقف موقفاً معادياً للحزب الشيوعى ولتطور الثورة السودانية أن تستغل هذا التعبير العلمى لخلق تناقض نظرى بين الحزب الشيوعى والسلطة الثورية الجديدة ولكن هذا لا يعالج بالأحجام عن المواقف الطبقية وترك التحليل الطبقى بل يعالج بالشرح الصبور .

ولم تصف اللجنة المركزية السلطة الجديدة بأنها ديمقراطية ثورية من حيث نشاطها السياسى ومفاهيمها الممتحنة كقوة ديمقراطية ثورية . وما كان للجنة المركزية أن تفعل هذا لأن تحول فئات البرجوازية الصغيرة من مستوى نشاطها الفكرى والسياسى إلى قوة ديمقرطية ثورية يتم خلال عملية من الصراع الطبقى والمواقف العملية . أن تغيير السلطة وأخذها من يد الرجعيين وإعلان البيانين التقدميين وتعيين وزراء شيوعيين لا يكفى لوصف السلطة بأنها ديمقراطية ثورية[٢٦] .

هذا ما كان من شأن البيان الأول الذى أصدرته اللجنة المركزية . ورغم الصراع

الذى دار حوله وتواصل ، إلا أنه شكل أرضية صلبة ارتكز عليها نشاط الحزب الشيوعى مستقبلاً . ومن فوق هذه الأرض أخذ الحزب يمارس نشاطه السياسى ويسعى إلى تحديد علاقته بالسلطة الجديدة .

وكان على الحزب ، حسب ما علق الأستاذ محمد ابراهيم نقد مؤخراً ، أن يعلن للجماهير بأنه ما عادا طرفاً فى التحالف الذى يضم قوى يسارية أخرى ، خصوصاً وإن الحزب قد عود الجماهير أن يعلن لها لماذا دخل فى تحالف معين ولماذا خرج منه ؟

ويستمر الأستاذ نقد فيقول أن لذلك الخطأ ظلاله . لأن الانقلاب عندما وقع أعلن برنامجه من محتويات برنامج اتحاد القوى الاشتراكية ، فأصبح أمام الناس وكأن التحالف هو الذى يقف خلف الانقلاب وهو الذى يتحمل مسئوليته[٢٧] .

وناقشت اللجنة المركزية مساء ٦٩/٥/٢٥ مسألة الوزراء الشيوعيين . هل يمتنع الحزب عن دخول الوزارة ويصر على تعيين الوزراء الذين يمثلونه أم يقبل المشاركة بالكيفية التى اختارها مجلس قيادة الثورة ؟ ورأت اللجنة المركزية أن بيانها كاف لتحديد العلاقة بين الحزب والسلطة الجديدة . ووافقت على مسئولية الاشتراك فى الحكم ولكنها عبرت عن تحفظها على الصيغة المفروضة على الحزب باختيار الوزراء الذين يمثلونه . وقد نقل جوزيف قرنق رأى اللجنة هذا لبابكر عوض الله ، والذى قال بأن تكوين المجلس لم يتم على أساس تحالف سياسى وإنما على أساس الميزات الشخصية .

وقد علق الاستاذ نقد على هذا الموقف أيضاً فقال « الخطأ الثانى الذى ارتكبناه أنه بعد وقوع الانقلاب وإعلان أسماء وزراء شيوعيين فى مجلس الوزراء دون أن يكون للحزب سابق استشاره وموافقة ، أدى إلى فقدان الحزب لاستقلاليته لأنه قبل مبدأ التعيين وكان الواجب أن نرفض اشتراك وزراء بالتعيين . وللتاريخ كان ذلك موقف عبد الخالق محجوب فى اجتماع اللجنة المركزية مساء ٢٥ مايو ١٩٦٩ »[٢٨] ولا شك أن الصراع داخل الحزب وتوازن القوى داخل اللجنة المركزية هو الذى أدى إلى اتخاذ ذلك الموقف ، بل ومواقف أخرى حكمها ذلك التوازن .

هكذا برز الخلاف منذ اليوم الأول بين السلطة الجديدة والحزب الشيوعى . وهو خلال مبدئى وجاد . ولعله ليس خلافاً فريداً من نوعه ، بل خبرته كثير من الأنظمة السياسية فى تعاملها مع الأحزاب الشيوعية . وجوهر الخلاف هو حق الأحزاب فى الاستقلال عن السلطة السياسية ، والتعاون أو التحالف معها من ذلك الموقف المستقل . وكلنا يذكر تأكيد نميرى المستمر على وحدانية التنظيم الفرد وعدم الاعتراف

بالأحزاب السياسية التى تحالفت معه وهجومه المستمر عليها . ودفعت تلك الأحزاب وكان لا بد أن تدفع ثمن ذلك التحالف غير المبدئ .

(٣) اهم احداث شهر يونيو ١٩٦٩

كان الاسبوع الذى اعقب الانقلاب مشوبا بالحذر والقلق . هل ينجح الانقلاب ويستقر فى السلطة ، أو تنقلب عليه قوة من داخل الجيش وتعيد الامور الى وضعها السابق ؟ وماهى حقيقة اولئك الضباط ، وهل هم اهل لتولى مسئولية الحكم ؟ وعلامات استفهام اخرى برزت هنا وهناك . ولكن هذا القلق والتوجس أخذ يضمحل بْعد مضى اسبوع دون بروز أى شيء مضاد فى الافق . وشهد شهر يونية بعض الاحداث السياسية التى دعمت الانقلاب واعطته ارضية مدنية سياسية خارج اطار الجيش .

ففى اليوم الاول من شهر يونية اصدر السيد محمد عثمان الميرغنى بيانا جاء فيه (لقد كانت المبادىء التى اعلنها رئيس مجلس قيادة الثورة والسيد رئيس الوزراء فى اليوم الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٩ فيما يتعلق بالاتجاه العربى والنظر الى المرحلة الراهنة التى تجتازها امتنا العربية هى المبادىء التى نؤمن بها وتجد منا التعضيد والمساندة وقد التزمنا بالعمل على تحقيقها . وان التلاحم القوى بين اسلاميتنا وعروبتنا هو المنطلق الى المستقبل . وفق الله القائمين بالامر لتحقيق الاستقرار المنشود للبلاد من اجل مجتمع الكفاية والله المستعان[٢٩] . هذا البيان فيه تأييد حذر وقد ركز على الاتجاه الايجابى فى السياسة الخارجية للنظام الجديد . ولكن هذا لايهم . المهم ان زعيم الختمية اصدر بيانا ايجابيا يعترف فيه بالنظام الجديد ايا كانت درجة ذلك التأييد .

ثم كان موكب الثانى من يونيو فى ميدان عبد المنعم (ميدان الاسرة حاليا) . وقد نظم هذا الموكب وشاركت فيه قوى سياسية متعددة . فهناك اتحادات العمال والمهنيين والمعلمين ــ وهناك قوى أخرى ضاقت بالسياسات الحزبية ورأت فى بيانى الثورة افقا جديدا . وشاركت فيه بعض العناصر من جماهير الاحزاب بدرجات متفاوته .

وسار الموكب تحت مظلة اليسار العريضة وعكس نفوذه فى الشارع . وكان الموكب فى اطاره التاريخى ذاك احد المواكب المشهورة فى تاريخ الحركة السياسية . وأكد الموكب قبول جانب كبير من الشارع للانقلاب . كما اعطى الانقلاب ارضية جماهيرية .

وفى التاسع من يونيو صدر بيان الجنوب المشهور . وهو يمثل قمة الجهود الفكرية والسياسية للحزب الشيوعى . وقد اصدر الحزب كتيبا بعنوان الحزب الشيوعى وقضية الجنوب ، ابريل ١٩٧٧) ، تعرض فيه الى تاريخ ذلك الجهد .. فمنذ الخمسينات ،

وعندما كانت ساسة الجنوب يلهثون خلف الاحزاب التقليدية وقصر الحاكم العام بحثا عن ضمان صيغة «الفوريشن» للجنوب ، كانت المجموعة الاولى للشيوعيين الجنوبيين بقيادة جوزيف قرنق تسهم مع الحزب الشيوعى السودانى فى صياغة شعار الحكم الذاتى الاقليمى للجنوب ، لا فى شكل صفقة سياسية بل كحل سياسى واجتماعى لمشكلة موضوعية . وفى نهاية ١٩٥٥ أصدر الحزب الشيوعى صحيفة «ادفانس» بالانجليزية موجهة للجنوب كاول حزب سياسى يقوم بهذه الخطوة .

ولما اندلعت نار التمرد وتحول السودان شماله وجنوبه الى بيت مأتم وغلت مشاعر الانتقام القومى ، ارتفع صوت الحزب الشيوعى فى شجاعة ليعيد الناس الى رشدها ، داعيا لوقف حمامات الدم وحرب الابادة وتقديم المسئولين عن التمرد الى محاكم يسودها حكم القانون . واهاب بالحكومة والشعب الاعتراف بالواقع ، وتطبيق الحكم الذاتى الاقليمى لقطع الطريق امام الاستعمار . وخلال دكتاتورية عبود لم يخل مطبوع واحد اصدره الحزب من ادانة سياسة الحل العسكرى . واسهم الحزب الشيوعى بعد ثورة اكتوبر فى اصدار قرار العفو العام من حكومة اكتوبر ، واشترك فى الوفود التى قابلت زعماء التمرد فى الخارج للعودة للوطن . ولعب دورا مثابرا ومخلصا فى اللجنة التحضيرية لمؤتمر المائدة المستديرة ، وفى المؤتمر نفسه وفى لجنة الاثنى عشر . وسيبقى خطاب عبد الخالق محجوب امام المؤتمر فى مارس ١٩٦٥ وثيقة من اروع وثائق الادب السياسى فى تاريخ السودان الحديث . وانسحب الحزب من لجنة الاثنى عشر عندما نكصت حكومة الاحزاب عن تعهدها بتطبيق توصيات المؤتمر .

ويستمر الكتيب فيقول : ومن من القادة السياسيين والعسكريين الجنوبيين القابضين اليوم (١٩٧٧) على السلطة فى الجنوب ينكر ان مندوبى الحزب الشيوعى اتصلوا بهم فردا فردا داخل السودان وخارجه لاقناعهم بالحكم الذاتى الاقليمى والحل الديمقراطى السلمى لمشكلة الجنوب وخطر التمرد ؟ ومن من الساسة الجنوبيين غير جوزيف قرنق الشيوعى ، كان يعلن رأيه لقادة التمرد علنا ، عندما كانوا يأوون الى داره تحت جنح الليل فى واو مؤكدا لهم ان طريق التمرد مسدود ؟ وهل ينسى قادة جبهة الجنوب حزب سانو جناح وليم دينق الاجتماعات المطولة التى عقدها معهم الحزب الشيوعى طيلة السنوات الاربع بين عامى ١٩٦٥ ، ١٩٦٩ ليشرح لهم خطورة سعيهم لمكاسب عاجلة ؟ .

والصحف السودانية لتلك الفترة تحمل بالاسود والابيض استنكار الحزب الشيوعى للتجاوزات التى كان الجيش السودانى يرتكبها فى حق المواطنين الامنين الجنوبيين ، وشجبه لحوادث النهب والابتزاز والقتل العمد التى كان المتمردون يرتكبونها فى حق الجنوبيين قبل

الشماليين ؟ .

امام هذه الخلفية تتكشف حقائق بيان ٩ يونيو ومصادر محتوياته ومضمونه . حدد البيان طبيعة مشكلة الجنوب كما وردت فى وثائق الحزب . وطرح الحكم الذاتى الاقليمى حلا ، وطالب بتوفير ثلاثة شروط لتطبيق ذلك الحل :

١ ـــ توفير وضمان الديمقراطية الكاملة للجماهير فى الجنوب .

٢ ـــ وضع برنامج للتنمية حسب واقع الجنوب وقدرات البلاد .

٣ ـــ المساعدة على بناء حركة للقوى التقدمية فى الجنوب[٣٨] .

وتم دعم البيان باعلان العفو العام . وقد رحب الجنوبيون والشماليون بالبيان وهم يعلمون انه مستمد من برنامج وسياسة الحزب الشيوعى .

لقد خلق البيان جوا من الارتياح حول ازمة طال امرها واستطال . ووضح توجه النظام الجديد لحلها ، ويمكننا ان نخلص الى أن شهر يونيو شهد بداية الاستقرار النسبى للنظام الجديد .

(٤) احتدام الصراع

نتعرض فى هذا الجزء الى تطور الصراع بين الحزب الشيوعى وسلطة مايو . وهو صراع مركب . فهناك الصراع داخل الحزب الشيوعى والذى بدأ قبل ٢٥ مايو ولكنه اصبح اكثر تعقيدا بين ما عرف بجناح عبد الخالق وغالبية مجلس قيادة الثورة . وبينهما صراعات صغيرة متشعبة . نتعرض هنا الى أهم المعالم التى ميزت ذلك الصراع بجوانبه المتعددة .

(أ) كانت المعارضة داخل الحزب فى الماضى تأخذ كما وصفها عبد الخالق شكل التيار الصامت وذلك «لان البرجوازية نفسها مواقعها ضعيفة بين حركة الجماهير الثورية وهى تفقد اقساما من تلك الجماهير وتصادمها . ولهذا فان الاثر الفكرى لها داخل الحزب الشيوعى لا يتخذ شكل شعارات عالية واضحة ولا يقف على منابر واضحة» . ولكن ارتكاز المعارضة على سلطة الدولة بعد ٢٥ مايو اعطاها صوتا جهيرا .

وقد واصل التيار المعارض بعد ٢٥ مايو موقفه بصورة قد تبدو جديدة . ولكنها فى حقيقة الامر الصورة القديمة نفسها . ويمضى عبد الخالق ليقول : «قد يبدو غريبا ان الرفاق الداعين للتحالف تحت نفوذ الاجنحة الاصلاحية فى الحزب الاتحادى الديمقراطى يؤيدون الانقلاب العسكرى الذى اطاح بذلك الجناح ضمن ما اطاح .. ولكن الخيط الذى يربط بين الموقفين هو الدعوة لكى يتخذ الحزب الشيوعى موقفا ذيليا من كلا الحلفين . هناك

يتحالف بصورة ذيلية مع البرجوازية الاصلاحية ، وهنا يتحول عن سكوت ذيلا للبرجوازية الصغيرة . ان عناصر الحاملين لهذا الاتجاه اليميني ، واخص بالذكر محمد احمد سليمان ، انتقلوا عمليا وفكريا من الحزب الشيوعي الى السلطة الجديدة . ولم يكن تحللهم من نظام الحزب وقواعده امرا شكليا او مجرد خرق لاجراءات اللائحة ، ولكنه كان تعبيرا عمليا عن الفهم اليميني للتحالف القائم على الحل الفعلي للحزب الشيوعي وتحول كوادره الى موظفين[٣١] .

ولكن هذا الموقف لاينفي ان الحزب الشيوعي بادر ووضح الافاق السياسية التي يمكن أن تتفتح امام الحركة الشعبية بانتزاع السلطة من يد القوى الرجعية ، وتحمل مسئوليته كاملة منذ اليوم الاول تجاه دعم السلطة والدفاع عنها ، فلم يكن الخلاف حول تأييد السلطة او معارضتها ، وانما كان حول اسلوب التأييد ومن اى موقع يتم . لقد كانت السلطة تريد ان تقرر هي اسلوب التأييد وكيفيته ، وان تحل اخر الامر محل الحركة الشعبية . وكان الحزب الشيوعي متمسكا بموقفه المستقل ، وان يقرر من ذلك الموقف درجة التأييد والنقد والمعارضة .

(٢) في سبتمبر ١٩٦٩ تم استدعاء اعضاء اللجنة المركزية الى وزارة الداخلية . وكان الاستدعاء بوصل امر قبض سلم لكل عضو . واستدعى كذلك بعض اعضاء الحزب من غير اعضاء اللجنة المركزية من العناصر النشطة في العمل الجماهيري .

وكان الهدف من ذلك الاستدعاء عدة اشياء : ابراز دور السلطة المتفرد ، وعدم الاعتراف بأي شكل للتحالف يقوم على المساواة بين اطراف ذلك التحالف . وادعاء عدم معرفة اعضاء اللجنة المركزية كان مظهرا من مظاهر التقليل من اهميتها .

والهدف الثالث ابراز عبد الخالق امام الكادر القيادي كعنصر معوق للتعاون بين الحزب والضباط الاحرار ، وانه يقف هذا الموقف السلبي منذ اكتوبر ١٩٦٤ .

وكان اهم ماجاء في رد عبد الخالق انهم مع الحوار ، ولكن الدعوة بامر قبض لا تساعد على خلق الجو المناسب للحوار ، وابدى دهشته لعدم معرفة الوزير بأسماء اعضاء اللجنة المركزية مع ان سكرتيرة محمد احمد سليمان كان عضوا فيها ، كما ان تلك الاسماء عرفت بعد انتخاب اللجنة بيوم واحد .

لقد كان ذلك الاجتماع اول ظاهرة سلبية في درب تلك العلاقة الوعرة .

(٣) في اكتوبر ١٩٦٩ ادلى بابكر عوض الله بتصريح في المانيا الديمقراطية اشاد فيه بالحزب الشيوعي . فانبرى له مجلس الثورة ببيان عنيف وانتقده بحزم . ولم يخل البيان من

هجوم على الشيوعيين . وكان رأى عبد الخالق ان يستقيل الوزراء الشيوعيون من الحكومة احتجاجا على ذلك البيان ، اذ كيف يمكنهم التعاون فى نظام يتعرض لهم فى اجهزة الاعلام بتلك الحدة . ولكن الوزراء لم يستقيلوا . فالصراع داخل اللجنة المركزية كانت تحكمه توازنات القوى بين مجمل السلطة ، وبين اجنحة الحزب المصطرعة : فبقى الوزراء فى مناصبهم . وانهزم صوت عبد الخالق . فكانت تلك بداية تراجع وارتداد فى علاقة الحزب بالسلطة . وفى اواخر اكتوبر جرى تعديل وزارى خرج بموجبه محجوب عثمان من الوزارة ومعه بعض الوزراء الديمقراطيين وحل محلهم احمد سليمان وثلاثة من اعضاء مجلس قيادة الثورة .

واثار التعديل صراعا حادا فى الحزب فقد صدرت «**أخبار الاسبوع**» تحمل عنوانا كبيرا يتحدث عن «المبادىء العظيمة البناءة الواردة فى بيان اللواء النميرى» وكان هذا تعبيرا عن رأى جناح فى الحزب لم ير فى التعديل بداية لعسكرة الوزارة وبداية للهجوم على الحزب . واحتدم الصراع حول تقييم التعديل الوزارى مما أدى إلى مناقشته فى خمس جلسات للمكتب السياسى وكان ذلك النقاش المطول احد مظاهر الصراع داخل قيادة الحزب ، والذى بدأ يأخذ شكل الازمة الحادة . ولعل اخطر ما فى تلك الازمة انها نقلت الصراع بين الجناحين المصطرعين الى صراع حول المواقف العملية للسلطة .

(٤) وشهد شهر يناير حادثتين هامتين . اصدر الحزب الشيوعى بيانا بمناسبة عيد الاستقلال موقعا من المكتب السياسى . وعلى اثره استدعى اعضاء المكتب السياسى امام بابكر عوض الله حيث أوضح لهم ان الاحزاب قد حلت ، وان السلطة قد تغاضت عن ممارسات الحزب الشيوعى فى الماضى . اما ان يصدر بيان جماهيرى موقع من الحزب فهذا امر غير مقبول . وكان من بين اعضاء المكتب السياسى من يرى ان البيان احرج السلطة بلا مبرر .

اما الحدث الثانى فهو اعلان رئيس «مجلس قيادة الثورة» عن تكوين الاتحاد الاشتراكى السودانى تنظيما سياسيا للسلطة . ورغم ما قد يبدو على الحادثتين من تباعد ، الا ان هناك خيطا متينا يربط بينهما . فهما يعكسان بجلاء اتجاه السلطة لاحتكار العمل الجماهيرى . وهى ليست بالتجربة الفريدة فى بلدان العالم الثالث ، حيث تجد بعض الانظمة تسعى الى تكوين احزاب سلطوية فوقية وضرب المنظمات الجماهيرية القائمة فعلا . وكم عرضت هذه الممارسات العمل السياسى فى تلك البلدان الى تجارب مريرة . وكان من المفترض ان يستفيد السودان من تلك التجارب ويتجنب الدخول فيها تحاشيا للازمات .

ولكن السلطة خاضت لجها يدفعها نفس الشراع العجول . وهكذا اخذت فى تحجيم اى حزب يسعى الى تأكيد استقلاله التنظيمى والايديولوجى

(٥) وكان الصراع داخل الحزب يتعمق . فالاقتراب من السلطة قد فتن البعض واعماهم عن رؤية آفاق العمل السياسى الصبور . ولعل اسطع مثال مانادى به بعض القياديين ينشدون تدخل السلطة فى التنظيمات الشعبية وابعاد القيادات الرجعية عنها واحلال قيادات تقدمية مكانها . والدعوة خطيرة مما دفع عبد الخالق لتناولها باسهاب فى مجلة الحزب الداخلية . فهو يرى ان وقوع الانقلاب لايتبعه بالضرورة انقلاب فى ميزان القوى فى المنظمات الشعبية . فنفوذ الأحزاب التقليدية فى تلك المنظمات مازال قائما . ان استعداء السلطة بتغيير قيادة التنظيم المعين لايغير الشخص من اتحادى ديمقراطى او امة الى شخص تقدمى . ان هذا التغيير يتم فقط عبر الصراع الطبقى وبالاقناع بما هو افضل وما هو خير للجماهير الكادحة .

ان تدخل السلطة بتلك الصورة يفسد النقابات ويجعلها اجهزة غير ديمقراطية . ويخلص الى القول «لهذا فان اتجاه استعداء السلطة بشكل او باخر لنقل التنظيمات لايادى الشيوعيين تقليد مناف للعمل الثورى وهو مرفوض من قبل الحزب الشيوعى كوسيلة للعمل . وهو يعبر عن الميل للطريق الاكثر سهولة فى العمل والذى يرفض العمل الصبور الطويل بين الجماهير» .

وتوضح هذه المناقشة مدى عمق الصراع وتشابكه . واصبح كل موقف يحتاج الى شرح وتوضيح حتى تنجلى معالم الارض التى يقف عليها كل فريق . وقد لا يكون مثل هذا التمييز متيسرا فى كل حالة ، فتتداخل المواقف مما يؤدى الى استنتاجات خاطئة . فما كان من الممكن فى صراع كهذا ابراز التمايز فى كل مفترق للدرب ، وما اكثر افتراق الدروب .

(٥) انفجار الصراع

(١) وفى مارس ١٩٧٠ انفجرت احداث الجزيرة ابا وودنوباوى واتخذت شكل صدام مسلح بين القوى المعارضة من الاحزاب التقليدية وبين سلطة مايو . فقد تمكنت تلك الاحزاب من تجميع قواها وتسليح نفر من اتباعها ، واتخذوا من الجزيرة ابا قاعدة لهم . وهنا تبرز عدة اسئلة : هل كان فى استطاعة المعارضة المسلحة القضاء على النظام الذى

تسنده القوات المسلحة بالمواجهة العسكرية من نفر ضعيف التسليح والتأهيل ؟ فاذا لم تكن المعارضة قد حسبت قدراتها ودرجة نجاحها حسابا دقيقا ، فان مثل تلك المواجهة لاتعدو عن ان تكون عملا انتحاريا . وهل استطاعت المعارضة ان تكسب جانبا من القوات المسلحة ليقف معها عند انفجار الصدام ؟ وماذا عن الشارع ، هل سيخرج لدعم المعارضة فى تلك المواجهة ام يظل ساكنا ينتظر نتائجها ؟ هذه وغيرها من الاسئلة لاتفتأ تردد فى الأفق .

اما السلطة نفسها فقد انزعجت أيما انزعاج لتلك المواجهة التى لم تحسب لها حسابا . وما كان من الممكن حسم الامر الا بالصدام المسلح . واستعان النظام بسلاح الطيران المصرى ، وتمكن من سحق المقاومة فى الجزيرة ابا فى معركة دموية لم تنجل قتامتها عن النفوس تماما . وخرج النظام منتصرا . ومن فوق النصر العسكرى اخذ فى تصفية بعض الحسابات السياسية . فاعتقل عبد الخالق محجوب والصادق المهدى ونفاهما الى مصر ، فأعاد الى الاذهان ايام الاستعمار البريطانى عندما نفى اسرى الدولة المهدية الى سجن رشيد فى دلتا مصر . وكان عبد الخالق يقول ساخرا انا خليفة الزبير باشا فى النفى .

ولم يدرك النظام ان الصدام المسلح هو واجهة لموقف ايديولوجى ، وهذا الموقف لايحسم بقوة السلاح فقط . فكان نفى عبد الخالق والصادق تعميقا للازمة مع المعارضة ، وادى الى سلب النظام للثمار الحقيقية للنصر العسكرى . واتسعت الهوة بين النظام والحزب الشيوعى . وعاد عبد الخالق من المنفى ليبقى رهن الحبس المنزلى فى الباقير حتى يوليو ١٩٧٠ .

(٢) ثم اخذت الاحداث تتلاحق متصاعدة بالخلاف بين الحزب الشيوعى والسلطة من جانب ، وبين الاجنحة المتصارعة داخل الحزب من الجانب الاخر . فشهدت الفترة بين ابريل واغسطس بعض الاحداث الهامة على صعيد هذا الصراع .

فى ابريل ١٩٧٠ قامت السلطة بحل اتحاد الشباب والاتحاد النسائى وهما تنظيمان ديمقراطيان مستقلان ، ولكن للحزب الشيوعى فيهما نفوذ فى اطار استقلالهما .

وبدأت السلطة الاعداد لتكوين تنظيمات سلطوية بديلة لهما تمهيدا للاعلان الرسمى بتكوين الاتحاد الاشتراكى فى الذكرى الاولى للانقلاب فى ٢٥ مايو . لقد كانت السلطة تحاول الخروج من نفق العزلة الذى وقعت فيه حكومة الانقلاب الاولى فى ١٩٥٨ ، وذلك عن طريق خلق قاعدة جماهيرية لها . فسعت الى خلق تنظيمات سلطوية علوية بواجهة جماهيرية .

فكان لابد من تكثيف النشاط الايديولوجى بين اعضاء اللجنة المركزية بهدف توضيح خطورة الدخول فى التنظيمات السلطوية التى لن تسمح بممارسة اى نشاط مستقل داخلها ، وستتحول تدريجيا الى اجهزة للتأييد الاعمى والمباركة فانعقدت خلال شهر مايو سلسلة من الاجتماعات لاعضاء اللجنة المركزية . وعكست تلك الاجتماعات التباين الحاد فى قمة التنظيم القيادى للحزب .

وشارك عبد الخالق فى تلك المعارك من منفاه البعيد فى مصر ، بكتابة عدد من الرسائل الى بعض الاعضاء القياديين فى الحزب ففى رسالة الى الاستاذ التجانى الطيب بتاريخ ١٢/٥/١٩٧٠ يتحدث عن مخططات السلطة ، والتى تسعى الى عزل التنظيمات الجماهيرية الديمقراطية عن الحزب الشيوعى ووضعها تحت تصرف القيادة العسكرية للبرجوازية الصغيرة فيرون استيعاب اتحاد الشباب فى ادارة الشباب ويتملقون قيادات النقابات بطرق شتى . والهدف من هذا ترويض الحزب الشيوعى على قبول وضع ضعيف ، طالما نجحت الصيغة الاولى الخاصة باختيار بعض اعضائه وزراء .

ثم يقول «وفى رأيى ان هذه الصيغة الناجحة حتى اليوم ستواصل فى الخامس والعشرين من مايو القادم» اما بطرح ميثاق لتكوين تنظيم شعبى او لجان لمناقشة الميثاق يعين فيها بعض الشيوعيين . و يخلص الى ان «النتيجة فى النهاية هى عزل كادر الحزب المتمسك بالماركسية اللينينية نقية وضربه[٣٢]» .

(٣) ثم اعلنت السلطة فى مايو قوانين المصادرة والتأميم . وقد أثارت الطريقة الجزافية التى تمت بها تلك الاجراءات ردود فعل متباينة . وما كان من الممكن مناقشة ذلك الأمر فى منظمات الحزب فى جو الصراع المحتدم . فتناوله عبد الخالق فى «أخبار الاسبوع» معبرا بذلك عن الحاجة الى نقد قرارات السلطة من الموقع المستقبل . وذهب فى مقاله الى ان المصادرة فى هذه الفترة الوسطية من الثورة الوطنية الديمقراطية .

تعتبر عقوبة اقتصادية على إصحاب المال من الرأسماليين الذين يخرجون على قوانين واوامر الدولة المالية والاقتصادية ، وبهذا يضعفون التخطيط المركزى . وبما ان هذا الاجراء السياسى الاقتصادى الاجتماعى اجراء خطير فى هذه المرحلة التى ما زالت فيها العناصر الرأسمالية مدعوة للاسهام فى ميدان خطة التنمية وتنفيذ الخطة الخمسية (اكثر من ٤٢٪ للقطاع الرأسمالى فى الخطة الخمسية) ، فمن المهم الا تقتصر المصادرة فى اطار سيادة الدولة على رعاياها .

ويجب ان تحاط اجراءات المصادرة بالآتى :

١) تشريعات دقيقة ومفصلة ومحكمة تشمل الجرائم التى تستوجب توقيع عقوبة

الاقتصادية .

٢) تعرض الاحوال المختلفة على دائرة قضائية لها القدرة على الحسم السريع فى القضايا وذات قدرات سياسية ايضا . وفى هذا ضمان لانتفاء الفساد وتفادى القرارات الذاتية التى ربما طوحت فى كثير من الاحيان عن الموضوعية ، ولادخال الطمأنينة فى قلوب اصحاب المال الذين تحتاج البلاد الى استثماراتهم فى هذه المرحلة ، مدركين جيدا ان العلاقات الرأسمالية مازالت تمتد الى اعماق مجتمعنا والى خلاياه الاساسية[٣٣] .

ولم يمض المقال دون معارضة على صفحات اخبار الاسبوع نفسها ، والى معارضة اكثر حدة فى اروقة السلطة .

وترتكز تلك المناقشات على ان الثورة لاتعتمد فى اجراءاتها على الفهم التقليدى للقانون ، وانما تستمد شرعية اعمالها من ثوريتها . وماحدث صباح ٢٥ مايو لم يكن عملا قانونيا بالمعنى التقليدى[٣٤] ، وتكمن خطورة هذه الآراء فى انها تستبيح أى عمل مدثر بالثورية ، وهو نهج اوقع البلاد فى مآسى وآلام .

لقد تفاقم الخلاف داخل الحزب الشيوعى فكان لابد من حسمه فى مؤتمر .

(٦) المؤتمر التداولى اغسطس ١٩٧٠

فى ١٩٧٠/٨/٢١ انعقد المؤتمر التداولى (الاستشارى) لكادر الحزب الشيوعى . وكان المفترض ان ينعقد فى سبتمبر ١٩٦٩ ولكن تطور الاحداث السياسية حال دون ذلك ، فتأجل انعقاده عاما كاملا وصدرت خلال ذلك العام الوثائق التى تحمل وجهات النظر المختلفة وتناقلها الناس وتدارسوها داخل الحزب بل وخارجه ايضا .

وهكذا ساعد تأخر انعقاد المؤتمر على بلورة الافكار التى دار حولها الصراع حتى غدت الخطوط التى تميز المواقف الايديولوجية بينة لا لبس حولها .

وكان عبد الخالق يدعو من منفاه فى مصر بضرورة عقد المؤتمر من اجل «حسم النزاع الداخلى فى حزبنا لصالح الاتجاه الماركسى اللينينى . واعنى كلمة حسم حقيقة» فهو يرى ان «ثمة صراعات مبدئية فى الحزب الشيوعى لا مجرد تيارات شخصية كما كانت تصور القضية العناصر المتكتلة . ثم يمضى ليقول وفى اعتقادى ان الحزب الشيوعى لن يستطيع اجتياز هذه الفترة الحاسمة فى تاريخه من غير ان يطهر صفوفه من العناصر اليمينية والبوليسية ومن كل العناصر المهتزة فكريا ... ان الاتجاه البرجوازى (والابوى) عند بعض كادر الحزب ... والرامى الى المصالحة حفاظا على الوحدة ، يؤدى فى نهاية الامر الى تسميم

جسد الحزب الشيوعى ، والى شله نهائيا وتجريده من القدرة على العمل ومن ارادة الحركة . وهذا الاتجاه موجود بين اضعف قطاعاتنا الحزبية واعنى قطاع اللجنة المركزية ، و ظللنا نعانى من آثاره السلبية منذ عقد المؤتمر الرابع الى يومنا هذا» وينتهى الى القاء التبعة على احمد سليمان قائلا : «اتابع فى الصحف تصريحات المصفى القانونى للحزب الشيوعى أو يهوذا الشيوعية السيد الوزير احمد سليمان ! .. الى متى يحتمل الشيوعيون هذا الدُمّل فى جسدهم[٣٥] . !!

ولعل ذلك المؤتمر من اهم المؤتمرات فى تاريخ الحركة الشيوعية السودانية . فقد انعقد ليحسم صراعا تمتد جذوره الى عام ١٩٦٦ وتواصل حتى عام ١٩٦٩ ، ثم تصاعد بعد ٢٥ مايو وتعقد ، لأنه اصبح صراعا يدور حول موقف الحزب من السلطة السياسية القائمة فى البلاد وليس حول قضايا نظرية مجردة . وكان الصراع ايضا حادا ليس فيه منطقة رمادية . فكان على اعضاء المؤتمر ان يتخذوا قرارا حول تلك الاراء وهم يدركون ان قرارهم ستكون له اثاره على مستقبل الحزب لسنوات . كما انه ستكون له ردود افعال داخل السلطة نفسها .

وقد حضر المؤتمر ١١٣ عضوا روعى فى انتخابهم ان يكونوا من «زملاء اساسيين يستطيعون المساهمة فى مناقشة القضايا المطروحة وشرحها بعد المؤتمر لعضوية الحزب. وشارك فى المؤتمر كل اعضاء اللجنة المركزية (٣٢) والكادر المتفرغ (١٧) اضافة الى (٤١) مندوبا انتخبوا من ٢٥ منطقة من مناطق السودان المختلفة روعى فى تمثيلهم اهمية المنطقة وحالة الحزب فيها ، و (٢٣) مندوبا يمثلون المكاتب المركزية و «الفراكشنات» (هيئات تضم الشيوعيين فى قيادات النقابات والمنظمات الديمقراطية) .

وما كان من الممكن طرح وثيقة واحدة من المؤتمر . «فقد ناقش المكتب السياسى فى اجتماعات متكررة استحالة ذلك ، فالاراء المتصارعة يجب ان تجد الفرصة للتعبير عن نفسها وهى موجودة فى اللجنة المركزية والمكتب السياسى ولم يكن من الممكن النزول برأى موحد . ولذلك استعيض عنها بنزول هيكل يحوى نقاطها للقضايا المصطرع عليها[٣٦]» وكان امام المؤتمر وثيقتان اساسيتان وعدد من المساهمات المكتوبة تمثل الاراء المصطرعة ، وعدد اخر من مشاريع القرارات ، وقد تمت مناقشة كل هذه الاراء فى ثلاث جلسات أمتدت من السابعة صباحا وحتى ماقبل منتصف الليل .

واجه المؤتمر قضيتين اساسيتين :

(١) تحديد طبيعة النظام الراهن من وجهة نظر الماركسية اللينينية .

(٢) موقف الحزب الشيوعى من النظام وتحديد واجبات الحزب فى المرحلة الراهنة .

وقد تحدث عبد الخالق عن مجرى الصراع مشيرا الى «ان الحزب الشيوعى فى تاريخه الفكرى ، كان يتحول بالتدريج الى الايديولوجية الشيوعية خلال الصراع ضد افكار الفئات والطبقات التى تشترك معه فى نقطة او اكثر فى المراحل المختلفة للثورة السودانية .» ثم يسأل : هل هناك فروق بين الشيوعيين وفئات البرجوازية التى تشارك الشيوعيين برنامج الفترة الديمقراطية ؟ ويجيب قائلا «فى رأيى ان تطور الحزب الشيوعى فى الظروف الراهنة من الناحية الايديولوجية يستهدف الانصهار فى بوتقة الماركسية اللينينية ويرعاها يوميا ، وفى كل فترة من فترات تطور الثورة السودانية ، ليصبح ذلك الحزب الذى يسعى باستمرار لتحقيق اكبر قدر من استيعاب الماركسية اللينينية للاسترشاد بها فى نضاله الثورى من اجل تغيير المجتمع ، وان هذا التطور يعتمد على قدراته فى توضيح هذه الفروق لمجموع اعضائه ولطبقته ولكل الجماهير الثورية» . ويخلص الى ان الصراع الدائر حول طبيعة السلطة القائمة صراع بين مفهوم يمينى واخر شيوعى .

ثم تناول عبد الخالق فى وثيقته كل جوانب الصراع الايديولوجى والذى تعرضنا له من قبل . ولكنه خص قضيتين بالمزيد من البحث ، وهما موقف الحزب الشيوعى من القوات المسلحة وطبيعة السلطة الجديدة فى البلاد . اما فيما يخص علاقة الحزب بالقوات المسلحة فقد اثار القضايا التالية :

(١) عمل الحزب على تكوين تنظيم شيوعى بين القوات المسلحة واستطاع اقناع رابطة الطلاب الشيوعيين بالانخراط فى الكلية الحربية رغم الصعوبات التى كانت توضع فى وجه قبول الطلاب بها فى وقت كانت تسود فيه الاتجاهات الثورية حركة الطلبة . وكان بناء هذا التنظيم هو الذى يؤكد موقف الحزب الشيوعى السليم من القوات المسلحة لا مجرد المناقشات النظرية وحدها .

(٢) ليس الجيش طبقة او فئة اجتماعية واحدة ، كما انه ليس جهازا معزولا عن عمليات الصراع الطبقى . فهناك كبار الجنرالات الرجعيون الذين برهن حكمهم الدكتاتورى (١٩٥٨ ــ ١٩٦٤) على انهم جزء من البرجوازية المرتبطة بالاستعمار . اما غالبية جنود القوات المسلحة السودانية وضباطها فهم جزء من الشعب ، لا من معسكر اعدائه .

وهذا التحليل «لانبتدعه اليوم بغرض التأقلم السياسى» .

(٣) هناك تصور يرى ان تحل الفئات الوطنية والديمقراطية فى القوات المسلحة المركز المقدم فى نشاط الحزب بفضل وجود السلاح فى ايديها ، ولانها اقدر من غيرها على حسم قضية السلطة بسرعة وبايجاز . وهذا فى رأيه تصور خاطىء .

وعندما يصل هذا التصور الى مراميه النظرية يتحول الى نظرية انقلابية كاملة .

فالثورة الديمقراطية هى ثورة الاصلاح الزراعى ولايمكن ان تصل الى نتائجها المنطقية الا باستنهاض جماهير الكادحين من المزارعين .

(٤) ثم تناول العلاقة بين العمل المسلح والنضال الجماهيرى قائلا «نحن كشيوعيين لانقبل ايدينولوجيا نظرية القلة التى تقبض على السلطة ثم بعد هذا ترجع الى الجماهير . فى اعتقادى ان هذا موقف ايديولوجى ثابت للشيوعية وجزء من فهم الشيوعيين للثورة ، وقد تطورت الشيوعية كعلم فى الصراع ضد هذه النظرية ضمن صراعها الطويل ضد الايديولوجيات الغربية على حركة الطبقة العاملة» .

ثم تناول طبيعة السلطة الجديدة باعتبار ان القضية الجوهرية لكل ثورة هى دون شك قضية السلطة . فالطبقة التى تقبض على السلطة تقرر كل شىء «على حد تعبير لينين» ، ان السلطة الراهنة فى السودان بيد الضباط خاصة العناصر التى قامت بالانقلاب صباح ٢٥ مايو . اما الجنود الذين شاركوا فلم يتحركوا كقوة مستقلة ، ولم يدخلوا الصراع الاجتماعى مستقلين عن قيادتهم . اولئك الضباط هم فئة من فئات البرجوازية الصغيرة ، وليسوا بالطبع من العمال . والسلطة الجديدة بحكم ايديولوجيتها برجوازية صغيرة وليسوا حتى هذه اللحظة شيوعيين ولا يطالبهم احد بذلك .

وقد وجد التحليل الطبقى الذى يصف السلطة الجديدة بانها من البرجوازية الصغيرة رفضا من بعض اعضاء الحزب ، ورأوا الاستعاضة عنه بتعبير ديمقراطيين ثوريين . ولكن الديمقراطيين الثوريين ليسوا طبقة اجتماعية ذات وضع بعينه فى الانتاج وبين علاقاته . فهناك الديمقراطيون الثوريون من ممثلى البرجوازية الصغيرة الذين اثبتوا عمليا موقفا حازما ضد الاستعمار القديم والحديث فى سبيل تغيير الحياة الاجتماعية باحداث ثورة ديمقراطية عميقة . وهناك الديمقراطيون الثوريون من ممثلى البرجوازية التى تريد انجاز الثورة الديمقراطية البرجوازية .

ان الديمقراطيين الثوريين لاينحدرون من طبقة واحدة أو فئة واحدة ، وانما يشكلون مجموعة متباينة من حيث وضعهم الطبقى ومصالحهم الاجتماعية ولايمكن اعتبارهم مجموعة متجانسة . وشرح لينين مصطلح الديمقراطية الثورية بقوله : ان صفة الديمقراطى تعنى ان الشخص ، يأخذ فى الحسبان مصالح اغلبية الشعب وليس مصالح الاقلية ، وان صفة الثورى تعني ان الشخص يريد ازالة كل شىء قديم بال ولى زمانه بحزم وعزم .

ولعب الديمقراطيون الثوريون فى منطقة التحرر الوطنى خلال السعينيات دورا هاما فى

دفع حركة التغيير الاجتماعى فى بلادهم . ويبدو ان ذلك النشاط ادى الى تقييم مشتط لذلك الدور . وقد انتقد عبد الخالق ذلك التقييم قائلا «ولكن الخطأ الذى وقعنا فيه فى تقديرى هو اننا غلبنا الحلف السياسى على قضايا التمايز الايديولوجى بين الفكر الديمقراطى الثورى والفكر الشيوعى . وظهر هذا فى اتجاه نشاطنا الدعائى العام — «وظهر هذا الاتجاه بوضوح فى المحاضرات التى القاها فى الجامعة ونشرت فى كتاب بعنوان (المدارس الاشتراكية فى افريقيا) .

ثم انتقلت الوثيقة الى موقف الحزب من السلطة ، ودعت الى ضرورة النضال من اجل تطوير الايجابيات فى السلطة الراهنة ، والكفاح ضد السلبيات . وهذا يعنى ان يطرح الحزب للجماهير برنامجه للثورة الوطنية الديمقراطية وان يناضل بثبات ومثابرة لجلب تأييد واسع من الجماهير الكادحة له . وعلى الحزب ان يوضح ايضا أنه لا يناضل فقط فى الجبهة السياسية ، بل عليه دائما وابدا ان يناضل من اجل ادخال تحسينات اساسية فى حياة الجماهير الكادحة وفى مقدمتها الطبقة العاملة . وانتقدت وثيقة عبد الخالق صيغة التحالف بين الحزب والسلطة لانها شكل قاصر من اشكال التحالف ، وتعبر عن موقف متردد حيال توحيد القوى الديمقراطية . ودعت الى ايجاد صيغة سليمة للاشتراك فى الحكم ، فالحزب يشترك فى الحكم لخدمة الجماهير وليس لمجرد اعلان حلف ما . وهذا يتطلب الابتعاد عن نظرية (التمسك بالمواقع الثورية) ، أى المشاركة فى الحكم كأمر فى حد ذاته .

وفى معرض رده على ان الحزب الشيوعى فيه عناصر برجوازية صغيرة فى القيادة والقاعدة قال عبد الخالق : «صحيح ان حزبنا فيه برجوازية صغيرة نشأت فى قيادته وقاعدته ولكنهم شيوعيون قبلوا ايديولوجية طبقة اخرى الطبقة العاملة ويناضلون ضد مفاهيم منشأهم وضد ايديولوجيتهم . والوعى الشيوعى عامة ، وبين صفوف الطبقة العاملة ، جاء من مثقفى البرجوازية الصغيرة . وسيظل دائما التمازج بين المثقفين الشيوعيين وحركة الطبقة العاملة عماد الحركة الشيوعية فى بلادنا» .

ورغم ان الحزب يضع فى برنامجه قبول الماركسية اللينينية شرطا للانضمام الى صفوفه ، الا ان هذا لا يعنى ان الحزب الشيوعى تنظيم شيوعى حقا ولايعنى ان اعضاءه شيوعيون من الناحية الفكرية كأمر مسلم به . انه اعلان بقبول الماركسية والاعلان شىء وتحول الاعضاء الراضين عن البرنامج السياسى للحزب الشيوعى ولائحته الى ماركسيين لينيين وشيوعيين حقا شىء اخر .

ويختتم عبد الخالق وثيقته مشيرا الى ان وجود التيار اليمينى التصفوى فى القطاع القيادى

يعوق عمل الحزب ، بل ادى الى شلل ظاهر فى قدراته القيادية . وفى «هذه الظروف العصيبة بالذات يصبح وجود قيادة مركزية موحدة حول الماركسية اللينينية وقادرة على قيادة النضال اليومى لحركة الجماهير امرا يعتمد عليه كل شىء ، يعتمد عليه مستقبل الثورة فى بلادنا»[٣٧] .

لقيت وثيقة عبد الخالق فى المؤتمر التداولى تأييدا تمثل فى مساهمات مكتوبة وفى مداولات المؤتمر ، كما واجهت ايضا معارضة كانت اهمها وثيقة معاوية ابراهيم والتى وصفها احد اعضاء المؤتمر بانها تبدو فى «طريقة عرضها واسلوبها وكأنها لم تكتب لشيوعيين داخل حزب ماركسى لينينى وانما اولا لمخاطبة من هم خارجه» . وان الوثيقة رمت الى شيئين :

(١) اعطاء نظرية متكاملة حول دور الديمقراطيين الثوريين القيادى بالذات فى بلدان العالم الثالث .

(٢) الوقيعة بين نظام ٢٥ مايو وبين عبد الخالق محجوب .

وشمل النقد الموجه لعبد الخالق جوانب نظرية هى التى تعرض لها فى وثيقته . وشمل نشاطه السياسى الذى وصف بأنه كان يسير فى خط يمينى قبل ٢٥ مايو ثم تحول الى اقصى اليسار بعد ذلك . وجاء بين الاتهامات ان الاعوام التى سبقت ٢٥ مايو شهدت اقامة تحالف سرى بين عبد الخالق والصادق المهدى من وراء ظهر الحزب ، وان ذلك التحالف تم على اساس تقييم عبد الخالق الذاتى للصادق باعتباره ظاهرة جديدة فى حزب الامة . بل ان ذلك التحالف شمل قطاعا من حركة الاخوان المسلمين منهم : محمد يوسف محمد ، محمد صالح عمر ، جعفر شيخ ادريس وصادق عبد الله عبد الماجد . كما شمل ايضا جماعة وليم دينق . وبعد ٢٥ مايو اعترض عبد الخالق على اعتقال الصادق وطالب باعطائه وضعا خاصا ، ورشح احمد ابراهيم دريج ليدخل الوزارة ممثلا له .

وتقول الاتهامات ان هذا الموقف تحول الى اقصى اليسار واخذ عبد الخالق فى نقد السلطة بداية بالبيان الذى صدر فى ٢٥ مايو ١٩٦٩ . وكتب من منفاه فى مصر معلقا على احداث ودنوباوى والجزيرة ابا بانها «اوضحت الغفلة التامة للسلطة . كما ان هذه الغفلة هى نتيجة لاتجاه يمينى ظلت تسلكه . ان هذه الاحداث وقعت صدفة ولم تحدد لها السلطة الزمن الذى تقع فيه» كما كتب الى اللجنة المركزية محذرا من قيام الاتحاد الاشتراكى فطالب «ان تقوم قيادة الحزب بواجبها الذى لن يرحمها التاريخ ان هى تقاعست عنه أو أطالت حجبه عن الحزب الشيوعى وجماهير الشعب ، واعنى المخطط الرامى الى مواجهة الحزب الشيوعى فى ٢٥ مايو المقبل (١٩٧٠) بقيام مايسمى التنظيم

السياسى مصحوبا بضجة كبيرة تعلن خطوات تقدمية ظللنا نكافح من اجلها مثل تأميم البنوك وشركات التأمين . والمقصود بالضجة إحداث ارتباك بين صفوف الشيوعيين» . واعتبرت مقالاته عن المصادرة مواصلة للجنوح اليسارى(٣٨) .

ولقد اختتم المؤتمر التداولى اعماله باجازة مشروع القرارات التى تقدم بها عبد الخالق ، وكانت اركانه الرئيسية :

أولا : وضع الاعتبار الكافى لحقيقة ان مرحلة الثورة الوطنية تتشابك فى مستويات معينة مع مستويات الثورة الاشتراكية . من المهم التمييز بين المرحلتين وان يبنى الحزب تكتيكاته فى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية باعتبارها قائمة بذاتها . ان طرح الاشتراكية الآن ، لا باعتبارها أفقاً تاريخيا اختاره الحزب منذ تأسيسه واصبح امرا مفهوما ومعلوما ، وانما باعتبارها استراتيجية هذه المرحلة ، من شأنه نشر الغموض فى صفوف المناضلين واتخاذ تكتيكات لا تلائم المرحلة الراهنة وستؤدى الى انتكاسة .

ثانيا : ان الثورة الوطنية الديمقراطية تتم بواسطة جبهة تنجز عن تحالف القوى الاجتماعية لهذه الثورة . فالحزب الواحد بما فى ذلك الحزب الشيوعى ، لا يصلح اداة للتحالفات المطلوبة لانجاز مهام المرحلة الديمقراطية . ان الجبهة الوطنية الديمقراطية هى التحالف السياسى والتنظيمى بين الطبقة العاملة وجماهير المزارعين والمثقفين الثوريين والرأسمالية الوطنية والجنود والضباط وفق برنامج عمل وطنى ديمقراطى .

ثالثا : انه نشأ بعد ٢٥ مايو وضع سياسى جديد تميز بخواص هى :

أ ــ تم التغيير فى ظروف لم تكن حركة الجماهير فيها فى حالة نهوض .

ب ــ تم التغيير عن طريق العنف .

ج ــ تقيم السلطة الجديدة علاقات التحالف بحركة الطبقة العاملة السودانية فى مستوى معين .

د ــ تتأثر فئات من هذه السلطة بحركة الديمقراطيين الثوريين فى المنطقة .

رابعا : الدعوة الى عقد المؤتمر الخامس وذلك بان تعلن اللجنة المركزية فورا عن التحضير له ، على ان تشمل اعماله مشاكل العمل القيادى فى الحزب وتعديل البرنامج واللائحة على ضوء التطورات فى البلاد(٣٩) .

لقد حسم المؤتمر الصراع الايديولوجى الذى دام سنوات . ولكن انفجرت على اثره معركة قادت الى انقسام الحزب الشيوعى . وما كان لذلك المؤتمر الا ان ينتهى بانقسام

بعد أن بان التمايز . فبعد نهاية المؤتمر مباشرة عقد ١٢ عضوا من اعضاء اللجنة المركزية (مجموع اعضائها ٣٢) اجتماعا سريا عبروا فيه عن رفضهم لقرارات المؤتمر والتكتيكات التي خرج بها . ثم حضروا اجتماع اللجنة المركزية في ١٩٧٠/٨/٢٦ دون ان يكشفوا عن خططهم ، وبعدها نشروا رسالة وقعوا عليها جميعا ، وكان ذلك اعلانا رسميا بالانقسام . وتبع ذلك بيان آخر وقع عليه مايزيد عن الخمسين من بعض كوادر الحزب . وتم عقد اجتماعات في بورتسودان وعطبرة والجزيرة للوقوف ضد قرارات المؤتمر . وتبعتها عدة اجتماعات في العاصمة .

في ١٩٧٠/١٠/٨ اجتمعت اللجنة المركزية (الاغلبية) واعلنت عن فشل كل المساعى التي بذلت لتفادى الانقسام . ورأت أن الجماعة التي وقع افرادها الخطاب خلقوا انقساما كامل الحدود والمعالم . وعليه فقد قررت :

١) فصل قادة الانقسام الموقعين على خطاب الاثنى عشر من عضوية الحزب .

٢) فصل العناصر التي اشتركت معهم في الانقسام بتوقيع الخطاب الآخر .

٣) ان تطبق كل منظمات الحزب ولجانه اللائحة على المشتركين في اعمال التكتل .

٤) حل لجنة الحزب في الجزيرة والمناقل .

من الواضح ان الانقسام كان كبيراً شمل حوالى ثلث اعضاء اللجنة المركزية وبعض الكوادر القيادية وقيادة منطقة باكملها . وكانت السلطة ترقب نتائج المؤتمر عله يخرج بنتائج تعزز موقع الجناح المؤيد لها . ثم راهنت على الانقسام غير مدركة انه رغم أثره الكبير في القيادة الا انه كل محدودا في القاعدة . وهكذا وضع المؤتمر حدا لآخر محاولة لاحتواء الحزب الشيوعي من الداخل . فبدأت معركة جديدة بين السلطة والجناح المنقسم من جانب والحزب الشيوعي من الجانب الآخر . وكان على الحزب ان يواجه وضعا بالغ التعقيد والصعوبة : كان عليه اولا ان ينشر قرارات المؤتمر التداولى وافكاره الاساسية بين عضويته ، ثم يحمى تنظيماته من خطورة الانقسام ومن السلطة نفسها ، ثم يبين الحدود الفاصلة بينه وبين النظام ، والارض المشتركة التي يمكن ان يقف معه فوقها . وفوق هذا وذاك ان يحافظ على استقلاله الايديولوجي والتنظيمى .

وكان المعلم التالى في درب هذا الصراع هو انقلاب ١٩٧٠/١١/١٦ الذى قام به «مجلس الثورة» فابعد ثلاثة من اعضائه هم بابكر النور وفاروق حمد الله وهاشم العطا . واعتقل عبد الخالق محجوب في مساء نفس اليوم وزج به في زنزانة مظلمة ورطبة في منطقة امدرمان العسكرية وهو الذى يعانى من عدة أمراض . وبقى بها عدة اسابيع حيث اصيب

بالتهاب واشرف على الهلاك ، مما اضطر السلطة لاستدعاء بعض الاطباء فاخرجوه فى حالة صحية متأخرة ونقل الى معسكر الشجرة العسكرى . وفى نفس يوم ١٦ نوفمبر اختفى الكادر القيادى للحزب تحت الارض . وهكذا انتقل الصراع من محيط الافكار الى ميدان المواجهة .

وشهدت الفترة بين نوفمبر ١٩٧٠ ومايو ١٩٧١ هجوما مكثفا على الحزب الشيوعى شنه نميرى فى عدة مناسبات ، من بينها الخطاب الذى القاه فى استاد الخرطوم فى ٢٣ نوفمبر ، ثم الخطاب الملتهب فى ١٢ فبراير ١٩٧١ وحرض فيه علنا على ضرب الشيوعيين وتمزيق الحزب الشيوعى . وفى ابريل اقيم مهرجان فى ميدان سباق الخيل بالخرطوم ، شاركت فيه عدة قوى سياسية رأت ان الوقت قد حان لتصعيد الحملة ضد الحزب الشيوعى الى ذروتها . وفى ذلك المهرجان استنفر نميرى الناس لضرب الشيوعيين معيدا للأذهان احداث ١٩٦٥ — ١٩٦٦ . وبلغ ذلك الهجوم ذروته باعتقال اعداد من كوادر الحزب فى مايو بقصد تعطيل نشاط الحزب فى المنظمات الجماهيرية . وقد اتهمت وثائق الحزب الانقساميين بتحريض السلطة على تلك الاعتقالات .

واصدر الحزب فى نهاية مايو ١٩٧١ بيانا جماهيريا يكشف فيه النظام ويعدد مأسيه كما قرر ان يقدم الوزراء الشيوعيون والمتعاطفون معهم استقالاتهم وبهذا يدخل فى مواجهة مفتوحة مع النظام .

وفى اواخر يونيو ١٩٧١ تمكن عبد الخالق بمعاونة بعض العسكريين من الهروب من اعتقاله . فقامت السلطة باعتقال اعداد اخرى من الشيوعيين والديمقراطيين . وكان يصاحب ذلك الهجوم تشريد اعداد من القوات المسلحة ممن يشتبه ان لهم علاقة بالحزب الشيوعى والقوى الديمقراطية . لقد وصل الصراع بين الحزب الشيوعى والقوى الديمقراطية من جانب والسلطة من الجانب الآخر مرحلة اللا عودة .

وكان نميرى وزمرته مصممين على ضرب الحزب الشيوعى وتصفيته تنظيميا وان امكن جسديا . فى هذا الجو وقعت ١٩ يوليو .

(٧) موقع ١٩ يوليو فى مجرى الثورة السودانية

لايمكننا الحديث عن ١٩ يوليو بمعزل عن الصراع داخل تنظيم الضباط الاحرار ، والذى انفرد جانب منه وهم القوميون العرب بالسلطة ، بعد ان ابعدوا العناصر الديمقراطية والشيوعية . ولهذا اطلق قادة ١٩ يوليو عليها اسم «الحركة التصحيحية» ، أى تصحيح مسار ٢٥ مايو . وهذا مؤشر يبين طبيعة الحركة العسكرية . ولن يغير من هذا غلبة

العناصر الديمقراطية والشيوعية عليها فيحلها الى حركة غير عسكرية ، بل يمكننا ان نقول انها حركة عسكرية تقدمية .

ولا يمكننا الحديث عن ١٩ يوليو بمعزل عن الصراع بين الحزب الشيوعى ونظام مايو والذى بدأ خطوات منظمة ومكثفة لتصفية الحزب تنظيميا وحتى بدنيا .

ان مجمل الصراع الذى بدأ يوم ٢٥ مايو واستمر يتصاعد مدى عامين يشكل خلفية اساسية لفهم موقف الحزب الشيوعى من ١٩ يوليو .

ولايمكننا الحديث عن ١٩ يوليو بمعزل عن موقف الحزب النظرى والعملى من الانقلابات العسكرية ودور الجيش فى السياسة ، وهو الموقف الذى ظل يرفعه طوال تاريخه ، ويؤكد فيه على ضرورة الطبيعة الجماهيرية لاى تغيير اجتماعى .

ولا يمكننا الحديث عن ١٩ يوليو بمعزل عن تاريخ الحركة السياسية فى البلاد ، وهى تواجه تدخل الجيش فى السياسة عدة مرات . كان اهمها فى الاعوام ١٩٥٨ و ١٩٥٩ و ١٩٦٤ و ١٩٦٧ و ١٩٦٩ و ١٩٧١ و ١٩٨٥ . وكان هذا التدخل يختلف كل مرة عن الاخرى . فاستلام الجنرالات للسلطة عام ١٩٥٨ والقضاء على النظام البرلمانى الليبرالى ، يختلف عن انحياز قادة الجيش الى الانتفاضه عام ١٩٨٥ للقضاء على حكم الفرد . ومحاولات الانقلاب التى فشلت عام ١٩٥٩ تختلف عن محاولة ١٩٥٧ . وتختلف ٢٥ مايو عن ١٩ يوليو . وكان على الحزب الشيوعى ، والاحزاب الأخرى بنفس القدر ، ان تحدد موقفها من الوضع السياسى الذى استجد فى البلاد نتيجة لتدخل الجيش ، وهو موقف هام لاى حزب سياسى له وجود فى مسرح الاحداث .

ولا يمكننا الحديث عن ١٩ يوليو بدون التمييز بين تأييد او معارضة انقلاب عسكرى ، وبين الموقف المبدئى من الانقلاب والعقلية الانقلابية والتخطيط للانقلاب . فلم تكن ١٩ يوليو هى المرة الاولى التى يواجه فيها الحزب الشيوعى بمشكلة التعامل مع الضباط التقدميين ومطالبتهم اياه بدعمهم . حدث هذا فى اكتوبر ١٩٦٤ ومايو ٦٩ ويوليو ٧١ ، وهى مواقف يتطلب كل منها معالجة خاصة بها .

فماذا كان موقف الحزب الشيوعى من ١٩ يوليو ؟ فى مساء ١٩ يوليو اصدرت اللجنة المركزية خطابا الى كافة منظمات الحزب واعضائه والقوى التقدمية الملتفة حوله اكدت فيه على ضرورة «تأمين الثورة» . وطلبت منهم جميعا ان يبدأوا من مساء ذلك اليوم بحراسة مراكز العمل والاحياء ، وان ينظم عمل جماهيرى واسع للسيطرة على العاصمة وتأمينها . وطالبت بقيام فرق مسلحة بالاعتماد على الشباب والطبقة العاملة وارسال مدربين للأقاليم . كما نادت بمحاربة أى تعجل يسارى او شعارات انعزالية ودعت الى ضرورة

المحافظة على اجهزة الحزب السرية وكادره السرى .

واصدرت اللجنة المركزية بيانا جماهيريا فى ٢٠ يوليو بعنوان (ذهب الزبد جفاء) ، وكان استهلاله : «فى هذا اليوم الاغر يفتح شعبنا صفحة جديدة فى تاريخه يخط فيها ابناؤه البررة من الضباط وصف الضباط والجنود الثوريون الوطنيون مجدا جديدا» . ثم يأخذ البيان فى سرد مساوىء النظام السياسى «للطغمة اللئيمة التى فرضت دكتاتوريتها على البلاد وعجزت عن تلبية ابسط حاجيات البلاد فى العيش والكرامة» .

فتناول الميدان الاقتصادى باعتباره محور الصراع الحقيقى حيث «انتكس حكم اللواء السابق نميرى فسار فى طريق السياسة المالية القديمة» ، وكبل الشعب بالضرائب التى لم يذهب عائدها الى مشاريع التنمية وانما الى (السفه والحفلات التفاخرية) كما انهزم امام النفوذ الاجنبى ، وتراجع امام تصفيات علاقات الانتاج المتخلفة .

اما فى مجال الديمقراطية فقد كان النظام السابق «تاريخا اسود كله عار . لقد اقام الحكم البائد دولة المخابرات والتجسس فى البلاد .. وستشكف الايام الوسائل المخزية التى كان يستعملها جهاز الامن القومى والرقابة فى تعذيب المواطنين» . ويمضى البيان ليقول : «لقد كانوا يودون لو امتدت ايامهم ان يزيفوا ارادة الشعب فينصبوا لواءهم المنهزم رئيسا للجمهورية بلا رقيب ولا قيد من ضمير» . ويرى البيان ان التغيير الذى حدث يفتح الباب واسعا لتحقيق الثورة الوطنية والديمقراطية[٤٠] .

لقد عبر البيان بنبرات عالية عن ارتياحه لزوال حكم اللواء نميرى . واعتبر ١٩ يوليو بداية لانجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية وليست هدفا نهائيا . ولم يخل البيان من نظر بعيد لما كان سيحل بالبلاد لو استمر حكم اللواء النميرى . وقد برهنت السنوات التى اعقبت هزيمة ١٩ يوليو صدق تلك النبوءة . وكان لاستنفار البيان للمنظمات الجماهيرية لدعم النظام الجديد اثره فى الموكب الذى خرج صباح ٢٢ يوليو الى ساحة الشهداء .

ومن البيانات التى اذاعها قادة ١٩ يوليو ومن ممارساتهم العملية خلال العمر الوجيز من حكمهم الذى دام ثلاثة ايام ، برز جوهر ١٩ يوليو الحقيقى والذى حددته اللجنة المركزية للحزب الشيوعى فى دورتها فى سبتمبر ١٩٧١ فى الاتى :

«(١) كانت ١٩ يوليو فى مجرى الثورة السودانية تغييرا ثوريا للسلطة قامت به قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية ، وبالتحديد قوى الديمقراطيين الثوريين السودانيين داخل القوات المسلحة . وقد نقلت ١٩ يوليو السلطة لتضعها فى يد التحالف الوطنى الديمقراطى ككل ، وليس فى يد فئة واحدة تنفرد به ، ولاول مرة حددت بصورة قاطعة ان تنظيم الضباط الاحرار الذى انجز العملية العسكرية هو واحد من تنظيمات الجبهة الوطنية

الديمقراطية واداة من ادواتها ، وكان ذلك بمثابة خروج على الاطار التقليدى للانقلابات العسكرية التى يتحدث قادتها عادة باسم القوات المسلحة ككل ، ويضعونها موضع الطليعة بالنسبة للحركة الشعبية الثورية ، ويخلطون بين وظيفة القوات المسلحة كجهاز من اجهزة القمع واداة من أدوات السلطة ، بين دور الطلائع الثورية التقدمية فى داخلها . وصاغت كل ذلك فى الأوامر الجمهورية التى اصدرتها» .

«(٢) حددت بصورة قاطعة وفى مستوى الدستور مبادىء الديمقراطية الجديدة ، فباشرت التشاور مع المنظمات الديمقراطية والقوى التقدمية فى تكوين الحكومة وأجهزة السلطة . وكفلت للقوى الوطنية الديمقراطية حق تكوين منظماتها واحزابها السياسية . والغت القوانين والقرارات المقيدة لحرية تلك القوى ، وصفّت اجهزة الارهاب والتجسس والدولة» .

«(٣) اعلت راية حكم القانون واستقلال القضاء . وحددت معالم الممارسة الديمقراطية والنظام النيابى واجهزة السلطة التنفيذية ، وحق الجماهير فى انتخاب وسحب ممثليها . كما حددت الديمقراطية كعلاقات انتاج فى الريف لتحرير الاغلبية الساحقة من السكان ، واشراك العاملين فى ادارة شئون الانتاج . وبذلك وفرت امكانية انهاء التناقض بين الديمقراطية السياسية والاقتصادية . كما جعلت من الديمقراطية شرطا ومنهجا لتوحيد شطرى القطر وحل مشكلة الجنوب» .

«(٤) رفعت رايات الاستقلال والسيادة الوطنية ومكانة السودان فى الجبهة المعادية للاستعمار» .

«(٥) أكدت حقيقة جوهرية وهامة وهى ان هناك بديلا — كامكانية وكواقع وقدرات ثورية حية — لدكتاتورية البرجوازية الصغيرة او شريحة او فئة منها» .

ولو بقيت ١٩ يوليو لكان لها ان تصبح منارة للتقدم فى افريقيا والمنطقة العربية . فارتاعت القوى الرجعية من عمق واتساع الصورة الديمقراطية فى السودان ، وهالها انها تمتلك وحدها كل هذه القدرة .

فتضافرت عليها عوامل خارجية وداخلية أطاحت بها . وقد تناولت اللجنة المركزية فى دورتها فى سبتمبر ١٩٧١ تلك العوامل فأكدت انه لم يكن فى داخل البلاد خلال تلك الايام الثلاثة أى قوة لها القدرة على التحرك بمفردها فى ذلك الوقت لولا التآمر والتحريض الخارجى من جانب دول الاتحاد الثلاثى خاصة مصر وليبيا ، وتعاون المخابرات البريطانية معهما ، والدور الذى لعبته اذاعة لندن وامريكا فى تعبئة القوى القريبة والبعيدة . وتمثل ذلك التدخل فى دور الكلية العسكرية المصرية فى جبل اولياء ، وقاعدة الطيران المصرى

فى وادى سيدنا ، ودور الملحق العسكرى المصرى فى اختطاف الطائرة البريطانية التى كانت تقل اعضاء مجلس الثورة الجدد من بريطانيا . وقام السادات بدور نشط ، فارسل وزير حربيته مع خالد حسن عباس الى ليبيا لوضع الخطة العسكرية للتدخل بتعبئة مظليين وتحضير طائرات لنقل القوات السودانية من قناة السويس ، بعد ان سمح لخالد حسن عباس للاتصال بهم وتحريضهم ، والسماح له باذاعة بيان للجنود السودانيين .

اما العوامل الداخلية فقد تمثلت فى التهاون الشديد . ان عزلة نظام نميرى وازمته العميقة جعلت الانتصار العسكرى سهلا وخاطفا ، والتجاوب الشعبى عاما وسريعا . وخلق هذا الوضع جوا من التساهل وعدم اليقظة تجاه الوضع العسكرى رغم توفر كل الامكانيات لسد الثغرات . فأدى هذا الضعف الى كشف ظهر السلطة . وكان قادة ١٩ يوليو يعلمون تحركات واستعداد جهتين على الاقل ظلتا تعملان لاحداث انقلاب منذ مايو ١٩٧١ ، وان قوات تلك الجهات شبه مستعدة . كما ان العملية تمت وثلاثة من قادتها الاساسيين فى الجانب العسكرى والسياسى خارج البلاد وهم بابكر النور وفاروق حمد الله ومحمد محجوب عثمان . لقد صاحب تنفيذ العملية الكثير من التعجل[٤١] .

اعقب هزيمة ١٩ يوليو مجازر الشجرة فقد قامت السلطة باتخاذ اجراءات فاشية وحشية لم يعرف لها السودان مثيلاً فى تاريخه القريب . بدأت بضرب المعتقلين من مدنيين وعسكريين ضربا اوشك ان يؤدى ببعضهم الى الموت . ثم عقدت لهم محاكم صورية لم يستغرق بعضها سوى دقائق ، وحكم على اثرها بالاعدام على كل قادة الحركة من العسكريين وعلى قادة الحزب الشيوعى . بل أن بعض العسكريين اعدموا بدون أى محاكمة . واعتقل الاف الديمقراطيين والشيوعيين فى كل انحاء البلاد[٤٢] . وبدأت حملة هستيرية فى الصحف شاركت فيها اقلام سقطت فى مستنقع آسن . بل ان بعض الذين انقسموا من الحزب الشيوعى عام ١٩٧٠* شاركوا جهاز الامن فى الارشاد الى الشيوعيين والادلاء بالشهادات ضدهم امام المحاكم الصورية . كانت اياما حالكة عربدت فيها المشاعر المنفلتة وكأنما ذاك آخر يوم فى الحياة السياسية فى السودان ، ولم يكن ذلك البطش الذى قاده نميرى مجرد اجراءات لمجابهة انقلاب كان هو حتى ساعات رهن يديه ولم يمسس شعرة منه ، وانما عكس جليا روح الحقد والتشفى ضد حركة سياسية بأكملها ، اعتقدت السلطة انها وجدت فرصتها الذهبية لمحوها من الوجود . ولكن صمود الرجال والتضامن الأممى كبح جماح تلك الحملة الشرسة واوقف حمامات الدم .

واليوم ، وبعد مضى ١٤ عاما على ١٩ يوليو يتحدث الأستاذ محمد ابراهيم نقد السكرتير العام للحزب الشيوعى فى مقابلة صحفية عنها قائلا : «كان شعار الاضراب السياسى الذى طرحه الحزب منذ ١٩٦١ قد اعقب محاولات انقلابية عديدة طيلة عامى

٥٩ ، ٦٠ وكان استقراء صحيحا لتجارب المحاولات الانقلابية التى قام بها ضباط وطنيون وديمقراطيون وشيوعيون ضد دكتاتورية عبود . وكان تأكيدا على أنه مهما كانت الوظيفة او الدور الذى تقوم به الطلائع الوطنية او الطلائع الديمقراطية داخل القوات المسلحة فالعمل الجماهيرى هو الأساس . ودور الجيش أو دور الطلائع الوطنية فى الجيش مكمل ومساعد ولكنه ليس البديل للنضال الجماهيرى .

فيما يتعلق بعلاقة هذا الشعار بانقلاب ١٩ يوليو الحقيقة ان الحزب لم يرفع شعار الانقلاب للاطاحة بنظام نميرى ، بل هى كانت عملية عسكرية خارج مسار تكتيك الحزب فى مساره الطبيعى . مبادرة العسكريين هى الاساس وليس قرار الحزب ولا قرار اى هيئة قيادية ولا قرار عبد الخالق محجوب كما يشاع . ولو كنا قررنا فى اى لحظة ان الانقلاب هو الوسيلة سنعلن ذلك ونعتبره شرفا حتى ولو فشل فى عام ٥٩ وقفنا مع محاولات الانقلاب الأولى والثانية والثالثة . عندما نقول ان ١٩ يوليو حركة ثورية لا ندعى شرف المبادرة اليها وتلك حقيقة . شرف المبادرة كان للضباط الشيوعيين والديمقراطيين الذين طرحوا على الحزب امكانية الانقلاب . ولكن مسار تكتيك الحزب عندما اختلفنا مع مايو واتجهت مايو لليمين لم يكن مطروحا فيها الانقلاب بالعكس ما كان مطروحا هو العمل الجماهيرى والعمل الشعبى وان دور الجيش مكمل . هذه كانت احدى قضايا الصراع الأساسية داخل الحزب ومع سلطة مايو . لا ننفى تهمة أننا أيدناهم ووقفنا معهم وأيا كانت تحفظاتنا واعتراضاتنا فسنذكرها فى التقييم الشامل الذى نعده الآن دون أن يكون لدينا اى محاولة لتبرير موقف تأييدنا والتضحيات التى دفعناها[٤٣] .

خاتمـــة

عندما يطرح السؤال حول علاقة الحزب الشيوعى بانقلاب ٢٥ مايو تبدو الاجابة فى الوهلة الاولى بسيطة . ولعل البعض يريد اجابة قاطعة وسريعة كالتى نسمعها فى برنامج «فرسان فى الميدان» . ولعل هناك من اعد اجابته منذ فترة واستعصم بها . وهناك من يرى ان الاجابة ليست بذلك التعقيد .. فالحدث لم يمض عليه الا سنوات معدودات ووثائقه متوفرة والاجيال التى شاركت فيه مازالت تعيش بين ظهرانينا حتى يومنا هذا .

وما كنت اعتقد ان مناقشة هذه العلاقة ستحتاج كل ذلك المدى الطويل من الدراسة . ولكن تبين لى أن العلاقة جد معقدة ومتشابكة . وحتى ينجلى ذلك التعقيد والتشابك رأيتنى اعود الى عام ١٩٦٤ ، بل يمتد بى البصر احيانا الى ماقبل ذلك.. فهناك احداث رغم تباعد الشقة بينها وبين مانحن بصدد الحديث عنه ، الا انها القت بظلالها الكثيفة عليه .

كما ان البحث فى كنه الظواهر الاجتماعية بحثا يسعى للوقوف على امرها ويجدّ فى سعيه ، يتطلب العودة الى قاعها واخذها فى شمولها . اما التناول الاحادى الذى يستل الظاهرة الاجتماعية من شموليتها المتشابكة فانه يحيل امر دراستها الى مغالطات والى جرى لاهث خلف التفاصيل ، دون الوقوف على مايربط اشتاتها المتناثرة ويسلط عليها الضوء الذى يساعد على التعرف عليها . وحتى مثل هذا البحث قد يقف دون ان يسبر غورها ويبقى الامر تكتنفه الاسئلة ويحتاج الى المزيد من البحث .

تقرر فى البداية ان العلاقة بين الجانب الشيوعى وسلطة مايو لم تكن مجرد علاقة ثنائية بين حزب وسلطة ، وانما كانت جزءا من مجمل الصراع السياسى فى البلاد الذى اتخذ توجهات معينة بعد ثورة اكتوبر . ومن خلال ذلك الصراع الشامل برزت خصوصية تلك العلاقة حيث نجد جذورها ونقف على تجلياتها . أن الانقلاب الذى وقع صباح ٢٥ مايو هو فى المقام الاول نتاج الازمة الشاملة التى خيمت على البلاد منذ ١٩٦٤ الى ١٩٦٩ . وقد فتحت تلك الازمة الباب واسعا لتدخل منه الافكار الانقلابية ، بل كانت دعوة صريحة لتدخل الجيش . وسيظل الجيش بقدراته التنظيمية وتسليحه وسرعة تحريك مجموعات منه ، سيظل يقف على استعداد للتدخل كلما حلت بالبلاد ازمة ووصلت الى طريق مسدود . فالحديث عن تأييد ٢٥ مايو يجب ان يسبقه الحديث عن الاسباب التى جاءت بها والمتمثلة فى الازمة الشاملة . ان النظام الديمقراطى المستقر لن يسمح بالافكار الانقلابية لتطفح فوق سطحه ، بل تطفح تلك الافكار فى لجج الازمة التى تتلاطم

امواجها . واذا كان للاحزاب ان تتعلم من اخطاء الماضى وان ترتاد افقا ينعم فيه الوطن بالاستقرار فعليها ان تعالج تاريخها بصرامة .

والازمة الشاملة هى التى قادت الى تقويض الدستور والجنوح نحو الدكتاتورية لاحتواء الازمة عن طريق العنف . ان حل الحزب الشيوعى وطرد نوابه من البرلمان مهزلة القضاء احالت الدستور الى مجرد الفاظ مكتوبة ، بدلا من قوانين تنظم العلاقة بين المنظمات السياسية والافراد لا قوانين لخدمة اغراض الحكام ، فان تعارضت معها فالى الجحيم .

لقد كان الصادق المهدى من اكثر السياسيين مبادرة فى تناول حل الحزب الشيوعى عندما تحدث لمجلة «الجامعة» قائلا : ماحدث كان انفعال .. ان الذى حدث فى موضوع حل الحزب الشيوعى كان موقفا سياسيا غير محسوب نتج عن موقف انفعالى .. ولكن يجب ان اقولها انه لابد من الاستفادة من تجارب الماضى الاولى» . ويذهب الى ان حديث الطالب فى معهد المعلمين فجر المشاعر ، ويرى ان مثل الذى حدث قد يتكرر ولكن مثل حديث السيد الصادق المهدى هذا لايساعد فى تجنب اخطاء الماضى .(٤٤) فاذ تجرأ طالب على سيرة واحد من السلف الصالح بما لا يليق ، فهذا لايمكن ان يؤدى الى محاكمة حركة سياسية بأكملها ، بل ويمتد الى تحدى القضاء . ومثل الذى حدث يجب ان يتخطى الاعتذار والتبرير الى المواجهة الصريحة والمحاسبة الصارمة .

ان الدعوة الى اقامة الديمقراطية شىء ، وممارستها شىء اخر ، والمضى فى دربها حتى مداه شىء ثالث . ان التجربة الديمقراطية اللبرالية فى اوربا لم تولد كاملة منذ يومها الاول ، بل هى تطورت عبر صراع ومسار متعرج حتى استقام امرها . ومن خلال ذلك الصراع اقتنعت القوى السياسية ان افضل السبل للعيش فى وئام هى احترام الممارسة الديمقراطية حتى ولو كانت ضد مصلحتها ، والا فان الدكتاتورية ستكشر عن نابها . وقد ولدت التجربة الديمقراطية اللبرالية وترعرعت فوق ارض صلبة من البناء الرأسمالى وهو مكمن قوتها وسر منعتها فى التاريخ . ثم انتقلت التجربة بكل تاريخها الطويل وبأرضها الصلبة التى تقف عليها الى بلادنا لتعتمد على المؤسسات التقليدية التى تحمل اهلها الى مقاعد البرلمان . ولكن ضعف البنيات الاقتصادية والاجتماعية يقعد بالمؤسسات التقليدية عن ممارسة التجربة حتى مداها . وقد برز هذا العجز جليا فى شح كادرها المتنور الذى له الرغبة والتحصيل والقدرة على البيان المقنع .

فضاقت تلك القوى بالتجربة الديمقراطية كما ضاقت بها من قبل عام ١٩٥٨ .

وهل من مخرج غير البحث عن صيغة مشتركة تلائم القوى التقليدية والحديثة ،

بحيث لا تضيق تلك بالديمقراطية ولا تضمر الإخرى من عجزها عن التعبير المؤثر فى مواقع السلطة عن طموحها ؟ ان هذه الصيغة لاتكمن خارج ممارساتنا وتاريخنا . لقد جربنا صيغة الجبهة فى لحظات الشدة فشهدت بلادنا أروع لحظات تاريخنا الحديث : الاستقلال واكتوبر ومارس . ولكن ما ان نعلو فوق الازمة حتى يركبنا الاحساس بقدرتنا المتفردة لا بقوتنا المستمدة من توحدنا . فيبدأ السعى للكسب المنفرد ، فتطل الازمة من جديد . اننا بحاجة للبحث عن «الجبهة المستمرة» وليس الجبهة التى تواجه لحظات الأزمات فقط . فلا القوى التقليدية بقادرة على تحمل تبعات الديمقراطية منفردة . ولا القوى الحديثة تستطيع حكم البلاد لوحدها . فان لم تجد صيغة للتوحد فسوف تستمر الأزمة ، وحتى لو احتمت «بالجودى» فلن يعصمها من امر الله .

وعندما ننتقل للحديث عن علاقة الحزب الشيوعى بانقلاب مايو نجد لغطا شديدا ، مصدره ألاساسى ان الحزب واجه الانقلاب وفى داخله صراع لم يصل الى نهاياته المنطقية ولم يحسم امره بعد . بل ان الحزب كان على شفا انقسام . فكان يضم فى داخله حزبين يمثلان ايديولوجيتين مختلفتين وقد ادى ، هذا الصراع الى الاخذ والجذب وتضارب المواقف . ولو واجه الحزب الانقلاب وهو موحد لتغيرت علاقته به وتغير معها مجرى الاحداث . على ان ذلك الصراع كان جزءا من الازمة السياسية الشاملة فى البلاد . فلم يكن الحزب تنظيما محصنا ضد التيارات المصطرعة على الساحة . ان البرجوازية الصغيرة بحكم حجمها واتساعها تفرض نفوذها على الاحزاب ، وتؤثر فى تشكيل ايديولوجيتها بدرجة أو اخرى . وقد تعرض الحزب الشيوعى لخطرها دون سائر الاحزاب بحكم انه حزب يمثل مصالح طبقة جديدة لا تقوم على اى شكل من اشكال الاستغلال . ان الصراع ضد ايديولوجية البرجوازية الصغيرة ، والنضال الحازم للتطهر من نفوذها يشكل احدى البنيات الاساسية للحزب الشيوعي منذ قيامه . والاحزاب السياسية تنظيمات تنمو ويشتد ساعدها من خلال الممارسة والتعلم من اخطائها .

وقد برز هذا الصراع جليا بعد ٢٥ مايو . فالانقلاب نفسه وبعض الشعارات التى رفعها والاجراءات التى اتخذها كانت ذات توجهات يسارية . ولكن اى توجه يسارى وماهى منطلقاته وادواته ؟ . هنا نشب الصراع والذى اثر على الحزب احيانا فى اتخاذ مواقف يحكمها توازن القوى بين الاجنحة المصطرعة . ولم يكن جوهر الصراع حول تأييد الموقف المستقل للحزب والذى يتم من فوق منبره ذلك التأييد او المعارضة . وقد يبدو ان ذلك أمر شكلى ماكان له ان يخلق تلك الضوضاء ، ولكنه على النقيض من ذلك ، أمر اساسى . فهو يضع الحد الفاصل بين المواقف السياسية والمواقف الطبقية .

وقد «انفرزت الاكوام» بعد المؤتمر التداولى . ثم دارت رحى معركة طاحنة . وهى كأى معركة طاحنة لها ضحايا كثير وخسائر جمة ، دفعها الحزب الشيوعى بالشهداء والسجون والتشريد و ١٥ عاما من العمل السرى المضنى . ولكنه خرج منها منتصرا رابضا عند موقفه المستقل . و «اذهب الزبد جفاء» .

الهوامش (١)

١ جريدة الضياء ، العدد ٢٧ ، ١٩٦٨/٤/٩ .

٢ الحزب الشيوعي السوداني ، دورة اللجنة المركزية ، ١٩٦٥/٥/٢٧ .

٣ الحزب الشيوعي السوداني ، الماركسية وقضايا الثورة السودانية . التقرير المجاز في المؤتمر الرابع في اكتوبر ١٩٦٧ (الخرطوم ، ١٩٦٨) ص ١٩٦ .

٤ المصدر السابق .

٥ جريدة الايام ، ١٩٦٨/٦/٢٩ .

٦ جريدة اخبار الاسبوع ، ١٩٦٩/١/٦ .

٧ الماركسية وقضايا الثورة السودانية ،ص٢٤٥ ــ ٢٤٧ وراجع ملحق (١) من برنامج الحزب الشيوعي عن الاشتراكية والدين .

٨ ابراهيم محمد حاج موسى ، التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان (دار الثقافة ، ١٩٧٠ ، ص ٤٥٤ ــ ٥٠٢ .

٩ راجع نص الخطاب في ملحق (٢) .

١٠ جريدة الايام ، ١٩٦٨/١٢/١٩ ومابعدها .

١١ الامام محمد عبده ، الاعمال الكاملة : الجزء الاول ص ١٧٠ .

١٢ جريدة اخبار الاسبوع ، ١٩٦٩/٤/١٠ ، ص ٦ ــ ٧ .

١٣ الحزب الشيوعي السوداني ، الدورة الاستثنائية للجنة المركزية ، مارس ١٩٦٩ ، ص ٤٢ ــ ٤٧ .

١٤ المصدر السابق ، ص ١٢ ــ ١٤ .

١٥ محمد احمد محجوب ، الديمقراطية في الميزان (بالانجليزية) ص ٢٣٢ ــ ٢٣٣ .

١٦ الماركسية وقضايا الثورة السودانية ، ص ٢٠٨ .

١٧ جريدة الايام ، ٥ ، ٦ ، ٨ ديسمبر ١٩٦٨ .

١٨ راجع نص المقال ملحق (٣) .

١٩ الحزب الشيوعي السوداني ، الدورة الاستثنائية للجنة المركزية : مارس ١٩٦٩ ، في سبيل تحسين العمل القيادي ، ص ١٠ ــ ١١ .

٢٠ المصدر السابق ، ص ١٧ ــ ٢٤ .

٢١ المصدر السابق ، ص ١٨ ــ ١٩ .

٢٢ الديمقراطية في الميزان ، ص ٢٣٣ .

٢٣ جريدة الوطن الكويتية ، ١٩٨٥/١٠/١٠ . جريدة الاهالى المصرية ، ١٩٨٦/٢/٥ .

٢٤ راجع نص البيان فى ملحق ٤

٢٥ مجلة الشيوعى المجلة الداخلية للحزب الشيوعى السودانى العدد ١٣٤ سبتمبر ١٩٦٩ ص ٢٧ : ٣٢ .

٢٦ المصدر السابق ص ١ — ١٢ .

٢٧ جريدة الاهالى المصرية ١٩٨٦/٢/٥ .

٢٨ المصدر السابق .

٢٩ جريدة الايام ١٩٦٩/٦/١ .

٣٠ راجع نص البيان فى ملحق (٥) .

٣١ مجلة الشيوعى العدد ١٣٤ ، ص ٢٣ — ٢٦ .

٣٢ راجع نص الخطاب فى ملحق(٦) .

٣٣ راجع خطاب عبد الخالق ملحق (٧) .

٣٤ جريدة اخبار الاسبوع ، ١٩٧٠/٦/١٣ .

٣٥ ملحق (٧)

٣٦ الحزب الشيوعى السودانى ، مداولات المؤتمر الاستشارى لكادر الحزب ، ١٩٧٠/٨/٢١ ، ص ٣ — ٧

٣٧ المصدر السابق ، ص ١٠ — ٢٧ .

٣٨ المصدر السابق .

٣٩ راجع نفس القرار ملحق (٨) .

٤٠ بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى فى ١٩٧١/٧/٢٠ .

٤١ الحزب الشيوعى السودانى ، دور اللجنة المركزية سبتمبر ١٩٧١ .

٤٢ الحزب الشيوعى السودانى ، مجازر الشجرة .

٤٣ مجلة بيروت المساء ، ، عدد ١٦٠ ، ٥ آب ١٩٨٥ ص ٨ .

٤٤ مجلة جامعة الخرطوم ، يصدرها اتحاد الطلاب ، عدد ذو القعدة ١٤٠٥هـ

سودان ١٠
ديسك ٨

من برنامج الحزب الشيوعى السودانى
الاشتراكية والدين

تواجه حركة الثورة العربية محاولات دائبه من قبل الامبريالية العالمية وطلعائها المحليين من كبار الرأسماليين والاقطاعيين والعناصر العملية لوقف تطورها ولهدم استقلالها الوطنى لتحريف الدين الاسلامى الذى تؤمن به أغلبية الجماهير فى هذه الحركة . انهم يحاولون تصوير الدين الاسلامى بوصفة عقيدة تؤمن بالفوارق الطبقية وتعادى الاشتراكية ، ينحاز الى جانب الاستعمار الحديث ويرفض الاستقلال الوطنى ، يدفع شعوبه الى قبول العيش تحت ظل الاستعمار «المؤمن» ضد الاشتراكية «الملاحدة» الخ .. وعلى الارض العربية نشب هذا الصراع حادا ومازال . خدمة للمصالح الطبقية والاستعمارية القائمة . ان الشعوب العربية ترفض هذا التزييف للاسلام وترى فى دينها قوة للجماهير الكادحة المناضلة فى سبيل الكرامة والحرية الوطنية وفى سبيل الاشتراكية بوصفها النظام الوحيد الذى يسمو بالقيم الروحية ويقيم العدالة والمساواة بين البشر والحزب الشيوعى السودانى يقف الى جانب قوى الثورة والشعوب العربية فى نضالها ضد هذه المحاولات الاستعمارية والرجعية ويجاهد بحزم وبصبر لتحرير الدين من هذه الصورة القائمة بوضعه فى مجرى تطوره الحقيقى — دينا يناضل ضد التمييز الطبقى وحكم الطاغوت ، ومن اجل السير بالحضارة الاسلامية الى عالم القرن العشرين .

استقالة بابكر عوض الله

السادة رئيس واعضاء مجلس السيادة الموقر

تحية واحتراما وبعد يسرنى ان اخطركم بموجب هذا أننى قد قررت التخلى عن منصبى كرئيس للقضاء وارجوا ان تعتبروا هذا اخطارا منى بالتقاعد وفقا لاحكام المادة ٣١ (٢) من قانون المعاشات سنة ١٩٦٢ .

= أنه ليؤلمنى ان يكون الدافع الوحيد لهذه الخطوة من جانبى هو موقف مجلسكم الموقر من القضية الديتورية التى مازالت إمام القضاء وما ينطوى عليه ذلك الموقف من هدم لكل الاسس الدستورية التى يقوم عليها استقلال القضاء وقدسيته وكرامته .

انى لا شك مقدر كل التقدير انكم الهيئة التى نص الدستور على ان القضاء مسئول اليها وحدها فى اداء مهامه ولكنه يؤسفنى أنكم لمعالجتكم للمشاكل التى اثيرت حول تلك القضية لم تقيموا مسئوليتكم التقييم الصحيح ولم تدركوا بوضوح حدود تلك المسئولية .

ان مسئولية القضاء لمجلس السيادة بموجب الدستور انما هى مسئولية تنظيمية هدفها تأكيد فصل القضاء عن الاجهزة الدستورية الاخرى وليست مسئولية قضائية تخول لكم صلاحية نقد احكام المحاكم بالطريقة التى اتبعتموها فى بيانكم المذكور – ليس هذا فحسب بل ان معالجتكم للموضوع عن طريق البيانات ونشر بيانكم للصحف واجهزة الاعلام الاخرى قبل وصوله للهيئة القضائية بيوم كامل قد كان مجافيا للتقدير اللائق لحساسية العلاقات بين السلطات الدستورية فى أعلى مستوياتها ولست ارى فى اتخاذكم طريق البيانات الا القصد المسبق بالتشهير بالهيئة القضائية والامعان فى التحقير بها امام الرأى العام لدرجة سوف تجعل اداء مهمتها المقدسة فى تحقيق العدالة بين المواطنين مستحيلا فى المستقبل واسمحوا لى بأن اشير هنا الى ان ماورد فى بيانكم من اخطاء لم يكن بالنذر اليسير ولكن هنا سوف احصر نفسى فى نقطتين مما ورد فى ذلك البيان :

الاولى : فى وصفكم لحكم المحكمة بأنه خاطئ من وجهة النظر القانونية لمجافاته لكل قواعد القانون الدستورى المتعارفة .

الثانية : وصفكم لسلوك محكمة الاستئناف بأنه بدعة لم يسمع بها من قبل وخروج على التقاليد المرعية وتقريركم بأن المحكمة المذكورة قد خرجت عن الحياد الذى يجب ان تتصف به لكى يطمئن الناس الى احكامها .

أما عن النقطة الاولى فانه لايخفى على من له ادنى المام بالنظم القضائية فى العالم اجمع ان نقد احكام المحاكم العليا هو من صميم اختصاصات المحاكم المنوط بها النظر فى

الاستئناف وهو فوق ذلك يتطلب مستويات من الكفاءة القانونية والخبرة القضائية والمقدرة على تغلب المؤثرات التى تحيط بموضوع النزاع وكلها مؤهلات لايملكها مجلسكم الموقر ولست ارى فى ذلك ما يحط من قدر المجلس وذلك لان القضاء فن لايمارسه الا اخصائيون – هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فان تشكيل مجلسكم الموقر انما هو انعكاس للتمثيل النيابى فى الجمعية التأسيسية ونسبة لاختلافكم سياسيا مع المحكوم لهم ، فليس من السهل الحكم على رأيكم فى قرار المحكمة العليا بالحيدة وعدم المحاباة ، أو الاستناد الى المعيار الوحيد الذى تسير عليه المحاكم فى تحقيق العدالة الا وهو مبدأ المساواة فى الحقوق بين جميع الناس أيا كانت اتجاهاتهم الحزبية وآراؤهم السياسية ، ولن يعفيكم من المسئولية التاريخية أنكم استترتم فى هذا المجال برأى مستشاريكم القانونيين لان رأى هؤلاء المستشارين أيا كانوا هم لايمكن ان يكسبكم حقا ليس لكم أو يمنحكم صلاحيات لاتملكونها .

وقد حاولتم فى بيانكم اخيرا ان تصفوا رأيكم بأنه رأى مجرد ، ليس رأيا قضائيا وان للمرء ان يتساءل ما هى المصلحة العامة فى ان تبدى هيئة لها خطرها الدستورى كهيئتكم رأيا مجردا فى حكم وهى تعلم ان هذا الرأى لايخدم غرضا من الناحية القضائية – وكما للمرء ان يتساءل ما هى الضمانات فى انكم تقدرون العلاقة بينكم وبين الهيئة القضائية حق قدرها فى المستقبل وتكفون عن ابداء الاراء المجردة فى احكام المحاكم ؟ واسمحوا لى ان أوكد ان الجرح العميق الذى تركه عملكم هذا فى الكيان القضائى سوف لن يندمل مادمتم قدمتم الكبرياء الشخصى على المصلحة العامة ورفضتم ان تسحبوا بيانكم المذكور أو تعتذروا عن الخطأ الذى ارتكبتموه .

•

اما عن النقطة الثانية فان محكمة الاستئناف لم ترتكب خطأ عندما رفعت مذكرتها اليكم بتاريخ ٢٦ ديسمبر الماضى وانما كان مطلبها فى تهيئة الجو المناسب لنظر الاستئناف من صميم واجباتها ازاء تصرفات الحكومة والجمعية . تلك التصرفات التى لم يقصد منها الا النيل من كرامة القضاء واستنفار الرأى العام ضده واساءة بالغة للمحكمة وتصويرها بصورة المتحدية للمشاعر العامة والمستهترة بكرامة الامة .

وكان واجب محكمة الاستئناف بعد ان تقدمت الحكومة باستئنافها فى الظروف التى تعرفونها ان تصر على تهيئة الجو المناسب للنظر فى ذلك الاستئناف وذلك بأن تسحب الحكومة بيانها وان تلغى الجمعية التأسيسية قرارها الذى تضمن عدم الاعتراف المسبق بما سوف تصدره محكمة الاستئناف من قرارات فى هذا الشأن ، لهذا السبب وحده رفعت

محكمة الاستئناف مذكرتها اليكم بوصفكم الحلقة الدستورية التى تربط السلطات الثلاث ومع علمنا بطبيعة تكوين مجلسكم الا اننا كنا نأمل انكم فى هذا الموضوع سوف تعالجون المسألة معالجة موضوعية ولكنكم قد اخترتم نفس الطريق التى سارت فيه الجمعية والحكومة وبطريقة اكثر امعانا فى امتهان كرامة القضاء وقداسته وبهذ قضيتم بكل اسف على كل أمل فى انهاء المسألة بالطريقة التى كان يريدها لها القضاء وسددتم السبيل الى حلها حلا لا تشوبه شوائب السياسة ، ولا تفسره بالنقد الاغراض التى لاتمت الى المصلحة العليا بسبب – ولقد ذكرتم فى بيانكم الاخير أنكم قصدتم بالنقد الموجه للمحكمة ان توضحوا ان اشتراطاتها ربما يساء فهمها عند بعض الجهات علما أنها اشتراطات قد تنفى عن المحكمة صفة الحياد ، وعلى المرء هنا ان يتساءل ما هى تلك الجهات وأين توجد وعلى فرض أنها موجودة فلماذا يحاول مجلس السيادة اعطاء رأيها فى مثل هذا الموضوع الخطير قدرا من الاعتبار يؤكد فيه العرض ويضيع الجوهر ؟ .

هذا ولابد لى أن أوضح هنا انه عندما تقدمت لجنة الوساطة للتدخل فى هذه المشكلة كنت أشعر أن مبدأ الوساطة فى موضوع يمس مسألة جوهرية فى الكيان القضائى مبدأ خاطئ ، ولكننى مع ذلك اخطرت تلك اللجنة اننى لا أملك ان اعارض مسعاها تفاديا لما قد تتخذه الهيئة القضائية من خطوة كبيرة فى ظروف يسودها عدم الاستقرار وأوضحت للجنة أن المشكلة التى هم بصدد حل لها انما تتعلق بحق عام لانملك التنازل فى أية جزئية من جزئياته وكان يحدونى الامل ان اللجنة المذكورة بحكم ادراك اعضائها لقدسية القضاء الذى مارسه بعضهم زمنا طويلا أن تكون وساطتهم نتيجة حتمية لتأكيد مبدأ استقلال القضاء وقدسيته وانهم سيمحضون النصح لكم فى حدود طبيعة المشكلة وتمشيا مع هذا الفهم فقد كان مفاجأة لى ان يبرر بعض اعضائها توصيته لقبول مشروع البيان بأن اللجنة انما توصلت اليه مستهدية فى مساعيها ، بمبدأ الاخذ والعطاء .

وبكل احترام لهذا الرأى فأننى أرى ان مبدأ الاخذ والعطاء قد يكون مقبولا فى مجال الخصومات الخاصة ولكنه لا يمكن بحال من الاحوال ان يكون مقبولا فى مسألة تشكل ركنا اساسيا من اركان العدالة فى الدولة – وكان أملى بالرغم من كل الاعتراضات المبدئية التى اوضحتها لزملائى أن ينقل رايى فى مشروع لجنة الوساطة والاسس التى بنيت رفضى عليها الى مجلسكم الموقر وان تكون ملاحظاتى محل اعتباركم عندما يصدر قراركم فى هذه المشكلة ولكن بكل أسف اتى بيانكم مؤكدا نفس الاخطأ التى وضحتها واعترضت عليها –

ازاء هذا الموقف لم يبق لى مجال للبقاء على رأس هذا الجهاز – وكانت اعتراضاتى على المشروع المذكور والتى أبديتها لزملائى هى ما يأتى :

أولا : أنه لايجوز فى نظرى ان تجتمع محكمة الاستئناف بالحكومة التى تمثل الخصم الحقيقى فى هذه القضية دون ان يكون الطرف الاخر فى الخصومة موجودا وخاصة عندما يستدعى ذلك الاجتماع خروج المحكمة عن منصة القضاء وسماع رأى احد الاطراف فى ما هية الحكم –

ولايقلل من هذا الخطأ أن يتم ذلك الاجتماع بحضور مجلس السيادة أو لجنة الوساطة . =

= **ثانيا** : يستتبع ذلك انه لايمكن لمراقب هذه الاتصالات وفى مثل هذه الظروف أن يرى أن العدالة قد تحققت اذا صدر أى قرار ينقض الحكم الابتدائى أو اى امر من محكمة الاستئناف بايقاف الحكم لحين النظر فى الاستئناف .

ثالثا : أنه من اكبر الخطأ أن يوصف هذا التصرف بأنه ضرورة اقتضاها التعاون بين الاجهزة الدستورية المختلفة وكان على الذين يلجأون لهذا التبرير أن يدركوا هذه الحقيقة من أول الأمر وأن يكون لديهم من ثاقب النظر مايمنعهم من اثارة مشكلة كهذه لجأوا الى اساليب البيانات المثيرة عن احكام المحاكم والاجراءات المتهورة التى تجافى مبدأ التعاون كل المجافاة .

رابعا – ان هذه المشكلة قد حلت فى نظرى على حساب القضاء وحدة دون غيره اذا ان الجمعية التأسيسية – هى الهيئة المسئولة امامها الحكومة – لم تلتزم باى شئ طلبت محكمة الاستئناف التزامها به – وقد كان هو المطلب الاساسى فى الموضوع كله – وان عدم التزامها بشئ فى هذا الصدد والاكتفاء بالقاء بيان امامها دون صدور قرار منها بالقاء قرارها الاول ان التزامها بالحكم انما هو تراجع من محكمة الاستئناف عن مطلبها الاساسى واقرار لادعاء الحكومة فى بيانها الاول ان الجمعيه – الا الدستور – هى مصدر السلطات كما ان التزام الحكومة وحدها فى حين ان الجمعية مطلقة اليد لتصدر ما تشاء من قرارات ضد حكم محكمة الاستئناف فى المستقبل انما هو فى الواقع ذكاء من الحكومة واحتفاظ منها لخط دفاع اخير وسوف تلجأ اليه لامحالة فى الوقت المناسب كما انه فى نظرى ليتنافى مع مطلب الجو المناسب فى نظر الاستئناف .

خامسا : ان قبول محكمة الاستئناف لما تضمنه بيان الحكومة من اشارة الى حكم المحكمة بانه حكم تقريرى ولاعلان الحكومة التزامها بالحكم فى حدود تلك الصفة انما يشكل فى نظرى خطأ قضائيا وما كان للمحكمة ان تقع فيه وخطرا سوف يؤكد على مبدأ حسن سير العادلة .

سادسا – انى لا ارضى الاساءة الى القضاء ولايخفف من وقع تجريح القضاء ان يأتى التجريح فى بيان محشو بعبارات احترام الجهاز القضائى واستقلالة – ان احترام القضاء انما يكون باحترام قراراتة واحكامة والامتثال لها وان القضاء لايرضى ان يكون احترامة تلطفا او تفضلا من مجلس السيادة او الحكومة اذا ان كيان القضاء مكفول فى الدستور الذى استعادة الشعب بقوة ايمانة فى سيادة القانون .

وارجو ان تسمحوا لى ان اقرر بهذه المناسبة انى خدمت القضاء قرابة ربع قرن كان اغلبها فى ظروف حالكة عانيت فيها الكثير من محاولات الحكومات المختلفة لفرض سلطانها لتحقيق المآرب السياسية ولكننى احمد الله على انى اترك القضاء وانا مرتاح النفس الى انى لم اقدم يوما على عمل لم يرض عنه ضميرى .

لقد كان الاستعمار يريد للقضاء ان يكون اداة طيعة فى يده ووقفت فى وجهة وانا فى اول درجات القضاء ثم اتت الحكومات الوطنية المتعاقبة وتحت نفس المحنه على انى اقولها بكل صراحة وقوه انى لم اشهد فى كل حياتى القضائية اتجاها نحو تحطيم الجهاز القضائى والتحقير من شأنة والنيل من استقلالة كما ارى اليوم .

فمنذ ان قام الوضع الراهن عانى القضاء كثيرا من محاولات الحكومة لا متهان كرامتة وتسخيرة الى اغراض حزبية وليس اقوى دلالة على ذلك الاتجاة ان يقف وزير سابق للعدل فى الجمعية التأسيسة ليصف الجهاز القضائى بأنه يتمتع بوضع فريد فى بابه وبصلاحيات لامبرر لها الا انها من خلق الاستعمار – او ان يحاول وزير سابق للداخلية ان يقوى حزبة على حساب القضاء الاهلى لتعيين بعض زعماء العشائر الذين يدينون لحزبة بالولاء ومحاولة فرضهم على اجهزة القضاء الاهلى وانى احمد الله على ان محاولاته كان نصيبها الفشل اذ انى استطعت ان اوقفة عند حده صوننا للقضاء من ان يكون اداة طيعة فى يد الحكومة وبذلك استطعت احفظ للقضاء كرامتة واستقلاله .

انى ارى انه من واجبى ان اوجه النصح لمن لايؤمنون بحكم القانون ان نظم الحكم السياسية لاتخشى القضاء ولا تستعديه لان القضاء السليم انما هو اقوى سند لكل حكومة تستشعر واجباتها من ايمان مطلق فى حكم الدستور وسيادة القانون .

وبما انني اعلم ان القضاة يدركون مهامهم الجسيمة كل الادراك وانهم لايفرقون فى احكامهم بين حزب وحزب او طائفة وطائفة فانني انذر كل من تسول له نفسه العبث باستقلال القضاء بان القضاة سيقفون بكل قوة لحماية ذلك الاستقلال الذى حققوه بايمانهم العميق بمهمتهم المقدسة .

اقول ذلك لانني اعلم بكل اسف تلك الاتجاهات الخطيرة عند قادة الحكم اليوم — لا للحد من سلطات القضاء فى الدستور الجديد فحسب ، بل لوضعة تحت اشراف السلطة التنفيذية وانه اذ يؤلمنى هذا الاتجاه الشاذ فى ظروف احوج ما تكون البلاد فيها لقضاءنزيه مستقر ليشرفني انني عملت ما فى وسعى لصيانة استقلال القضاء منذ ان كان لى شرف تضمين ذلك المبدأ فى ميثاق اكتوبر ولا اريد لنفسي ان ابقى على رأس الجهاز القضائى لاشهد عملية تصفية وتقطيع اوصالة وكتابة الفصل المحزن الاخير من فصول تاريخه .

بابكر عوض الله

رئيس القضاء

مقالة عبد الخالق محجوب فى الرد على احمد سليمان

فى مجالس الناس كثير الحديث عن القوات المسلحة بوصفها الامل الوحيد للانقاذ . والحديث بهذا الاجمال خطر ويتجاهل تجربة الشعب فى بلادنا . فقد خبر السودانيون طيلة ست سنوات حكما عسكريا بعينه هو حكم كبار الجنرالات من المستوى المركزى الى مستوى الادارة الأقليمية .. وما خرج عملهم ونشاطهم فى حيز القضايا الجوهرية التى تواجه بلادنا بعد الاستقلال عن بعض الاجراءات ، وما استطاعوا ، وما كان فى امكانهم ولا فى مصلحتهم ، احداث تغيير جوهرى فى طريق تطور بلادنا .

وحاجة بلادنا التاريخية ليست اليوم فى مستوى بعض الاجراءات مثل «الضبط والربط» «والتنفيذ السريع» كما انها ترفض قطعا المسخ الذى سموه حزما وسياسة ، فكان وبالا على حركة الثورة فى بلادنا — احتقر كل فكر تقدمى واهانه . وعزل بلادنا عن كل تقدم فاصبحت مريض افريقيا والعالم العربى بحق .. وشعبنا يعرف جيدا ان طريق الرأسمالية والخضوع لمتطلبات رأس المال الأجنبى التى اصابت الحرية الوطنية فى الصميم ، ماوجدت تمهيدا كما وجدته على ايام حكم الجنرالات .

ان الحديث عن اجهزة الدولة بوصفها قوة اجتماعية منفصلة عن بقية المجتمع ، ومن ثم اعتبارها شيئا مميزا عن الفئات والطبقات التى جربت فى السلطة وفشلت ، غير سليم ومجاف للحقيقة .

الجماهير المستنيرة التى صنعت وتصنع الآن تاريخ بلادنا ماعادت تحتمل تحليل مجريات الامور جزئيا . فهى فى الحركة السياسية تتخطى سريعا التحليل فى اطار الاحزاب « هذا الحزب افضل من ذاك ، الخ » ان وعيا متزايدا بالنفاذ وراء التقسيمات الحزبية الى الصور الطبقية الحقيقية للاحزاب يشرف على اقسام من جماهير الشعب السودانى بعد تجارب مريرة من الامل والانتظار وقف شعبنا على باب الوطنى الاتحادى حتى مل الوقوف ورجع آسفا حزينا . وعلى ابواب حزب الشعب الديمقراطى ، وبعد ثورة اكتوبر تكرر نفس المشهد ، الا ان الفترة كانت قصيرة وانصرف الشعب فى طريقه .

وعبر التقسيمات الحزبية تظهر بوضوح التقسيمات الطبقية التى تشد الاحزاب لبعضها وتؤكد ان السقوط فى الحكم وفى ميدان التنمية (عصب التقدم) ليس سقوطا للاحزاب منفصلة عن بعضها ، بل هو سقوط لطبقات اجتماعية – سقوط لنادى الرأسمالية والطائفيين وعناصر التخلف فى الزراعة بشقيها .

والقوات المسلحة لاتخرج من اطار التحليل الطبقى ، وتشكل فى مستواها الاعلى وبالتجربة جزاءا من النادى الذى سقط طريقه الاقتصادى . واصبح لامفر من نظام سياسى جديد يعقب القوى الاجتماعية التى حكمتنا من قبل وتحكم اليوم فعليا – على تعدد الحكومات الحزبية منها والعسكرية .

وفى ثورة اكتوبر ، ولفترة بسيطة ، امتحن ايضا شعبنا فى القيادة الفئة العليا من البرجوازية الصغيرة ، وخاصة بين اوساط المثقفين . وما استطاعت هذه الفئة – رغم منجزاتها – ان تمنح شعبنا القيادة – فقد كانت اضعف من هذه المهمة التاريخية الثقيلة . لقد كان التفاف الجماهير المتقدمة حول جبهة الهيئات قائدة الاضراب السياسى والقوة الرئيسية فى اسقاط الحكم العسكرى يعبر عن رغبة شعبنا فى السير وراء قيادة جديدة تستطيع ان تحل مشاكله المزمنة لفترة مابعد الاستقلال . وما انهارت جبهة الهيئات لانه فرض عليها صراع صناعى بين الشيوعيين والاخوان المسلمين – هذا تفسير غير مرض لتجربة شعبية ذات ابعاد واسعة ومعان عميقة .

•

ماكان الصراع ايديولوجيا بين طريق جديد يعلن سقوط الطريق الشائك الذى ادمى السير عليه اقدام شعبنا ويشق منفذا جديدا للتقدم وبين الطريق القديم وقد كان الاخوان المسلمون وما زالوا بين البرجوازية الصغيرة الممثلين لمصالح النادى القديم الساقط فى امتحان القيادة .

وفى اللحظات الحاسمة عجزت الفئة الاجتماعية الجديدة التى منحها الشعب تأييدا بالغا عن فهم وادراك الحقيقة الاساسية للسير بالثورة للامام واعنى قضية الديمقراطية . لقد رجحت تلك الفئة – الا من قلة مارست النضال العملى بعد الاستقلال واخرى انتقلت الى مواقع النظرية الشاملة للتقدم الاجتماعى – رجحت الديمقراطية الليبرالية المشوهة طريقا للسلطة فى بلادنا . وكان هذا اختيارا للطريق القديم فالديمقراطية الليبرالية المشوهة ووالتنمية الرأسمالية هما لب سلطة النادى القديم فى بلادنا .

اذا فالسلطة الجديدة يبحث عنها فى اطار مفهوم ثورى جديد للديمقراطية يدعو كنتيجة منطقية له قوات اجتماعية جديدة لقيادة النادى يدعو الناس الذى من مصلحته التاريخية المطابقة لمصلحة اغلبية امتنا بمسك تلك الديمقراطية وحل مشكلة السلطة السياسية على اساس هذا المفهوم ولن نمل القول بان هذا النادى تقوم دعائمه بين الطبقات الحديثة فى بلادنا من اعمال مثقفين ثوريين وجماهير كادحة فى القرى والبوادى ومن رأسمالية وطنية ذات القدرة حقا على العمل فى ميدان التنمية ، لاتلك الفئة الطفيلية فى المجتمع .

والقيادة فى هذا النادى لا يمكن ان تكون مفروضة ، بل هى تنبع من المهمة الجوهرية التى تتجمع حولها تلك القوى الاجتماعية ، ومن حقيقة ان الطبقات الحاكمة منذ الاستقلال حتى اليوم فشلت فى مواجهة تلك المهمة وحلها بطريقة سليمة ، وذا لم يغد هناك مناص من الاعتراف بان المهمة الجوهرية لشعبنا بعد الاستقلال او التى تتحكم فى سير خطاه وتفسر كثيرا من المظاهر التى تثير فى النفس السخط من حياتنا السياسية والاجتماعية والثقافية هي النهض الاقتصادية . واذا اصبح امرا متفقا عليه بان البديل للخطة الراهنة لحل مهمة النهضة الاقتصادية ، والتى فشلت على مدى ثلاثة عشر عاما من الاستقلال ، هى خطة للتنمية على غير الطريقة الرأسمالية ، فان قيادة العاملين فكرا وواقعا هى النتيجة المنطقية للسنوات والايام المظلمة التى عاشها الشعب السودانى منذ الاستقلال .

وفى نهوض السلطة الجديدة بين اوساط الشعب الواسعة ، بين لهيب الامتحان القاسى الذى تفرضة الثورة المضادة على قوى الشعب فى بلادنا ، وبين البحث الحاد عن اخطاءه ونقائض وفضائل العمل الثورى توضع الضمانات والشروط اللازمة لقيام تجمع طبقى جديد مضمون القيادة والثبات واضح فكريا لا فى مهمة السير بالثورة الوطنية الديمقراطية قدما ، بل واضح ايضا فى الآفاق الاجتماعية لتلك الثورة

ماعاد امرا ممكنا استبعاد النظرية الماركسية عندما تطرح قضية الوضوح لهذا التجمع الطبقى البديل للنادى القديم . فقد دفعت الحركات الشعبية الثمن غاليا وهى تقيم بينها وبين الماركسية حجابا مصطنعا وتسلك طريق التجريب باستبعاد الماركسية عجزت اقسام كبيرة من الفئات الاجتماعية القائدة على التقدم فى العالم الثالث عن ان تضع الصيغة السليمة للتحالف بين الطبقات الثورية . عجزت تلك الاقسام فى تطبيق مفهوم سليم للديمقراطية الثورية التى ترفع من نشاط الجماهير الشعبية وتطلق قدراتها الخلاقة وتجعلها رقيبة بالفعل على السلطة وتقيد فى نفس الوقت النشاط المعادى للثورة ..عجزت عن ان تبنى مفهوما ثوريا لطبيعة جهاز الدولة القديم وطبيعة الدولة ذاتها . فانقلب ذلك وبالا على حركة التقدم

واصبحت اجهزة الدولة القديمة اداة من ادوات الثورة المضادة التى تلف بليلها الحالك اكثيرا من بلدان آسيا وافريقيا اليوم ... الخ

وكل هذه العقبات التى تفرضها فرضا المراحل العليا من الثورة الوطنية الديمقراطية تجد اجابة واضحة فى التطبيق الماركسى بين ظروف حركة التحرر الوطنى العالمية . وكل فئة اجتماعية جادة فى هذه الظروف لابد ان تعمل الفكر فى تلك القضايا وتديم التأمل فخطر اى خطر اجهاض هذه الثورة الفكرية ، وتحويل التغيير الثورى الذى يسير فى باطن مجتمعنا اليوم الى مجرد شكليات وانتقال للسلطة دون وجود مقومات حقيقية لكى تصبح السلطة الجديدة ملبية للمرحلة الحالية من تطور بلادنا .

وفى اعتقادى انه لكى تصعد طبقات اجتماعية جديدة للسلطة وتستعملها فى مستوى ماوصلت اليه مرحلة التطور الثورى فى بلادنا فانه لابديل للعمل الشعبى بوصفه مركز الثقل ، مهما تعددت الاشكال المباشرة لانتقال تلك السلطة . وتجربة العالم الثالث تؤكد ان هناك اكثر من شكل واحد لذلك الانتقال ..

بيان اللجنة المركزية يوم ١٩٦٩/٥/٢٥

من المهم فى هذه الظروف ان يتحد الحزب الشيوعى السودانى حول تحليل ماركسى للانقلاب العسكرى الذى حدث صباح اليوم ٢٥ مايو ١٩٦٩ اذ انه بدون اللجو الى التحليل الماركسى العلمى الذى يظل يقود خطوات حزبنا والحركة الثورية لاكثر من عشرين عاما فاننا نضل الطريق ونقع فى شرك التحليلات الذاتية المدمرة للعمل الثورى

.ولايمكن لنا ان نقدم هذا التحليل الا فى ضوء تكتيكات حزبنا المقرر فى مؤتمرة الرابع وفى كافة اجتماعات هيئاتة القيادية ، واخرها اجتماع اللجنة المركزية فى دورة مارس ٦٩ والمضمن فى الثوثيقتين «الوضع السياسى الراهن واستراتيجية وتكتيك الحزب الشيوعى السودانى » « و» فى سبيل تحسين العمل القيادى بعد عام من المؤتمر الرابع » .

١)يرى الحزب الشيوعى ان بلادنا بعد فشل اضراب فبراير ١٩٦٥ واجهت ثورة مضادة لجأت للعنف فى مراحلها المختلفة .

٢)بنى تكتيك الحزب الشيوعى منذ تلك الفترة على اساس الدفاع تمهيدا للهجوم .

٣)الخط الدفاعى يعنى تجميع الحركة الشعبية وتمتين مراكزها وفى مقدمة ذلك توحيد الحزب الشيوعى امام هجمات الثورة المضادة العنيفة والفكرية ايضا .

٤)بنضوج الظروف الموضوعية يتحول تكتيك الحزب الى الهجوم وسط حركة شعبية واسعة

٥)تنتصر الحركة الشعبية بمعنى وصول الحلف الديمقراطى تحت قيادة الطبقة العاملة للسلطة.

الاضراب الذى دعا له اتحاد العمال فى وجه الهجمة اليمينية على حكومة اكتوبر الاولى والتى بلغت ذروتها فى فبراير ١٩٦٥ وقادت الى استقالتها فعلا وتشكيل حكومة ذات اتجاه يمينى .

وتشكيل حكومة وطنية ديمقراطية عندما تنضج الازمة الثورية وسط الجماهير الحديثة

٦)لايرى الحزب الشيوعى لاستكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية والا نتقال بالثورة الى آفاق الاشتراكية بديلا لنشاط الجماهير وتصديها لكل مهام تلك الفترة .

٧)يشكل هذا الحلف الوطنى الديمقراطى من جماهير الطبقة العاملة فى القيادة وجماهير المزارعين والبرجوازية الوطنية والمثقفين الثوريين والاقسام الثورية فى القوات المسلحة التى تضع نفسها فى خدمة ذلك الحلف .

٨)يضع الحزب الشيوعى فى اعتباره كافة الاحتمالات التى ربما طرأت على علاقات القوى السياسية فى البلاد عبر هذه الفترة فكان يضع احتمال لجوء القوى الرجعية لاقسامها المسلحة فى الجيش لاقامة دكتاتورية عسكرية . ووقر أيضا سير النظام الرجعى نحو دكتاتورية مدنية الخ . وهذه الاحتمالات جميعها لم تكن تخرج عن كونها امتداد

للثورة المضادة فى البلاد .

٩)ولكن فى نفس الوقت كان الحزب الشيوعى يرى ايضا انه ربما لجأت فئات اجتماعية من بين قوى الجبهة الديمقراطية فى البلاد الى الانقلاب العسكرى . وموقف الحزب الشيوعى من هذه القضية لخصته اللجنة المركزية فى دورتها الاستثنائية فى مارس ١٩٦٩ على النحو التالى :

« أكد تكتيك الحزب الشيوعى انه لابديل للعمل الجماهيرى ونشاط الجماهير وتنظيمها وانهاضها لاستكمال الثورة الديمقراطية . وليس هذا موضوعا سطحيا عابرا . فهو يعنى ان الحزب الشيوعى يرفض العمل الانقلابى بديلا للنضال الجماهيرى والصبور والدؤوب واليومى وبين النضال الجماهيرى يمكن ان نحسم قضية قيادة الثورة ووضعها بين قوى الطبقة العاملة والشيوعيين . وهذا هو الأمر الحاسم لمستقبل الثورة والديمقراطية فى بلادنا . ان التخلى عن هذا الطريق واتخاذ تاكتيك الانقلاب هو اجهاض للثورة ونقل لمواقع قيادة الثورة فى مستقبلها وفى حاضرها الى فئات اخرى من البرجوازية والبرجوازية الصغيرة . وهذه الفئات يتخذ جزء منها موقفا معاديا لنمو حركة الثورة كما ان جزءا آخر منها (البرجوازية الصغيرة) مهتز وليس فى استطاعته السير بحركة الثورة الديمقراطية متصلة بل سيعرضها للالام وولاضرار واسعة . وهذ الجزء اختير فى ثورة اكتوبر فاسهم فى انعكاسة العمل الثورى فى بلادنا .

١٠)ماهى هى طبيعة احداث هذا الصباح — الاثنين ٢٥ر٥ر١٩٦٩ — وما هو وضعها الطبقى ؟

× ماجرى صباح هذا اليوم انقلاب عسكرى وليس عملا شعبيا مسلحا قامت به قوى الجبهة الوطنية الديمقراطيةعن طريق قسمها المسلح .

× ادى هذا الانقلاب الى تغيير فى القوى الاجتماعية التى كانت بيدها القوات المسلحة ونعنى قوى الثورة المضادة .

× طبيعة هذا الانقلاب نبحث عنها فى التكوين الطبقى للمجلس الذى باشر الانقلاب (مجلس الثورة) وفى التكوين الجديد للقيادات هذا البحث يشير الى ان السلطة اليوم تتشكل من فئة البرجوازية الصغيرة فى البلاد .

بهذا اصبحت مهمة الحزب الشيوعى فى تطوير الثورة فى بلادنا والوصول بها الى تأسيس الجبهة الديمقراطية بقيادة الطبقة العاملة – اصبحت هذه المهمة تنجز (أ) تحت سلطة طبقة جديدة هى فى واقع الامر بمصالحها النهائية جزء من قوى الجبهة الديمقراطية فى البلاد (٢) تحت ظروف ازيحت فيها الثورة المضادة عن قمة السلطة .

أ)اذا استطاعت الطبقة الجديدة ان تقبض على زمام الامور فى القوات المسلحة وتبقى السلطة بين يديها فان ظروفا جديدة تتهيأ بالنسبة لتطور الثورة الديمقراطية وانتصارها فى انجاز مهام مرحلة التطور الوطنى الديمقراطى وفتح آفاق الاشتراكية ، ذلك التطور الذى لن يتم الا بمبادرة الجماهير وبقيادة الجماهير العاملة .

ب)من المؤكد فى حالة بقاء هذه السلطة ان تتأثر بالجو الديمقراطى العام فى بلادنا وبالمطالب الثورية للجماهير وليس لها طريق آخر . وستلقى الفشل اذا ما حاولت ان تختط لنفسها طريقا يعادى قوى الثورة السودانية .

٣)لكيما ترتبط السلطة الجديدة ارتباطا عميقا فى الاهداف وفى المنهج بالقوى الديمقراطية لابد ان يلعب الحزب الشيوعى دورا بارزا أولا فى دعم وحماية هذه السلطة امام خطر الثورة المضادة وثانيا ان يحتفظ بقدراته الايجابية فى نقد وكشف مناهج البرجوازية الصغيرة وتطلعاتها غير المؤسسة لنقل قيادة الثورة من يد الطبقة العاملة الى يدها . فالبرجوازية الصغيرة ليس فى استطاعتها السير بحركة الثورة الديمقراطية بطريقة متصلة . وثالثا فى الاهتمام البالغ بنشر الايدولوجية الماركسية بين صفوف الحزب وصفوف الجماهير الثورية وخاصة الطبقة العاملة . وان اى تراخ فى هذا الميدان يؤدى الى انتشار افكار الديمقراطيين الثوريين من البرجوازية الصغيرة مما يعد انتكاسة بين الجماهير الثورية .

ومهما كان المنهج الذي تسلكة السلطة الجديدة فان تطور الثورة الديمقراطية يعتمد على درجة تنظيم الجماهير ومستوى وعيها ومقدرتها الفعلية فى النضال والوحدة والالتفاف حول مطالبها الاصلية العريقة الاساسية التى تستهدف التغيير الاجتماعى الديمقراطى . ولهذا فان تأييد الحركة الجماهيرية للسلطة الجديدة مرتبط بمبدى استجابتها لهذه المطالب وسيرها فى طريق الارتباط بالشعب . وفى هذا الصدد على الحركة الشعبية ان تتفادى الاخطاء التى حدثت فى اكتوبر وتتجنب التأييد الاجوف الذى يساعد العناصر الوصولية والانتهازية التى تتمسح باعتاب كل سلطة جديدة .

ومن جهة اخرى فان قوى الثورة المضادة لن تقف مكتوفة الايدى وستوجه هجوما نحو الحركة الثورية لعزل السلطة السياسية الجديدة والضغط عليها ثم ضربها للعودة للحكم من جديد . وهذا يفرض على كل منظمات الحركة الجماهيرية رفع درجة يقظتها وتماسك صفوفها فى وجه هجوم الثورة المضادة .

كل هذا يعتمد نجاحه على تماسك فروع الحزب والارتفاع بمستوى الوحدة والانضباط والوضوح الفكرى والسياسى حول خط الحزب وتكتيكاته التى صاغها المؤتمر الرابع وطورتها اللجنة المركزية ، وبصفة خاصة فى دورة مارس هذا العام .

ان اللجنة المركزية للحزب الشيوعى تهيب بكل الاعضاء والفروع والمناطق ان يدعموا من وحدة الحزب الفكرية والسياسية والتنظيمية ، وان يؤمنوا الحزب من الافكار الضارة وان يكرسوا كل جهودهم ووقتهم لتنظيم الجماهير ورفع مستوى الحركة الشعبية فى البلاد للسير فى طريق استكمال الثورة الوطنية الديمقراطية .

اللجنة المركزية للحزب
الشيوعى السودانى
٢٥ر٥ر١٩٦٩

بيان مشكلة الجنوب

ـ بيان ٩ يونيو

اذاع السيد اللواء أ . ح جعفر محمد نميرى رئيس مجلس قيادة الثورة البيان التالى :

مواطنى الاعزاء :

ابادر فأهنئكم احر التهانى واعبر لكم عن اطيب الامنيات فى هذه اللحظات التاريخية الى يعيشها شعبنا العظيم فى ظل ثورته المظفرة .

لاشك انكم الان على علم بأهداف الثورة والاهداف التى اعلنتها واعلنها السيد رئيس مجلس الوزراء صبيحة يوم ٢٥ مايو الخالد ولا شك انكم تدركون ايضا أن ثورتكم هذه هى امتداد لثورة الحادى والعشرين من اكتوبر ، تعمل من اجل البعث الجديد لبلادنا ومن اجل التقدم الاجتماعى وتبديل حياة البؤس والشقاء التى ظلت نعانيها جماهير شعبنا فى ظل الأوضاع البائده ، ان ثورة مايو هى ثورة ضد الاستعمار والامبريالية تمديدها فى صدق واخلاص لحركات التحرر والانعتاق فى البلدان العربية وفى العالم بأسره .

مواطنى الاعزاء :

ان الثورة تدرك الابعاد الحقيقية لمشكلة الجنوب وهى مصممة على المضى قدما لايجاد تسوية نهائية لتلك المشكلة التى تحملت اعباءها جماهير شعبنا فى جنوب البلاد وشمالها ، اننا جميعا ندرك الجذور التاريخية لقضية الجنوب والتركة المثقلة التى القاها على كاهلنا جميعا الاستعمار البريطانى الذى درج عن قصد وتدبير على رسم خطة التطوير غير المتكافىء بين شقى البلاد فى الجنوب والشمال ، ولقد كانت النتيجة الطبيعية لذلك التخطيط الاستعمارى ، ان وجه اخواننا الجنوبيون انفسهم عشية استقلال بلادنا فى وضع غير متكافىء مع اخوانهم فى الشمال فى كل المجالات .

لقد فشلت القوى التقليدية التى تعاقبت على السلطة منذ الاستقلال ان تجد حلا

لمشكلة الجنوب وقد استغلت هذه القوى سلطة الدولة للاثراء الحرام وخدمة المصالح الحزبية الضيقة وتجاهلت المصالح الحقيقية لجماهير شعبنا سواء كان ذلك فى الجنوب او الشمال .

ولعله غنى عن الذكر ان اقول ان معظم القادة الجنوبيين انفسهم قد اسهموا وبقدر وافر فى تدهور الأحوال فى ذلك الجزء العزيز من بلادنا وعبر السنين ومنذ سنة ١٩٥٠ وحتى يومنا هذا ظل معظم اولئك القادة يتحالفون مع القوى الرجعية فى الشمال ومع الدول الاستعمارية صاحبة المصلحة فى بقاء المشكلة دون حل نهائى وكان رائدهم فى ذلك الكسب الشخصى .

مواطنى الاعزاء :

ان اعداء الشمال هم فى الوقت نفسه اعداء الجنوب ، ان عدونا المشترك الذى يجب ان نوحد جهدنا جميعا لسد الطريق امام مخططاته ومؤامراته هو الامبريالية والاستعمار الذى يستغل الشعوب العربية والافريقية ويقف حجر عثرة فى سبيل تقدمها وفى الداخل فان لنا عدوا مشتركا هو القوى الرجعية التى تمصل قوام الثورة المضادة وتقف سدا امام انطلاق بلادنا شمالا وجنوبا نحو التقدم والرخاء والاشتراكية .

ان ثورة الخامس والعشرين من مايو ليست كانقلاب نوفمبر سنة ١٩٥٨ الذى خططه الاستعمار مع العناصر الرجعية فى داخل القوات المسلحة وخارجها لضرب الحركة الجماهيرية الهادفة للاصلاح الاجتماعى والديمقراطية الحقة فى جنوب البلاد وشمالها ، ان ثورة الخامس والعشرين من مايو هى نقيض لانقلاب نوفمبر سنة ١٩٥٨م أنها ثورة ضد الاستعمار وضد الدوائر التقليدية والاحزاب الفاسدة التى خربت مصالح الشعب فى جنوب البلاد وشمالها واجهضت ثورة اكتوبر بهدف تصفية الحركة التقدمية فوضعت نظاما ديكتاتوريا رجعيا .

مواطنى الاعزاء :

ان حكومة الثورة لا تهيب الاعتراف بالواقع ، انها تدرك ان ثمة فوارق تاريخية وثقافية بين الشمال والجنوب وتؤمن ايمانا اكيدا ان وحدة البلاد يجب ان تبنى على ضوء هذه الحقائق الموضوعية ، ان من حق شعبنا فى الجنوب ان [illegible] ثقافاته وتقاليده فى نطاق سودان اشتراكى موحد .

ومن اجل تحقيق هذه الاهداف فقد عقد مجلس قيادة الثورة مجلس الوزراء اجتماعات مشتركة وبعد مناقشات بناءة ومستفيضة قررا العمل على خلق الحكم الذاتى الاقليمى فى نطاق السودان الموحد .

مواطنى الاعزاء :

اننا نرى انه من الاهمية بمكان عظيم نمو حركة اشتراكية ديمقراطية فى الجنوب تضع يدها على يد الحركة الثورية فى الشمال على قدم المساواة والاخاء فى سبيل تحقيق اهدافنا التقدمية المشتركة ولتتقلد تلك الحركة الديمقراطية فى الجنوب زمام السلطة فى هذه الرقعة العزيزة من بلادنا لوقف النشاط الاستعمارى كشرط اساسى فى سبيل التطبيق العلمى السليم لمبدأ الحكم الذاتى الاقليمى .

فى سبيل حكم ذاتى اقليمى :

ومن اجل الاعداد لليوم الذى يستطيع فيه شعبنا فى الجنوب ممارسة حقه فى الحكم الاقليمى فقد قررت ثورتكم :

١) استمرار ومد فترة قانون العفو العام .

٢) وضع برنامج اقتصادى اجتماعى ثقافى للجنوب .

٣) تعيين وزير لشئون الجنوب .

٤) تدريب كادر متمرس لتولى المسئولية .

وسوف تنشىء الحكومة ايضا لجنة خاصة للتخطيط الاقتصادى فى الجنوب كما سوف تعد ايضا ميزانية خاصة بالجنوب تستهدف رفع مستواه ليقف على قدميه فى وقت قريب .

اخوانى الاعزاء مواطنى المديريات الجنوبية :

لا شك انكم تدركون انه من الضرورة القصوى ان يستتب الامن والسلام فى الجنوب وترفرف الطمأنينه فى ربوعه وتعود حياة الجماهير الى مسارها الهادىء بعد طول العناء حتى تتمكن من تنفيذ هذه البرامج وهذه هى مسئوليتكم الاولى وعليه فاننا نناشدكم بكل ما نملك من اخلاص وفى كل مكان تتواجدون فيه ان تحافظوا على الامن وتتعاونوا معنا يدا واحدة وشعبا واحدا واهدافا مشتركة واحدة لنبنى معا سودانا جديدا ديمقراطيا متحد وندعو اخواننا الموجودين الان بالخارج ان يعودوا الى وطنهم ليتعاونوا معنا فى سبيل الوصول الى هذه الغايات السامية .

خطاب عبد الخالق :

القاهرة فى الثانى عشر/مايو/١٩٧٠

عزيزى التجانى :

تحياتى الحارة لك وللأخ الجزولى وكافة الرفاق بمديرية الخرطوم .

أسمع كثيراً وأقرأ القليل عن سير الأحداث فى بلادنا . وقد لفت نظرى موقف مديرية الخرطوم من العناصر اليمينية المتكتلة : هذا فيما يبدو أول موقف سليم نتخذه بعد أغسطس عام ١٩٦٤ حينما لفظ حزبنا العناصر اليسارية المخربة . صحيح أننا بعد ذلك أدنّا كتلة مختار عبيد ، ثم قبلنا استقالة محمد احمد سليمان ولكن أغلبنا كان يفعل ذلك دون انفعال ثورى ودون ايمان عميق بان ثمة صراعات مبدئية فى الحزب الشيوعى لا مجرد تيارات شخصية كما كانت تصور القضية العناصر المتكتله .

وفى اعتقادى ان الحزب الشيوعى لن يستطيع اجتياز هذه الفترة الحاسمة فى تاريخه من غير أن يطهر صفوفه من العناصر اليمينية ، والبوليسية ومن كل العناصر المهتزة فكرياً . حركة الثورة السودانية تتطلب فى الظروف الراهنة حزباً موحداً الى أقصى الدرجات ، ومطهراً من الاتجاهات اليمينية . إن الاتجاه البورجوازى و «الأبوى» عند بعض كوادر الحزب وخاصة من غير الملتصقين بحياة الحزب الداخلية ـــ والرامى الى المصالحة حفاظاً على الوحدة ـــ يؤدى فى نهاية الأمر إلى تسميم جسد الحزب الشيوعى ، وإلى شله نهائياً وتجريده من القدرة على العمل ومن إرادة الحركة .

وهذا الاتجاه موجود بين أضعف قطاعاتنا الحزبية وأعنى قطاع اللجنة المركزية . ظللنا نعانى من آثاره السلبية منذ عقد المؤتمر الرابع حتى يومنا هذا :

«اتجاه المناقشة المفتوحة العامة إلى ما لا نهاية بحجة أن هناك عملًا لتطوير خط الحزب . فالمؤتمر التداولى فى رأيهم لايحسم الخلافات المطروحة الآن ، والمؤتمر الخامس لايحسم ايضاً الخلافات فى الوضع القيادى وماذا كان محصول هذا ؟

لقد ظل الحزب الشيوعى يناقش منذ نهاية المؤتمر إلى يومنا هذا ، كم سنة ياترى ؟ أليس هذا وضعاً شاذاً علينا أن نفكر فيه جيدا ؟

إن اتخاذ كافة الإجراءات الديمقراطية فى حياة الحزب قصد خلق ظروف فاضلة لتنمية خطه واكتشاف الأخطاء فيه بالعمل ، ومن خلال النضال اليومى ، وبوجود حساسية فى مستوى عال وسط قيادته أمور دائمة فى الحزب الشيوعى ؛ ولكن ترك النزاعات الفكرية دون حسمها أمر آخر ومضر فى تقديرى بالحزب الذى يسلك هذا المنهج .

هل المؤتمر التداولى لايستطيع حسم النزاعات الراهنة ؟ .. لكى نجيب على هذا السؤال أتفق معك فى أنه من المهم أولًا تحديد هذه النزاعات وأعتقد ان هذه النزاعات محددة وواضحة فى :

أولا : تحديد الطبيعة الطبقية للسلطة الراهنة . نحن نقول بانها بورجوازية صغيرة والتيار اليمينى يرفض هذا التحديد ويقول انهم ديمقراطيون ثوريون وقد يبدو ألّا نزاع بين الرأيين ؛ وهذا خطأ فى رأيى . نحن جميعا نقول بالبورجوازية الصغيرة نعنى أنه لابد للحزب الشيوعى أن يضع الفواصل الفكرية بينه وبين هذه الفئة فنحن ماركسيون لينينيون وهم غير ذلك ، نعنى ان مناهجنا فى العمل تختلف ولابد أن ندعم المنهج الماركسى فى العمل بين الجماهير نعنى أننا نفهم الثورة الديمقراطية ونتصورها على أساس برنامج كامل هو البرنامج الذى أقررناه فى المؤتمر الرابع للحزب الشيوعى ؛ نعنى أن مرحلة الثورة الديمقراطية هى مرحلة انتقال للبناء الاشتراكى ؛ ونعنى ان الاشتراكية هى ديكتاتورية البروليتاريا . وفى الظروف المحيطة بنا ، وأعنى ان البورجوازية الصغيرة الحاكمة هى قطاع عسكرى ، فنحن ضد التصور الذى يقول بان القوات المسلحة وأجهزة الدولة هى البديل لحركة الشعب وللديمقراطية بالنسبة للجماهير وان هذا التصور قائم ويقوى ولا يضعف .

التيار اليمينى بحديثه عن «الديمقراطيين الثوريين» يحاول استغلال مستوى الوعى المنخفض بين الجماهير وبين قطاعات فى الحزب الشيوعى التى تتأثر بهذه العبارة ، وبالتالى فهو يعارض كل تصوراتنا للعمل الثورى ويدعو عملياً الى ركود حركة الشعب وتعفنها تحت ديكتاتورية هذه الفئة الى ما لا نهاية .

ثانيا : نختلف فى تقديرنا لوزن قوى الجماهير الشعبية والشيوعية ، وهذا ما أسمته العناصر اليمينية بتوازن القوى . اعتقد انك تلاحظ فى اجتماعات اللجنة المركزية انهم يرون وجود توازن جديد للقوى الاجتماعية فى البلاد بمجرد ان قطاعاً عسكرياً من البورجوازية الصغيرة تسلّم السلطة ؛ وبهذا — حسب رأيهم — أصبح الحزب الشيوعى وحركة الجماهير الديمقراطية فى وضع ضعيف فعليهما أن يبنيا تكتيكاتهما على هذا الأساس .

تحت هذا المفهوم ضاع موقف اللجنة المركزية فى عدة احداث هامة : استدعاء كادر من الحزب بواسطة وزير الداخلية ، التعديل الوزارى الخ .

فى رأيى ان هذا تصور خاطىء أدى الى اتجاه يمينى متكامل . ان تغيير السلطة فى الخامس والعشرين من مايو أدي الى : اولا : اختلال توازن القوى فى البلاد لصالح حركة الجماهير الثورية ككل ، ثانيا : أن اقوى هذه الفرق على الاطلاق هى الحزب الشيوعى

وحركته الديمقراطى .

والتقديران هما مفترق الطريق فى التاكتيك وفى قضايا كثيرة ومتشعبة .

ثالثا : نختلف فى تفهمنا للنشاط اليمينى للعناصر البورجوازية الصغيرة (أصلًا كانت العناصر اليمينية لاترى يميناً فى السلطة) . لقد دلت تجربتنا — إن قصر تفهمنا النظرى — ان هذه الفئة لها مخطط واضح يستهدف اولًا اضعاف مراكز الحزب الشيوعى بين الجماهير ريثما يقوى ساعدها ويشتد ثم تصفيته فى نهاية الأمر . وليس هذا بأمر غريب او مثير للدهشة لمن يرى ان طبيعة السلطة بورجوازية صغيرة .

وفى رأيى اننا نختلف فى هذه النقطة الهامة : نحن نريد ان نزوّد اعضاء حزبنا ومجموع الحركة الديمقراطية بهذا الفهم حتى يستطيعوا صرعه ، والاتجاه اليمينى لايرى ذلك ، مما يؤدى الى اشاعة الغفلة بين الحزب الشيوعى والجماهير .

وفقا لهذا التصور أرى ان هناك مخططات تسير كالتالى :

أولا : عزل التنظيمات الجماهيرية الديمقراطية عن الحزب الشيوعى ووضعها تحت تصرف القيادة العسكرية للبورجوازية الصغيرة . اتحاد الشباب يرون استيعابه فى ادارة الشباب ، تملّق قيادات النقابات العمالية بطرق شتى ومحاولة افهامها انها شيء له مصالحه المختلفة عن طليعتها الماركسية اللينينية الخ الخ .

ثانيا : ترويض الحزب الشيوعى على قبول وضع ضعيف طالما نجحت الصيغة الاولى الخاصة باختيار بعض أعضائه وزراء فمن الأصوب مواصلة هذه الصيغة والنتيجة هى أن هناك جواسيس يعملون لصالح أجهزة الأمن ، والحزب الشيوعى (المكتب السياسى واللجنة المركزية) عاجز عن اتخاذ موقف منهم : لايستطيع وضع حدود تنظيمية حماية لنقاء الحزب . وفى رأيى أن هذه الصيغة **الناجحة حتى اليوم** ستواصل فى الخامس والعشرين من مايو القادم : طرح ميثاق إما بهدف تكوين «تنظيم شعبى» أو تكوين لجان لمناقشة الميثاق يعين فيها بعض الشيوعيين تعيينا . وهكذا الخ ... النتيجة أن الحزب الشيوعى سيجد نفسه فى النهاية عاجزاً عن الدفاع عن برنامجه ، وعاجزاً عن قيادة حركة الجماهير فى طريق حسم الثورة الديمقراطية ، النتيجة فى النهاية هى عزل كادر الحزب المتمسك بالماركسية اللينينية نقية وضربه .

أين الحلقة الرئيسية ؟

استمراراً لموقفنا من النظام والمعلن فى بيانات اللجنة المركزية منذ الخامس والعشرين من مايو أعتقد انه لكى تتطور حركة الجماهير الثورية ، ولكى يدعم هذا النظام بتطوير ايجابياته وبالنضال ضد كل مناهجه وتصوراته وخططه السلبية لابد ان يستعيد الحزب الشيوعى قدراته على العمل والفعالية . وهذا لن يتم إلا بتصفية الاتجاهات اليمينية الانتهازية فى داخله ؛ إلا بوجود قيادة ماركسية لينينية .

وفى هذا أقترح :

١ ـــ عقد المؤتمر التداولى لكادر الحزب قبل الخامس والعشرين من مايو لحسم النزاع الداخلى فى حزبنا لصالح الاتجاه الماركسى اللينينى . وأعنى كلمة **حسم** حقيقة .

٢ ـــ ان نحضّر مباشرة المؤتمر الخامس لانتخاب قيادة جديدة من العناصر التى اوضحت حقائق الصراع الداخلى منذ الخامس والعشرين من مايو انها تقف بثبات ضد الاتجاه اليمينى .

أتابع فى اصحف تصريحات المصفى القانونى للحزب الشيوعى او يهوذا الشيوعيين السيد الوزير احمد سليمان ! .. الى متى يحتمل الشيوعيون هذا الدمّل فى جسدهم ؟

مع تحياتى وتمنياتى لكم بالنجاح والصحة

اخوك

عبد الخالق محجوب

حول المؤسسات المؤممة والمصادرة
عبد الخالق محجوب

يمكننا ان نقسم هذه المؤسسات تقسيما وظيفيا على الوجه التالى تقريبا .

(أ) المصارف .

(ب) مؤسسات انتاجية .

(ج) مؤسسات للتجارة والتوزيع .

بداية علينا الفصل بين المؤسسات المؤممة والمصادرة وذلك لان اهداف التأميم والمصادرة تتباين ولايمكن اعتبارها متطابقة تطابقا تاما ، فالتأميم فى البلدان المتخلفة يستهدف احد امرين :

(أ) وضع يد الدولة على مراكز استراتيجية فى الاقتصاد الوطنى قصد تحريره من القبضة الاجنبية ، قصد تنفيذ الخطة الاقتصادية المركزية بحيث يمكن تخطيط تلك المراكز الاستراتيجية حتى تتيسر ظروف مواتية لتحقيق اهداف الخطة .

(ب) او وضع يد الدولة على انشطة اقتصادية بعينها يمكن من ورائها توفير فائض اقتصادى يسهم فى تحقيق خطة التنمية او فى التزامات الدولة فى الانفاق غير المنتج مما هو ضرورى لرفع مستوى معيشة السكان ولان الثورة السودانية ثورة وطنية وديمقراطية — أى لانها ثورة تستهدف فى المقام الاول استكمال عوامل التحرر الوطنى ثم التقدم الاجتماعى فالتأميم يتوجه اولا لخدمة هذا الغرض واعنى لتحرير اقتصاديات البلاد من النفوذ الاستعمارى والتبعية ، مواقع هذا النفوذ كانت وبعضها مازال ، فى الميادين التالية :

١/ المصارف ، وقد تحقق الآن وضعها فى يد الدولة السودانية ولكن من المهم مراجعة عدة اتفاقيات والتثبت فعلا من انها لا تؤثر على استقلالنا (مجموعة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولى وخاصة قانون السحب الخاص) . وان تتأكد من مدى نفوذ سياسة هذا الصندوق على البنك المركزى وان نراجع سياستنا فى اجتماع محافظى هذا الصندوق الخ .

٢/ التجارة الخارجية ماهو حجم نصيب الدولة فى هذا القطاع الان وبعد التأميم من الضرورى ان يكون هناك وضوح كاف حول هذه المسألة حتى نستطيع رسم سياسة صحيحة ، لأن الدولة يجب ان تسيطر فى آخر الامر كليا على التجارة الخارجية .

ماهو حجم نصيب الراسمالية السودانية فى هذا الميزان ؟ علينا ان نوجه بالالتزام جزء من ارباحها بطريقة فعالة .

١/ لدعم الخزينة .

٢/ للاسهام فى ما حددت الخطة الخمسية من التزامات القطاع فى حقل الصناعة كما علينا ان نعمل منذ الآن على توظيف كادر سودانى مقتدر .. الخ .

٣/ شركات التأمين بصورها المختلفة وهذه المؤسسات هامة لحركة الصناعة والتجارة الخ ..

بالاضافة الى هذا فلدى هذه الشركات ارصدة كبيرة يمكن ان تلعب دورا فى التنمية فى الميزانية العامة الخ ..

من المهم تدريب كادر سوذانى يعمل فى الدولة قصد تأميم هذه الشركات .

ان المصادرة فى هذه الفترة الوسطيه من الثورة الوطنية الديمقراطية تعتبر عقوبة اقتصادية على اصحاب المال (من الرأسماليين) الذين يخرجون على قوانين واوامر الدولة المالية والاقتصادية وبهذا يضعون التخطيط المركزى ومؤشراته المختلفة التى رسمتها الدولة . وبما ان هذا الاجراء السياسى الاقتصادى الاجتماعى اجراء خطير فى هذه المرحلة التى مازالت فيها العناصر الرأسمالية مدعوة للاسهام فى ميدن التنمية وتنفيذ الخطة الخمسية واكثر من ٤٢٪ للقطاع الرأسمالى فى الخطة الخمسية . من المهم ان لاتقتصر المصادرة فى اطار سيادة الدولة على رعاياها .

يجب ان تحاط المصادرة بالتالى .

١/ وضع تشريعات دقيقة ومفصله ومحكمة تشمل الجرائم التى تستوجب توقيع عقوبة المصادرة .

٢/ تعرض الاموال المختلفة على دائرة قضائية لها القدرة على الحسم السريع فى القضايا وذات قدرات سياسية ايضا «برئاسة عضو من مجلس قيادة الثورة مثلا .

لماذا نقترح هذا ؟

(أ) لان فى هذا ضمان لأنتفاء الفساد وتفادى القرارات الذاتية التى ربما طوحت فى كثير من الاحيان عن الموضوعية .

(ب) لادخال الطمأنينة فى قلوب اصحاب المال الذين تحتاج اليهم البلاد الى استثماراتهم فى هذه الفترة مدركين جيدا ان العلاقات الراسمالية ، ما زالت تمتد الى اعماق

مجتمعنا ، الى خلاياه الاساسية .

فالتموين الذى يقوم به الرأسماليون المنتشرون فى كل بقاع البلاد ، وضمان مواصلة هذا العمل امر حيوى لا بالنسبة لاقتصاد البلاد وحسب بل بالنسبة لامن السلطة ولبقائها ، وتمويل الزراعة وخاصة فى القطاع التقليدى (فول ، سمسم ، كركدى الخ ..) يقوم به ايضا الرأسماليون ، وهكذا ..

(اخبار الاسبوع — يوليو ١٩٧٠)

قرار المؤتمر التداولى لكادر الحزب
الشيوعى السودانى ١٩٧٠/٨/٢١

منذ الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٩ نشأ وضع سياسى جديد فى بلادنا ، بأنهيار سلطة الثورة المضادة المشكلة من اشباه الاقطاعيين والبرجوازية والعناصر السياسية المرتزقة المرتبطة بالاستعمار الاجنبى قديمة وحديثه ، وبقيام سلطة الفئات التقدمية من البرجوازية الصغيرة المعادية للاستعمار التى هى احدى الطبقات صاحبة المصلحة فى تحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية .

ويتميز هذا الوضع الجديد بخواص هى :

* تم التغيير فى ظروف لم تكن فيها حركة الجماهير فى حالة نهوض .
* التغيير فى السلطة تم عن طريق العنف ، بواسطة مجموعات تقدمية فى الجيش النظامى .
* السلطة الجديدة الناجمة عن هذا التغيير تقيم علاقات تحالف مع حركة الطبقة العاملة السودانية فى مستوى بعينه .

تتأثر فئات هذه السلطة بأفكار الديمقراطيين الثوريين فى المنطقة العربية وخاصة ماجاء منها من الجمهورية العربية المتحدة .

قبل ان ننظر فى اثر هذه التغييرات التى طرأت على الوضع فى بلادنا لابد ان نجلو بعض القضايا الفكرية الهامة التى تساعدنا فى تحديد مواقعنا وتكتيكاتنا والتى كانت مثار جدل وخلاف فى حزبنا .

اول هذه القضايا يتعلق بالازمة الثورية ، والخلط بينها وبين حالة السخط الشعبى فى ظروف معينة . فقد وقع خلط من هذا النوع فى تقييم الظروف التى سبقت ٢٥ مايو ١٩٦٩

ان الازمة الثورية حسب تعاليم الماركسية اللينينية هى تلك الحالة التى يعجز فيها النظام الحاكم عن مواصلة حكمه ، والتى ترفض فيها الجماهير البقاء فى ظل ذلك الحكم ، معبرة عن هذا بتمرداتها التلقائية الواسعة . ولحزبنا تجارب ومناقشات عديدة فى الماضى بدرجة لاتسمح بالخلط بين الازمة الثورية وحالة السخط الشعبى .

ولايمكن الاستدلال فى هذا الصدد بأضراب اغسطس ١٩٦٨ بأعتباره اشارة على وجود ازمة ثورية أو اقترابها لقد ناقشت اللجنة المركزية تقييما لهذا الاضراب فى دورة مارس ١٩٦٩ ولم ير فيه احد اعضائها علامة على اقتراب الازمة الثورية أو نضوجها . فقد تضافرت عوامل عديدة ادت الى اتساع مدى ذلك الاضراب ، من بينها على سبيل المثال

عدم تطبيق الكادر على عمال المؤسسات الرأسمالية . بينما نلحظ فى التطورات التى اعقبت الاضراب هبوطا فى نشاط الجماهير العاملة فى القطاع العام نتيجة لرفع اجورها .

ان نجاح العملية العسكرية من حيث قلبها للسلطة لاينهض دليلا على نضج الازمة الثورية . ان هذا النجاح يعود الى عوامل مختلفة ومتشابكة منها السياسى والتكتيكى والعسكرى الخ ، ولكن ليس من بينها بالتأكيد نضج الازمة .

ان القول بوجود ازمة ثورية كان نتاجها تغيير السلطة الرجعية فى ٢٥ مايو ليس سوى مراجعة لتعاليم الماركسية الينينية حول الثورة وشروطها .

قلب السلطة عن طريق العنف

ترطبت بهذه القضية قضية قلب السلطة عن طريق القوة . وهنا ايضا لانضيف جديدا فالماركسية اللينينية واضحة فيما يختص بالشروط الازمة لانجاح التمرد الثورى المثلح ماديا وسياسيا :

لكى ينجح التمرد المسلح ينبغى الا

يعتمد على التآمر ، ولا على حزب ، وانما على الطبقة الطليعة . هذا هو الشرط الاول .

يجب ان يستند التمرد على نهوض ثورى بين الجماهير . وهذا هو الشرط الثانى .يجب ان يعتمد التمرد على وجود ذلك المنعطف فى تاريخ الثورة الصاعدة عندما يصل نشاط الصفوف الطليعية من الشعب الى قمته ، وعندما يبلغ التردد فى صفوف الاعداء وفى صفوف الاصدقاء الضعاف والمترددين للثورة ، مداه . وهذا هو الشرط الثالث .»

(ف . أ . لينين : الماركسية والتمرد المسلح)

هذه هى وجهة النظر الطبقية للاحزاب الشيوعية . وهى تتقيد بها ولاتفرضها قسرا على الجماعات السياسية الاخرى . وهذا هو الموقف الذى تمسك به المكتب السياسى لحزبنا وهو ينظر فى اقتراح تنظيم الضباط الاحرار بالتحضير لتغيير السلطة عن طريق انقلاب عسكرى . وكان الجوهرى فى موقف المكتب السياسى ان تكون العملية العسكرية تتويجا لنهوض ثورى بين الجماهير .

وقد كان لزاما على قيادة الحزب فيما بعد ان توضح الفروق الايديولوجية بين المفهوم الماركسى لقضية قلب السلطة بالقوة ، ومفاهيم مختلف جماعات البرجوازية الصغيرة . ولو تخلت قيادة الحزب عن القيام بهذه المهمة فأن النتيجة الرئيسية هى تفشى التفكير الانقلابى كأداه للمحافظة على السلطة الثورية ولحل الخلافات التى تنشأ بين اطرافها أو بينها وبين الحركة الثورية الشعبية .

ان التمسك بهذا المفهوم الماركسى لتغيير السلطة لم يحل بيننا وبين تقييم ماحدث صباح الخامس والعشرين من مايو من الزاوية السياسية واثره على الحياة فى بلادنا . فقد ادركنا ان هناك سلطة جديدة ذات طابع معاد للاستعمار وتقدمى نشأت فى البلاد ، فقررنا دعمها وحمايتها وتطويرها .

تكتيكاتنا فى الفترة الجديدة

طرحت الظروف السياسية الجديدة التى حددنا معالمها آنفا ، قضايا تكتيكية جديدة .

* على الرغم من ان حركة الجماهير الثورية لم تكن فى صعود قبل الخامس والعشرين من مايو ، الا ان انهيار السلطة الرجعية وقيام سلطة وطنية تقدمية مكانها ادى الى تغيير فى توازن القوى لصالح حركة الجماهير ، والى مد ثورى وسطها . محصول هذه الفترة يؤكد ان هذه الحركة انتقلت الى مواقع الهجوم ضد الاستعمار واعوانه من قوى اليمين فى البلاد . وبهذا تحول تكتيك الحرب الشيوعى من الدفاع الى الهجوم .

لقد تحقق هذا الانتقال نتيجة للتكتيك الدفاعى الناجح الذى سلكه الحزب الشيوعى بعد انتكاسة ثورة اكتوبر ١٩٦٤ ، والذى مكن الحركة الثورية من المحافظة على تنظيماتها الطبقية الاساسية — وفى قلبها الحزب الشيوعى نفسه — والذى ادى من ناحية اخرى الى اضعاف نفوذ دعاة الاصلاح اليمينى بين الجماهير وشد انظار الاقسام المتقدمة منها الى مواقع التغيير الاجتماعى .

* بوجود سلطة تمثل قوة من القوى الوطنية الديمقراطية تهيأت امام الحركة الثورية امكانيات عملية لتنفيذ اجزاء من برنامج الثورة الديمقراطية . وبالاستناد الى هذه الامكانيات ، وبنجاح النضال على كل الجبهات الفكرية والسياسية والاقتصادية ، يصبح من الممكن لهذه الحركة ان تنجز برنامج المرحلة بأسره . وبهذا اصبح على الحزب الشيوعى ان يرتبط بهذه الحركة فى مختلف ميادينها

وان يستنهض الجماهير وينظمها ويرتقى بها الى مستوى القيام بهذه المهام .

* بوجود البرجوازية الصغيرة التقدمية فى قيادة الدولة نشأت فترة وسطية فى تطور الثورة . يبنى الحزب الشيوعى موقفه من هذه السلطة على اساس انه :

١ — يتحالف معها ويدعمها فى وجه التهجات الاستعمارية والرجعية عنيفها وناعمها .

٢ — يناضل بثبات لكى يؤدى هذا التحالف والدعم الى نشر الوعى بأهداف الثورة بين الجماهير الكادحة والى رفع مستوى نشاطها لتحقيق الجبهة الوطنية الديمقراطيةوحكومتها ، .

٣ — ومن ثم يطرح العمل المشترك مع السلطة برنامج الثورة الديمقراطية ويشجع ويدعم كل خطوة ايجابية تخطوها فى هذا السبيل ، ويناضل فى نفس الوقت ضد كل السلبيات التى تحول دون وضع الادوات اللازمةلانجازهذا البرنامج بين ايدى الجماهير الثورية .

٤ — ان نجاح هذه الفترة الوسطية ، بل بقاء السلطة نفسه ، يتطلب رفض سياسة العداء للشيوعية . فالجماهير الثورية فى بلادنا قليلةعددا ، ولكنها تستطيع ان تدفع وطننا بأسره نحو التقدم اذا ما اتحدت على اسس متينة ورفضت سياسة العداءوالتفرقة . ومن هذه الزاوية فأن بعض افكار الديمقراطيين الثوريين الوافدة من العالم العربى تشكل عنصرا سلبيا على مجرى تطور الثورة فى بلادنا . يزيد من اثر هذا العنصر السلبى عجز هؤلاء الديمقراطيين الثوريين عن تحقيق الانجاز الشامل لمهام المرحلة الوطنية الديمقراطية ووجود نظرية كاملة تبرر تجميد الثورة . ان على الحزب الشيوعى السودانى ان يناضل على الصعيدين الفكرى والعملى ضد هذه السلبيات متخذا فى نفس الوقت موقفا سياسيا ايجابيا فى التحالف مع تلك التيارات فى النضال العام ضد الاستعمار ومن اجل التقدم .

* دلت التجارب منذ ان طرحت الثورة المضادة العنف ، وخلال اكتوبر ومايو ، على ان الحركة الجماهيرية يجب ان تحمى تطورها ومستقبل وطننا بالسلاح . ولهذا يطرح الحزب الشيوعى واجب تسليح الجماهير بأعتباره احد الدعائم الاساسية للتكتيك الثورى فى هذه الظروف .

* تم اسقاط السلطة الرجعية وقيام السلطة التقدمية الوطنية بواسطة عملية عسكرية وسط الجيش النظامى قام بها الضباط الاحرار . وبهذا اصبحت القوات المسلحة عنصرا هاما فى الحياة السياسية . ما هو موقفنا من هذه القضية ؟

* تلعب الجيوش النظامية فى منطقة التحرر الوطنى ادوارا سياسية تختلف عن بلد للآخر وفقا للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تحيط بكل بلد على حدة . من الخطأ الوصول الى نظرية عامة ومطلقة حول الدور التقدمى أو الرجعى لهذه الجيوش فى بلدان « العالم الثالث » . من واجب الشيوعيين فى كل بلد دراسة هذه المؤسسة دراسة مستقلة .

* تدخل الجيوش النظامية من ضمن اجهزة الدولة وتحدد الماركسية اللينينية موقفا واضحا من هذه الاجهزة بأعتبارها ادوات طبقية . وتفسر قيامها ووجودها ومسلكها فى اطار العلاقات الطبقية المتشابكة وفى حدود الصراع الطبقى . ان الماركسية ترفض النظرة المثالية « البرجوازية » ، لأجهزة الدولة — بما فى ذلك القوات المسلحة — بأعتبارها مؤسسات فوق الصراع الطبقى ومحايدة بالنسبة لهذا الصراع . وان حدث مثل هذا الحياد أو الانفصال « عن المجتمع » ، فهو مؤقت وبالقدر الذى ينفصل فيه التركيب العلوى للمجتمع .

* ولان مسلك الجيوش النظامية لايخرج عن اطار الصراع الطبقى فأن اعتبار هذه المؤسسة جسما واحدا بالنظر لقوانينها الباطنية المتشابهة فى كل بلد (الضبط والربط الطاعة ، التنفيذ الخ) ، خطأ . الصحيح هو تحليل . القوى الاجتماعيةالتى تنظمها هذه المؤسسات وارجاعها الى اصولها الطبقية .

من هذه المنطلقات توصلنا الى تقييم للقوات المسلحة السودانية :

* اغلبية الجنود والصف والضباط يخرجون من بين الجماهير الكادحة ولهذا فهم معادون للاستعمار ومصلحتهم فى دفع البلاد للتقدم .

* اغلبية الضباط من فئة البرجوازية الصغيرة المتعلمة .

* الجيش السودانى من اجهزة الدولة القديمة ايضا ومن الممكن القول بأنه مر بأربع فترات من ناحية تطوره السياسى : قبل عام ١٩٢٤ كانت به كتله من الضباط الوطنيين الذين اتخذوا مواقف ضد الاستعمار البريطانى بعد ١٩٢٤ — اعيد تكوين قوة دفاع السودان بطريقة ادت الى تحول فى وضع الضباط وذلك بتجنيد اعداد كبيرة من ابناء « العائلات » ذات المراكز القبلية . وكان هذا متمشيا مع النظم الجديدة (الادارات الاهلية والادارات المدنية) . اصبح الجيش قوة محافظة ولم يتخذ اى موقف لصالح الجماهير الشعبية . خلال المجهود الحربى فى الحرب العالمية الثانية تزايد عدد الجيش السودانى وانضمت الى صفوفه عناصر شعبية — اى تحسن تركيبه الشعبى . ولكن بنهاية الحرب انحسر هذا الاتجاه وبقى فى صفوف الجيش العامل عدد قليل من أولئك الضباط .

الفترة التى بدأت بأنشاء الكلية الحربية عام ١٩٤٨ فى ظروف تزايد فيها النضال الشعبى ضد الاستعمار ، ولعبت حركة الطلبة (وهى مصدر تجنيد الضباط)دورا متقدما فى ذلك النضال . وبهذا جرى تحسن فى اتجاه القوات المسلحة ودخلتها عناصر متأثرة بدرجات متفاوتة بالنضال الوطنى الديمقراطى . ان التحركات المختلفة للقوات المسلحة منذ عام ١٩٥٧ تؤكد هذه الحقيقة ، وتفسر تحرك مايو ١٩٦٩ فى هذا الاطار .

* هذا لاينفى بالطبع ان هذا الجهاز به وزن كبير للعناصر اليمينية والمحافظة التى زحمت صفوفه بعد انشأ الكلية الحربية ، خلال حكم الطبقات البرجوازية والرجعية . كذلك فأن النظم السائدة من قوانين ولوائح هى تعبير ايضا عن الجهاز القديم .

* ان تحالف حركة الشعب مع القوات المسلحة يقوم فى معنى تحالف تلك الحركة مع العناصر المناهضة للاستعمار والتقدمية فى داخل هذا الجهاز .

* من اجل انجاح الثورة الديمقراطية فى بلادنا ، نحن نرفع شعار اشاعة الديمقراطية فى القوات المسلحة وذلك :

١ – بأعادة تنظيم الضباط الاحرار بصورة تشمل جميع العناصر الديمقراطية والتقدمية ، وبأن تلعب هذه القوى دورا بارزا فى هذا الجهاز .

٢ – مواصلة تطهير الجيش من العناصر اليمينية .

٣ – فتح الباب للوعى الديمقراطى الثورى بين هذه القوات وربطها بحركة الشعب .

٤ – تغييرالقوانين بما يرفع من مستوى الجنود والصف ويربطهم بأمانى واهداف الثورة الديمقراطية .

٥ – التجنيد الاجبارى من بين صفوف الجماهير التقدمية والقوى الديمقراطية المنظمة .

٦ – مكافحة الاتجاهات المراميه لوضع امتيازات الضباط تقوى من التيارات اليمينية وتتحول الى عقبة تمنع تطور الثورة الديمقراطية .

لقد القى التاريخ على عاتق الطبقة العاملة مسئوليات جسيمة . فعلى مستوى قدراتها يعتمد انجاز المهام المطروحة امام الحركة الثورية فى هذه الفترة الوسطية من تطور الثورة ، ثم الانتقال الى الانجاز الكامل لمهام المرحلة الوطنية الديمقراطية .

ولهذا اصبح من الضرورى اعادة النظر فى وضع التنظيمات المختلفة لهذه الطبقة وتأهيلها فعلا للقيام بهذا الدور التاريخى . من بين المهام الاساسية فى هذا المضمار :

(أ)التوسع المتصل للتنظيم النقابى حتى يشمل كل اقسام الطبقة العاملة الصناعية والزراعية ، ورفع مستوى وعى جماهيرها الطبقى ، والاهتمام الكافى بالطبقة العاملة فى الجنوب ،

(ب)ان تلعب تنظيمات الطبقة العاملة هذه دورا اساسيا وجادا فى تنظيم الجماهير الكادحة وخاصة جماهير المزارعين .

(جـ)ان تقوم الطبقة العاملة بدورها فى ميدان الانتاج وان تضرب القدوة فى تنفيذ الخطة الخمسية .

(د)ان تتصدى الطبقة العاملة لمختلف قضايا الثورة الديمقراطية وان تبرز كأكثر الطبقات مصلحة ونضالا ومثابرة فى حل هذه القضايا وانجازها ، مدركة ان الانحياز الكامل الحاسم لمهام هذه الثوره هو السبيل الوحيد لتحقيق الاشتراكية التى تمثل مصالحها النهائية ..

ان توفير هذه الشروط جميعا هو الذى يؤهل الطبقة العاملة لقيادة حركة الجماهير الثورية .

ان الطبقة العاملة لاتستطيع القيام بأعبائها الثورية هذه بدون الوجود المستقل والفعال لحزبها الطليعى المسترشد بالماركسية اللينينية .

وضع الحزب الشيوعى

يواجه حزب الطبقة العاملة ، الحزب الشيوعى السودانى ، قضايا عديدة ناتجة عن اعباء العمل الثورى فى هذه الظروف ، فى مقدمتها رفع قدراته على تنظيم الجماهير وعلى نشر الوعى الاجتماعى بينها . ولكن الحزب ، وهو يتصدى لهذه القضايا المعقدة ، يعانى من وجود انحرافات فى قطاعه القيادى تعوقه عن القيام بواجباته الثورية ، لابد له من القضاء عليها ، وتمتين وحدة صفوفه على اساس الماركسية اللينينية . انها انحرافات يمينية تشمل استراتيجية الحزب وتكتيكاته ، ولاتقتصر عليها وانما تتعداها لتصل الى مستوى الطرح النظرى والممارسة العملية لتصفية الحزب .

يطرح الاتجاه اليمينى استراتيجية للحزب من شأنها تجميد خطى الثورة فى حدود الفترة الوسطية الراهنة من المرحلة الوطنية الديمقراطية .

وارتكازا الى الاستراتيجية يطرح هذا الاتجاه تكتيكات يمينية متكاملة . ويمكن تلخيص هذه التكتيكات فى :

* رفض النظرة الطبقية فى تحديد تكتيك الحزب .
* التهويل من دور البرجوازية الصغيرة التقدمية الى مستوى الزعم بقدرتها على الانجاز الشامل لمهام الثورة الديمقراطية وقيادة المجتمع نحو الاشتراكية .
* التقليل من دور الطبقة العاملة وحزبها الشيوعى ومن دور الحركة الثورية المنظمة .
* التخلى من التكتيكات الاساسية للماركسية اللينينية ويتمثل هذا فى التراجع عن دور الجماهير فى التغيير الثورى ، وعن دور الحزب فى ذلك ثم فى التخلى عن الجبهة الوطنية الديمقراطية وقيادة الطبقة العاملة الخ ...

ومن الناحية الاخرى فأن هذا الاتجاه اليمينى يصل مداه فيطرح نظريا ويمارس عمليا سياسة التصفية للحزب الشيوعى . ويمكن تلخيص ذلك فى :

* تقديم نظرية تبرر انعدام التمايز الايديولوجى بين الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة التقدمية فى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ، مما ينسف الدعامة الاساسية لوجود الحزب الشيوعى .
* تقديم نظرية للتحالف مع السلطة ترفض مباشرة الطبقة العاملة وحزبها لنشاطها المستقل وممارستها لنقد السلبيات .
* اضعاف الانضباط الحزبى بخرق اللائحة وتشجيع المواقف الفردية وممارسة النشاط التكتلى

* طرح نظرية الحزب الواحد مع البرجوازية الصغيرة والذى لايعنى غير حل الحزب الشيوعى وانضواء اعضائه فى حزب يمثل ايديولوجيا وسياسيا االبرجوازية الصغيرة .

أن المؤتمر التداولى لكادر الحزب يدين هذا الاتجاه اليمينى التصفوى ، ويوجه اللجنة المركزية للعمل على تعبئة عضوية الحزب فى النضال من اعلاء راية الماركسية اللينينية حتى يستطيع الحزب ان يتصدى بنجاح للمهام الثوريةالمطروحة امامه .

الانجازات التى تمت فى الفترة الجديدة

فى اى اتجاه تسير بلادنا الآن ؟ والى اى مدى انجزت مهام الثورة الوطنية الديمقراطية .

* نقول بالنسبة للقضية الرئيسية فى هذه المرحلة وهى تحرير قمم الاقتصاد السودانى من التبعية الاستعمارية والشروع فى بناء الاقتصاد الوطنى ، ان بلادنا انجزت خطوات هامة فيما يختص بتحرير قمتين رئيسيتين هما التجارة الخارجية والعمل المصرفى . فالصادرات الآن فى

ايدى المؤسسات السودانية ويقوم قطاع الدولة بالدور الرئيسى والحاسم فيها . وتنسحب هذه النتيجة ايضا بالنسبةللواردات . الا ان دور قطاع الدولة هنا اقل من دوره بالنسبة للصادرات . نجحت بلادنا فى تأميم المصارف ووضعها فى يد الدولة .

* وضعت خطة خمسية تستهدف البناء الاقتصادى للبلاد ولكن هذه الخطة لايمكن عزلها عن الاوضاع الاقتصادية المنهارة التى ورثناها عن النظام القديم . ومن ثم فأنها لاتستطيع احداث تغيير فى تركيب الاقتصاد السودانى من ناحية النمو الجذرى فى الاستثمارات ومن ناحية وضع الاسس لتحقيق جوهر الثورة الديمقراطية اى الثورة الزراعية . فهى لاتؤدى الى تغيير فى اسس العلاقات الانتاجية المختلفة (علاقات ما قبل الرأسمالية) ، كما انها لاتعالج قضية التطور غير الرأسمالى فى الزراعة ، مازالت هذه العلاقات فى القطاع الحديث تقوم على اسس رأسمالية كاملة .

* من الممكن ان تؤدى الخطة الخمسية الى رفع مستوى معيشة الجماهير نسبيا وهذا امر هام بالنسبة للانتاج – اذا توفرت التوجيهات السياسية والاقتصادية اللازمة من ناحية توزيع الدخل القومى ومن ناحية رفع المداخيل الحقيقية بالنسبة للجماهير العاملة . فالزيادة فى دخل الفرد من العائد القومى تصل الى ٥٪ فى وقت ارتفعت فيه نقاط تكاليف المعيشة بين مايو ١٩٦٩ ومايو ١٩٧٠ ، بما يعادل ١٢٪ . وهذا وضع يضر بأنجاز الخطة الخمسية بنجاح .

* اذا ما جرت التعديلات اللازمة للخطة الخمسية وفقا للمقترحات الايجابية التى قدمت من الجماهير خلال المناقشة العامة ، وفقا للتوجيهات السياسية التى لابد منها لتحديد اهداف الخطة – فأن الخطة الخمسية ستنجح فى حدود بعينها وهى :

١ – وقف تدهور الاقتصاد السودانى الناتج عن الظروف الماضية .

٢ – خلق الاجهزة اللازمة لقيادة بناء الاقتصاد الوطنى فيما بعد .

٣ – زيادة وزن قطاع الدولة فى الاقتصاد السودانى مما يسهل عملية بناء الاقتصاد الوطنى عبر الطريق اللارأسمالى .

٤ – تحسين مستوى معيشة السكان الى قدر معين .

٥ – تزايد العلاقات التجارية والاقتصادية والسياسية مع المعسكر الاشتراكى الى مستوى يمكن فيه قيام تحالف ثابت يساعد فى نجاح التطور غير الرأسمالى فى بلادنا ، وفى التأثير ايجابيا على تطور السلطة فى الاتجاه الديمقراطى الثورى المثابر .

* وفيما يختص بديمقراطية الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية وهى المعاد للثورة الديمقراطية فأننا مازلنا فى بداية الطريق :

أ - فبالنسبة للمحاكم الاهلية التى تشكل مواقع لنفوذ العائلات الاقطاعية ، وصاحبة الامتياز بين جماهير المزارعين ، الغيت فى كل من مديرية الخرطوم والشمالية والنيل الازرقحوالى ٢٨٠ محكمة استبدلت بمجالس القضاة (اكثر من مئة مجلس) غير ان هذه المجالس تحتاج الى تحسين ديمقراطى حاسم من ناحية قربها للسكان ، من ناحية رسوم التقاضى ، ومن ناحية المشاركة الديمقراطية فى تكوينها الخ .

مازالت المحاكم الاهلية قائمة ومازال نفوز تلك العائلات قائما بالطبع .

ب - طبق شكل انتقالى فى تكوين الحكم المحلى جعله اكثر ديمقراطية ولكن قضية المشاركة الجماهيرية فى هذا التكوين ، وفعالية الحكم المحلى ، مازالت قضايا تنتظر الحل .

ج - اعلنت السلطة حلا ديمقراطيا لمشكلة الجنوب .

د - وجهت ضربة شديدة لجميع القوى الرجعية فى بلادنا بتصفية التجمع اليمينى المسلح فى الجزيرة ابافى شهر مارس المنصرم . وهذا يساعد فى توفير جو ملائم للتطور الديمقراطى فى الحياة السياسية السودانية .

* فيما يختص بالثورة الثقافية النابعة من المرحلة الوطنية الديمقراطية فالتوجيهات الاساسية فى هذه القضية خاطئة :

١ - اقتصر المجهود فى حيز التعليم المدرسى ، ولم تطرح قضايا الثقافة الشعبية من محو للامية ومن بعث ثقافى يعبر عن ثروات شعبنا الحضارية ويسهم فى ازاحة المؤثرات المختلفة عن كاهل المواطنين .

٢ - المجهود التعليمى لايستهدف ديمقراطية التعليم من حيث تحقيق الزامتية ، من حيث توجيهه نحو ابناء الكادحين . اننا نحتاج بالوتائر الراهنة الى اكثر من ٣٨ عاما لاستيعاب كل الاطفال من الذين هم فى سن التعليم فى المدارس الابتدائية .

٣ - لايرتبط التعليم بحاجيات الخطة الخمسية وما ينتظر بلادنا من ثورة اقتصادية .

* اقتصرت اشاعة الديمقراطية فى اجهزة الدولة الاساسية (الجيش والبوليس) على شكل التطهير . ولكن مازالت النظم واللوائح التى تتحكم فى هذه الاجهزة بعيدة عن الديمقراطية ، مازلنا بعيدين عن اهداف اعادة تنظيمها على اسس ديمقراطية .

خلق جهازان رئيسيان للدولة فى هذه الفترة وهما جهاز الامن القومى والجهاز المركزى

للرقابة العامة . ومن المهم ان يكون جهاز الامن قوة فى يد الدولة توجهه ضد اعداء الثورة الوطنية الديمقراطية (المحليين والاستعماريين) وان يعمل فى حدود الشرعية الثورية وان يخضع للقيادة السياسية وللرقابة الديمقراطية .

وجهاز الرقابة المركزى يوجه فى طريق التخفف من ثقل البروقراطية ، وليصرف جهوده نحو المراقبة المتقدمة لأنجاز الخطة الخمسية .

المهام المطروحة لاستكمال الثورة الوطنية الديمقراطية

* وبهذا فالقضايا الاساسية لأعادة بناء الحياة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى بلادنا على اسس ديمقراطية ومازالت تنتظر الحل . نحن نناضل فى سبيل التالى فيما يختص بهذه القضايا :

١ – ديمقراطية جهاز الدولة وهو شعار الثورة الديمقراطية خلافا لشعار الثورة الاشتراكية الذى يتلخص محتواه فى : « الجهاز الجديد لحكم الطبقة العاملة » .

٢ – اشاعة الديمقراطية فى حياة اغلبية الكادحين السودانيين وهم جماهير المزارعين فى القطاعين الحيوانى والزراعى وذلك بتغيير العلاقات الاجتماعية لما قبل الرأسمالية وبأحداث اصلاح زراعى يدفع بعوامل التطور غير الرأسمالى خطوات الى الامام ويحسن مستوى معيشة فقراء المزارعين والعمال الزراعيين .

٣ – التطبيق الفعلى لنظام الحكم الذاتى الديمقراطى فى جنوب البلاد .

٤ – تقنين الحرية السياسية للجماهير الثورية : من حقوق فى التنظيم والتعبير وشرعية منظماتها الثورية وبينها الحزب الشيوعى السودانى ... الخ .

٥ – تطبيق الديمقراطية فى مؤسسات الانتاج الحديث وذلك بالاشتراك الديمقراطى للجماهير العاملة فى اداراتها .

٦ – الثورة الديمقراطية الثقافية التى تغير جفاف الحياة فى بلادنا وتوفر انتشار الوعى بين الجماهير مما يستحيل بدونه الانجاز الشامل للثورة الديمقراطية والتوجه صوب البناء الاشتراكى .

٧ – الشروع فى بناء الاقتصاد الوطنى المستقل بمنهج غير رأسمالى بعد انجاز الخطة الخمسية .

٨ – رفع مستوى المداخيل الحقيقية للجماهير الكادحة مما يجذبها بالفعل للدخول فى ميادين النشاط السياسى والاجتماعى ويفجر من طاقاتها ويوسع من دائرة النشاط

الديمقراطي الثوري في بلادنا .

٩ - استنهاض الجماهير وتدريبها وتنظيمها في الجبهة الوطنية الديمقراطية ، مما سيؤدي بالفعل الى نمو السلطة الوطنية الديمقراطية مرتكزة على تلك الجبهة . وهذا سيقود الى الانجاز الحاسم لتطبيق الديمقراطية الشاملة في بلادنا بكل مؤسساتها الشعبية والتشريعية ... الخ .بأنجاز هذه المهام تكتمل الثورة الديمقراطية في بلادنا وتتهيأ الشروط الموضوعية والذاتية للدخول في مرحلة الثورة الاشتراكية .

بالاضافة الى العوامل المحلية الملائمة لتطور هذا النضال الديمقراطي الثوري في بلادنا ، شريطة ان نسلك تاكتيكات ماركسية سليمة ، فأن الوضع الدولي ملائم ايضا لمثل هذا التطور . فالاستعمار الامريكي قائد المعسكر الرأسمالي تنكشف كل يوم مخططاته العدوانية ضد حركة التحرر الوطني والسلم والاشتراكية ، ويواجه ازمات متوالية وتهبط مكانته الادبية بأستمرار وتنمو في داخل الولايات المتحدة حركات شعبية من اجل السلم وضد الانحدار والرأسمالي . ان معسكر الاستعمار والرأسمالية بأسره يعاني من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المزمنة . وفي نفس الوقت سارت حركة الطبقة العاملة العالمية خطوات نحو الوحدةبأنعقاد مؤتمر الاحزاب الشيوعية في يونيو من العام الماضي ، على الرغم من انه مازالت هناك مهام كثيرة تنتظرها في هذا المضمار . ان الصراع المعاصر بين الاشتراكية والرأسمالية يسير اكثر لصالح الاشتراكية .

نلحظ ايضا ان الثورة المضادة بلغت ذروتها بين حركة التحرر الوطني العالمية لم تؤد الى قلب ميزان القوى لصالح الاستعمار واعوانه على الرغم من بعض الانتصارات المؤقتة . فحركة التحرر الوطني تختزن تجاربها الجديدة وتنمو بينها قيادات جديدة وترتفع الى اعلا رايات اليسار وتطرح بجدية في دوائر عديدة النظرية الماركسية اللينينية مرشد للعمل لبناء الكليات الوطنية واليقظة القومية . ان سقوط بعض الانظمة الوطنية والتقدمية نتيجة للتآمر الاستعماري والرجعي تقابله ايضا اعادة النظر بطريقة جدية حول اسلم الطرق وانجحها لانجاز مهام الثورة الديمقراطية في منطقة التحرر الوطني .

في منطقتنا لم تبلغ الثورة المضادة مراميها واهدافها . فالاعتداء الاستعماري الصهيوني على حركة التحرر الوطني العربية فشل في احداث ردة شاملة في المنطقة . والانظمة التقدمية التي استهدفها العدوان بقيت وخرجت بلدان عربية جديدة الى آفاق التحرر الوطني والتقدم . والشعب الفلسطيني يظهر كيانه الثوري بوضوح ويحمل شبابه السلاح طلبا للحرية وتقرير المصير . ويتسع ايضا نطاق الفكر الماركسي بين دوائر مختلفة في المنطقة العربية ويطرح هذا

الفكر نفسه بألحاح بوصفةالمرشد لنجاح الثورة الديمقراطية ، وتفادى السلبيات ومن اجل دفع حركة التحرر الوطنى العربية فى اقسامها الناضجة نحو التطور الاشتراكى . ان القوى الداعية للتطور غير الرأسمالى يتزايد وزنها مما دفع بالاستعمار الامريكى لمحاولة اعادة قدرته على الحركة فى هذه المنطقة بعد ان فشل تواطؤه العسكرى مع الصهيونية للوصول الى مراميه

الاتجاه العام لتطور الوضع الدولى وبين حركة التحرر الوطنى العالمية ، بالرغم من وجود مراكز قوية للاستعمار فى بعض البلدان المجاورة ، ملائم تماما لنجاح الثورة الديمقراطية فى بلادنا .

حول المؤتمر الخامس

بما ان حزبنا الآن يعانى من مشاكل قيادية واضحة فى ظروف تاريخية هامة تواجه حركة الثورة السودانية فأن المؤتمر التداولى لكادر الحزب المنعقد فى الحادى والعشرين من اغسطس يرى التالى :

١ – ان تجتمع اللجنة المركزية حال انفضاض هذا المؤتمر وتعلن البدء فى التحضير للمؤتمر الخامس للحزب حسب نصوص اللائحة .

٢ – نرى ان يشتمل جدول اعمال المؤتمر الخامس على مايلى :

١)تقرير حول نشاط اللجنة المركزية فى الفترة بين المؤتمرين الرابع والخامس .

٢)مشاكل العمل القيادى فى الحزب .

٣)تعديلات فى برنامج الحزب تلبى حاجيات التطور فى الفترة الراهنة من مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية .

٤)تعديلات فى لائحة الحزب تشمل تجاربنا فى هذه الفترة فيما يختص بحياة الحزب الداخلية

٥)انتخاب اللجنة المركزية الجديدة .

٣ – لتحقيق هذا نرى ان يقوم بالتحضير جهازان : المكتب السياسى يحضر البنود الاربعة الاولى ، ولجنة للكادر :

مهمتا تقديم ترشيحات للمؤتمر لأختيار اللجنة المركزية الجديدة ..

مؤلف الكتاب



● تخرج من جامعة الخرطوم عام ١٩٥٨ وعمل مدرسا للتاريخ بالمدارس الثانوية ومعهد المعلمين العالى ثم جامعة الخرطوم

● فصل من العمل عام ١٩٧١ وشارك فى تأسيس مكتبة دار المعارف السودانية

● نشر عدداً من الدراسات عن تاريخ السودان منها

– الامام المهدى : لوحة لثائر سودانى

– السياسة الاقتصادية للدولة المهدية

● يعمل حالياً محاضراً بقسم التاريخ بجامعة الخرطوم .

صمم الغلاف : علاء الدين الجزولى

الطبعه الاولى ١٩٨٦ ●● الطابعون دار الزهراء (الخرطوم)